الفصل الرابع

في النقد الثقافي المزدوج

في الحاجة إلى النقد الثقافي

إذا سلمنا بأن للثقافة بعدا لاواعيا يتجاوز الإدراك العقلي ويخترق الفئات الاجتماعية المختلفة بغض النظر عن نصيبها من العلم أو المعرفة ، فيصبح من أول مداخل إصلاح وتغيير نظام الثقافة «تصعيد» السلوك الثقافي إلى مستوى الوعي . من هنا تصبح آلية النقد الثقافي من أهم الآليات في التصعيد المشار إليه باعتباره وعيا في المقام الأول بالمشكلة الثقافية .

آلية النقد الثقافي تهدف إلى تفعيل اشتغال ملكة النظر وآلة العقل حتى نتمكن من أخذ مسافة مع التجربة الاجتماعية والثقافية السابقة ، والتمييز فيها بين ما يصلح للاصطحاب والمحافظة ، وبين ما لا يصلح سوى للتجاوز والإلغاء من القيم وأنواع السلوك والاستجابات الاجتماعية المعطلة . فآلية النقد الثقافي تتوجه إلى نقد التقليد الثقافي والاجتماعي وإبراز المواطن التي تصبح فيها الثقافة آلية لتكريس العوامل الكابحة للنهضة والتقدم ومكرسة للمحافظة في جانبها السلبي .

وفي القرآن الكريم نجد حضورا لهذا البعد أي الدعوة إلى أخذ مسافة مع السلوك الثقافي المهيمن ، خاصة حين يكون سلوكا كابحا لتطور الجماعة نحو الأحسن ، وانتقادا لإلغاء الحس النقدي للأعراف الاجتماعية والتقاليد الثقافية كما في قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ﴾ [سبأ:٤٦] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ﴾ .

[الزخرف:٢٣، ٢٤]

آلية النقد الثقافي تختلف عن آلية النقد السياسي ، فهذا الأخير يركز على الشروط الاقتصادية والسياسية والمؤسساتية والقانونية والدستورية التي تؤطر السلوك الإنساني ، بينما نجد أن بؤرة النقد الثقافي هي «الإنسان» ذاته أي وعيه وسلوكه وذوقه ووجدانه ، وذلك حتى يتسنى وعي تلك الذات وتعقل السلوك والاستجابات ، ويتحول الإنسان من مفعول به ، يصدر في فعله وسلوكه عن عمليات الاشتراط والتكييف الاجتماعيين التي تجعل سلوكه ذاك جزءا من سلوك وردود فعل الجماعة الثقافية التي ينتمي إليها ، إلى فاعل مؤثر يسعى من خلال مبادرته الواعية إلى إعادة صياغة النظام الثقافي .

لكن النقد الثقافي لا يتوجه فقط إلى هذا الجانب ، أي لوعي ما يمكن تسميته بـ«القيم الثقافية الميتة» أي القيم المنحدرة إلينا من عصور الانحطاط ، بل إنه يتوجه أيضا إلى نقد «القيم الثقافية القاتلة» أي قيم الغزو الثقافي التي تسعى إلى تحقيق تبعيتنا وإلحاقنا الثقافي ، وتهدف إلى سلخنا من جلدتنا الثقافية وإلباسنا جلدة غيرها .

لهذا فإن من أول مداخل الإصلاح الثقافي آلية: «النقد الثقافي المزدوج» باعتبارها أداة ل «عقل» سلوكنا وقيمنا الثقافية وإعادة بنائها بوعي ، وغربلتها بغربال العقل ، ومن ثم تحريرنا من سطوة «اللاشعور الثقافي» أي من سطوة القيم الموروثة عمن سلف أو المستنسخة عن الغازي دون تمييز أو وعي . هي تحرر من كل صور الاستلاب سواء مورس هذا الاستلاب باسم القيم الثقافية الموروثة أو مورس باسم القيم الثقافية الغازية الحديثة .

هي إذن إعادة اعتبار للمبادرة الإنسانية والوعي في مجال الإصلاح ، هي

ثقة بأن الإصلاح ممكن ، وأن طريقه الأول والأضمن هو تغيير ذواتنا التي يمكن أن تكون لنا عليها سلطة وتأثير وتحكم ، أكثر من سلطتنا وتحكمنا في متغيرات أخرى خارجنا . وذلك جوهر التمييز بين العمل السياسي والعمل الثقافي .

معنى النقد الثقافي أن يكون رواد التغيير في المجتمعات على مسافة من الثقافة والممارسات الثقافية السائدة ، وعلى استعداد لتحمل كل تبعات النقد والمخالفة للمألوف وذلك في الأمور الجوهرية والقضايا المركزية التي لا تتغير إلا من خلال جرعات قوية وغير موارية من المصارحة والقوة في التشنيع على الممارسات والسلوكات الثقافية المكبلة لحركة التقدم . وهو أحد الأدوار التي ينبغي أن يقوم بها المثقفون الذين ينبغي أن لا يدخلوا في حساباتهم موازين السياسة ومناوراتها .

والمشكلة اليوم هي أن كثيرا من المفكرين والمثقفين والحركات ذات الطبيعة الثقافية في جوهرها ورسالتها تكون ميالة إلى المهادنة والتواطؤ مع الثقافة السائدة والمنطق السائد خشية تضييع شعبيتها وفقدان مواقعها . ويمكن في هذا الصدد أن نضرب على ذلك مثلا قضية مشاركة المرأة وحقوقها السياسية والاجتماعية المقررة بوضوح في القرآن والسنة والتجربة النبوية بينما نجد بعض الحركات الإسلامية الخليجية ، تتردد في تبني هذا الموقف الأصلي وتهادن الموقف الاجتماعي وتساكنه وأحيانا من أجل اعتبارات سياسية ظرفية .

*****

أولا: في نقد القيم الثقافية الميتة

الثقافة الانتظارية

﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [المائدة:٢٤] .

في تعريف الدكتور خالص جلبي للثقافة باعتبارها استجابة جماعية ، أورد مثالا طريفا قارن فيه بين الشيوعي العربي والجَدَّة في العالم العربي ، حيث أكد أن استجابتهما للمواقف تكون متشابهة . فإذا كانت الجدة تؤمن بالمهدي المنتظر باعتباره المفتاح لكل إصلاح ، فإن بعض الشيوعيين العرب من منطلق فهم ميكانيكي متخلف للمادية التاريخية ، كانوا يعتبرون أن مكنة الفلاحة بدخول «التراكتور» ستؤدي إلى تغيير علاقات الإنتاج ، ومن ثم نمط الإنتاج وبالتالي مجمل البنية التحتية وبالتبع العلاقات السياسية والاجتماعية .

« التراكتور» في هذه الحالة هو الثائر الحقيقي ، ومن ثم فليس علينا إلا أن ننتظر طلعته البهية كي تملأ الأرض عدلا وصلاحا بعد أن ملئت فسادا وجورا ، تماما كما ينتظر كثير من المنسحبين اليائسين مجيء المهدي المنتظر في آخر الزمان ليملأ الأرض عدلا وصلاحا بعد ما ملئت فسادا وجورا .

أيام كنا طلبة ولما كانت الحركة الطلابية قوية وكان اليسار بمختلف ألوان طيفه حاضرا بقوة في «ظهر المهراز» بفاس كانت تنطلق مسيرات حاشدة في الحرم الجامعي . وكان من بين الشعارات التي يتم ترديدها الشعار القائل: «أيها الواقفون ، إنكم مسؤولون» .

والواقع أن ترديد هذا الشعار في مسيرات حاشدة كان يصيب الواقفين بالحرج فيضطرون كارهين إلى الانضمام ، ومن النكت التي كانت تروى في

مجالسنا أن بعض الطلبة الأفارقة في جامعة مراكش لما رسب في آخر السنة علق قائلا بفرنسية ذات لكنة إفريقية قائلا: «إي فوالا ليكانسيكانس دنضمو نضمو» ، في إشارة إلى استهواء النضالات الطلابية له لدرجة عدم الاهتمام بالدراسة مما أفضى به إلى الرسوب .

لكن أوضاعنا اليوم تدل على انقلاب جذري ، إذ أصبح الشعار اليوم: أيها السائرون ، إنكم مسؤولون . وهو شعار ينطق به حال كثير من المتوقفين أو المنسحبين الذين تفشت فيهم الثقافة الانتظارية ، فأصبحوا يجيدون انتقاد الأحزاب والنقابات والجمعيات المدنية والحكومة والدولة والبرلمان ، وكل شيء .

لا أقصد من كلامي تبرئة هذه المؤسسات ولا أقول إنها لا تستحق النقد المذكور وما هو أكثر من النقد ، ولكنني أتكلم عن ظاهرة ثقافية هي التنصل من المسؤولية في مجال الإصلاح والتغيير ، والتبني العملي بلسان الحال للشعار الوجودي القائل: «الجحيم هو الآخرون « .

وعلى الرغم من أنني أومن بدور الصحافة الخاصة أو المسماة مستقلة وتطورها النوعي في الآونة الأخيرة ، فإن هذه الصحافة تضع نفسها أحيانا فوق الجميع وتسمح لنفسها بتدبيج التحليلات ونقد الجميع وكأنها هي الأخرى فوق النقد ، أو تملك الحقيقة المطلقة

الصحافة مهما كان نبوغها ليست كيانا ملائكيا منفصلا عن هذا الواقع . الصحافة مهما كان تميزها ، ومهما كانت نظافة الأقلام التي تكتب فيها هي جزء من الواقع السياسي والاجتماعي ، لها من مزاياه كما لها من عيوبه ما لها . ليس

منتظرا من الصحافة ولا يمكن أن تقوم بأكثر من دروها ولا يمكن أن تكون بديلا عن الأحزاب وعن النقابات .

لكننا نجد أن البعض منها أحيانا يتجه إلى نشر ثقافة سوداودية ، ويسهم بذلك في نشر ثقافة الانسحاب والانتظارية .

وأقول وأكرر إن للصحافة دورا وللصحافة الخاصة في المغرب إنجازات نوعية لكن لا يمكن لها أن تدعي أنه بإمكانها أن تقوم مقام الأحزاب أو أن تتحول إلى معارضة في غياب المعارضة كما يزعمون .

هناك اليوم العشرات من «مناضلي» المقاهي الذين ليس لديهم أدنى التزام سياسي أو حزبي أو نقابي أو مدني ممن يسلقون الأحزاب والنقابات والجمعيات بألسنة حداد ، لكنهم في واقعهم أشحة على أي نضال أو التزام أو عطاء .

في مناسبة العيد الأممي للعمال مثلا والذي كان في السابق مناسبة للتعبير عن التمسك بمنهج النضال والتضحية ، تتضح هذه الظاهرة أكثر ، حيث نجد كثيرا من المعنيين واقفين دون أن يكون للسائرين الجرأة التي كانت للمناضلين السابقين أن يحرجوهم بالشعار السابق: أيها الواقفون إنكم مسؤولون .

والغريب في الأمر أن كثيرا من هؤلاء يهرعون إلى النقابات التي طالما وصفوها بأنها قد باعت «الماتش» أو إلى البرلمان والبرلمانيين الذين سبق لهم أن قاطعوا الانتخابات التي جاءت بهم سواء بأصوات طاهرة أو أصوات مدنسة حين يتعلق الأمر بقضاياهم الشخصية أو الفئوية ، في تناقض واضح بين موقف الانسحاب والمقاطعة كموقف سياسي ، وموقف الاتصال وطلب التدخل في الأمور الشخصية أو الفئوية من هذا البرلمان «الفاسد» أوهؤلاء

البرلمانيين «الفاسدين» .

والأدهى من ذلك أن بعض مناضلي الأحزاب والنقابات قد يقفون أحيانا موقف المتفرج على قارعة الشوارع والطرقات التي تمر منها المسيرات وتنظم فيها التظاهرات ، ثم بعد ذلك تجدهم من أشد الناس نقدا لضعف التنظيم وضعف التعبئة ، مما يدل على أن ثقافة الانسحاب والانتظار ، انتظار أن يأتي التغيير بطريقة خارقة للعادة ، وإخراج الذات من القضية دائما وجعل المشكلة في الآخرين سلوك بنيوي في ثقافتنا .

ثقافة المسؤولية تقتضي الانخراط الفعلي في عملية الإصلاح والإيمان بأن عملية التغيير عملية معقدة يقوم فيها كل واحد بدوره ويتحمل فيها مسؤوليته .

ثقافة المسؤولية تقتضي أن يكون لكل منا الموقف ذاته الذي كان للأنصار حين شاور رسول الله ﷺ صحابته في الخروج إلى بدر حيث أجاب المقداد رسول الله ﷺ يوم بدر يا رسول الله : إنا لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى : ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكم مقاتلون» [1] .

واليوم نقول : إننا في حاجة إلى إعادة بناء ثقافة المسؤولية وثقافة المبادرة بأن نقول للنقابات والأحزاب والمنظمات العاملة في الساحة : اذهبوا فناضلوا إنا معكم مناضلون ، وإذا تبين أنها مقصرة أو متخاذلة أو ظهر فيها الانحراف والاعوجاج وجب المسارعة إلى تقويمها كما ورد في خطبة أبي بكر رضي الله عنه حين قال : «أيها الناس ، فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني

(١) رواه أحمد .

وإن أسأت فقوموني» [١] .

هناك اليوم من يكفر بالأحزاب ، ويكفر بالنقابات وبالمؤسسات ، لكنه وهو يسب الملة لا يجد غضاضة في أن يأكل النعمة . هناك اليوم جحافل يائسة من الإصلاح ولا تقوم بأدنى جهد لتغيير الأحزاب الفاسدة أو الانتخابات الفاسدة أو النقابات الفاسدة أو الأوضاع الفاسدة .

هناك اليوم من يراهن على التراكتور ، وهناك اليوم من يراهن على المهدي المنتظر من أجل أن يأتي التغيير ، والواقع أن التغيير إرادة تبدأ في ذات كل واحد منا ، ولبنة توضع فوق لبنة . لذلك وجب أن نقرر ونصيح في الواقفين : أيها الواقفون إنكم مسؤولون أيضا ، إن لم تكن مسؤوليتكم أعظم وأخطر من مسؤولية مفسدي الانتخابات ومرتزقة النقابات ووصوليي الأحزاب ؛ لأنه بسبب انسحابكم تسنى لنجمهم أن يسطع .

*****

(١) رواه ابن إسحاق في السيرة النبوية ، وقال ابن كثير : صحيح الإسناد .

الثقافة الخرافية

«إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا تكسفان لموت أحد أو لحياته» [١] .

أنشأ القرآن منهجا علميا قائما على النظر والاستقراء والاستدلال والاعتبار ، فهناك عشرات الآيات التي أمرت بالسير في الأرض وحثت على النظر والاعتبار ، والتي تؤكد على أن الكون الاجتماعي والكون الطبيعي هما كتابان مفتوحان للنظر ، ومجالان يكشفان لنا باستمرار ، من خلال آلة التفكير والاعتبار ، عن الحقيقة كما في قوله تعالى : ﴿ سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ﴾ [فصلت:٥٣] .

أرسى الإسلام بذلك إذن ومنذ أول يوم لدى المسلمين ثقافة عقلانية تزاوج بين الإيمان بالغيب وبين الدعوة إلى احترام نظام الأسباب والمسببات واحترام قواعد العقل ، ولا تستدعي أحدهما في مجال اشتغال الآخر ، وتحارب الثقافة الخرافية والانتظارية كما تحارب النزعة المغامرة .

السلوك الخرافي هو استدعاء لعناصر غيبية خارقة في تفسير ظواهر طبيعية لا تفسر إلا من خلال نظام الأسباب والمسببات ، وهو بحث عن تأثيرات متوهمة لظواهر طبيعية في حالات نفسية أو لحالات نفسية في ظواهر طبيعية كتفسير حالات النفس والوقائع الفردية والجماعية بحركة ومواقع الأفلاك والكواكب ، كما يفعل اليوم من يسمون أنفسهم بعلماء الأبراج المنتشرين على القنوات الفضائية ، وعلى صفحات بعض الصحف التي يدعى بعضها الحداثة

(١) متفق عليه .

بكل وقاحة .

والسلوك الانتظاري هو تعويل على قوى غيبية خارقة من أجل أن تتدخل وتنوب عن الإنسان .

أما السلوك الانتحاري فهو سلوك غير عقلاني لا يعتبر نظام الأسباب والمسببات ، ويسعى إلى القفز فوق السنن الطبيعية أو الاجتماعية ، وهو الصورة المقابلة للسلوك الانتظاري إذ يعتقد أن الواقع يمكن أن يتغير فقط بوجود الرغبة والإرادة والنية الحسنة دون أخذ قدر معقول من الأسباب .

ولمزيد من التفصيل في الأنماط الثلاثة من التفكير نقول : إن الإسلام أرسى قواعد منهجية عامة لتجاوز هذه الأنماط الثلاثة . فكما هو معلوم ما فتئ المشركون يطالبون النبي ﷺ أن يأتيهم بالخوارق والمعجزات أو أن يأتي معه ملك يكون حجة له على ما يدعو الناس إليه ، ويطلبون أن يفجر لهم من الأرض ينبوعًا ، أو تكون له جنة من نخيل وعنب ويفجر الأنهار خلالها تفجيرًا ، أو يسقط السماء عليهم كسفًا ، أو يأتي بالله والملائكة قبيلًا ، أو يكون له بيت من زخرف أو يرقى في السماء ، وأنهم رغم ذلك لن يؤمنوا لرقيه حتى ينزل عليهم كتابًا يقرؤونه ، فكان النبي ﷺ يجيب على لسان القرآن متعجبا من مقترحاتهم الساذجة ، قائلا : ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء:٩٣] .

وعلى الرغم من أنه قد ظهرت في حياته ﷺ عدة خوارق تدل على أنه نبي ، إلا أن رسالة محمد ﷺ باعتبارها خاتمة الرسالات ، وجاءت كما يقول محمد إقبال تعلن عن اختتام النبوة التي هي إيذان بوصول البشرية إلى سن الرشد ، لم تجعل من منهجها الأساس في الإقناع والتبليغ ولإقامة الحجة ، اللجوء إلى

الخوارق ، بل دعت المشركين إلى إعمال عقولهم في الرسالة ذاتها وفي كلماتها ومضامينها . ومن أدلة ذلك ما ورد في القرآن مثل قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴿٨﴾ وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ [الأنعام:٨، ٩] .

وأكدت على أن في آيات القرآن كفاية للدلالة على صدق النبوة لو لم يكن دافعهم هو الجحود والإنكار .

ويشهد لما ذهب إليه محمد إقبال قول الراغب الأصفهاني :

«المعجزات التي أتى بها الأنبياء (ع) ضربان: حسي وعقلي ، **فالحسي**: ما يدرك بالبصر ، كناقة صالح ، وطوفان نوح ، ونار إبراهيم ، وعصا موسى والعقلي: ما يدرك بالبصيرة ، كالإخبار عن الغيب تعريضًا وتصريحًا ، والإتيان بحقائق العلوم التي حصلت عن غير تعلم .

فأما الحسي: فيشترك في إدراكه العامة والخاصة ، وهو أوقع عند طبقات العامة ، وآخذ بمجامع قلوبهم ، وأسرع لإدراكهم ، إلا أنه لا يكاد يفرق - بين ما يكون معجزة في الحقيقة ، وبين ما يكون كهانة أو شعبذة أو سحرًا ، أو سببًا اتفاقيًا ، أو مواطأة ، أو احتيالًا هندسيًا ، أو تمويهًا وافتعالًا ــ إلا ذو سعة في العلوم التي يعرف بها هذه الأشياء .

وأما العقلي : فيختص بإدراكه كملة الخواص من ذوي العقول الراجحة ، والأفهام الثاقبة ، والروية المتناهية ، الذين يغنيهم ، إدراك الحق . وجعل تعالى أكثر معجزات بني إسرائيل حسيًا لبلادتهم ، وقلة بصيرتهم ، وأكثر معجزات هذه الأمة عقليًا لذكائهم وكمال أفهامهم التي صاروا بها كالأنبياء . ولذلك

قال عليه الصلاة والسلام: «**كادت أمتي تكون أنبياء**» [١] .

وهذا الذي ذهب إليه الراغب الأصفهاني ومحمد إقبال هو عين ما أشار إليه الرسول ﷺ في قوله: « **ما من نبي بعثه الله إلا وأوتي ما على مثله آمن البشر ، وإنما كان الذي أوتيته وحيا ، وإني أرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة**» [٢] .

وفي محاربة التفكير الخرافي نهى الإسلام عن الطيرة وعن الفأل وحارب السحر والتنجيم القائم على محاولة الربط بين حالات الكواكب والأفلاك وبين الأحوال البشرية ، والطيرة ضرب من ضروب التشاؤم التي كان يعتقدها أهل الجاهلية حيث أنهم كانوا إذا أرادوا أن ينشئوا سفرا أو يعقدوا زواجا أو يعقدوا عملا تجاريا يأتي أحدهم بالطائر ويلقيه في السماء فإن طار ناحية اليمين تفاءل وأقدم وإن طار ناحية الشمال تشاءم وأحجم ، وهذا من الخرافات والأوهام التي أبطلها الإسلام لما فيها من تعطيل للفكر وللعقل وللمشاورة ولغيرها من الأمور التي حث عليها الإسلام .

وحينما كُسِفتِ الشمس يوم موت ولده إبراهيم وكان أهل الجاهلية يعتقدون بأن الشمس والقمر إنما يكسفان إذا مات عظيم من أهل الأرض . ففي اليوم الذي مات فيه ولد المصطفى ﷺ صادف أن كُسِفت الشمس فربط الناس كسوف الشمس بموت ولد رسول الله ﷺ وقالوا : كسفت الشمس لموت إبراهيم ، فخرج إليهم المصطفى ﷺ يريد أن ينيرهم بنور العلم والقرآن والإيمان وأن يحارب فيهم تلك الخرافة فقال لهم: «**إن الشمس والقمر آيتان من**

---

(١) جامع التفاسير ١/ ١٠٢.

(٢) متفق عليه .

آيات الله لا تكسفان لموت أحد أو لحياته» [١] .

وأمرنا الإسلام بالاحتياط والحذر وبالأخذ بالأسباب والوقاية من الأمراض المعدية فقال : «**لا يورد ممرض على مصح**» [٢] . وقال: «**إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها وإذا وقع الطاعون وأنتم بأرض فلا تخرجوا منها**» [٣] .

وبذلك يكون الإسلام قد أقر ما يسميه علماء الطب الحديث بالحجر الصحي ، وهو ما يثبت أن الإسلام قام على محاربة الثقافة الخرافية ، وبناء عقلية علمية سننية ، وهذا لا يتعارض مع الإيمان بالغيب ، فالإيمان بالغيب دليل على احترام العقل لمجال عمله واختصاصه وحدود ملكاته ، والتسليم بتلقي مقرراته حول عالم الغيب من خبر ثبت بالعقل مصدره الرباني وطابعه الموحى به . فحقائق «الغيب» بهذا المعنى حقائق علمية بنيت بمنهج يتناسب مع طبيعتها التي تختلف عن الحقائق الطبيعية أو الاجتماعية .

*****

(١) متفق عليه .

(٢) رواه مسلم في الصحيح .

(٣) البخاري ومسلم .

ثقافة التبرير

مبدأ المسؤولية الإنسانية أحد المبادئ الأساسية في التصور الإسلامي لحرية الإنسان ولتأكيد قدرته على التأثير في ذاته وسلوكه والمجتمع والكون من حوله ، كما أنه مظهر من مظاهر التكريم الإلهي للإنسان ، وبذلك يعارض التصور الإسلامي كل جبرية دينية أو حتمية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية تجعل الإنسان ريشة في مهب الريح أو تجعل منه كائنا مفعولا به لا فاعلية له ولا قرار ، ومن ثم اعتبر القرآن الكريم النزعة التبريرية والتنصل من المسؤولية وإلقاء التبعة على الآباء والأجداد أو على استبداد الحكام ، وجبروت الأنظمة نزعة مرفوضة مجانبة للصواب . يقول تعالى في الرد على المشركين : ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النحل:٣٥] ، وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا۟ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ ﴿٤٧﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴾ [غافر:٤٧، ٤٨] .

ورغم أن التصور الإسلامي يقر أن لا شيء يقع في ملك الله إلا بإرادته ومشيئته ، فقد اعتبر أن الإرادة الإنسانية الفاعلة هي من مشمولات تلك المشيئة الكونية أي أن الله شاء أن تكون الإرادة الإنسانية من أسباب تحقق المشيئة الإلهية .

واستدلالا على هذا المعنى نشير إلى أن الحق سبحانه وتعالى حمل المسلمين في

غزوة أحد مسؤولية الهزيمة ، وربطها بفشلهم وتنازعهم وإيثار بعضهم للدنيا على الآخرة ، فقال سبحانه : ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ﴾ [آل عمران:١٦٥] ، ولكن في الوقت نفسه أثبت أن كل ما وقع داخل في مشيئة الله وإذنه وحكمته فقال : ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيَعْلَمَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٦٦﴾ وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ ۚ وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ قَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَوِ ٱدْفَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّٱتَّبَعْنَٰكُمْ ۗ هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ ۚ﴾ [آل عمران:١٦٦، ١٦٧] .

الفرق إذن بين ثقافة المسؤولية ، وهي التي جاء التصور الإسلامي يرسخها في فكر وسلوك ووجدان ومشاعر الإنسان المسلم ، وثقافة التبرير التي لا تزال لها علينا سطوة منذ أن ترسخت في عصور الانحطاط ، أن الأولى تنطلق من تقرير مسؤولية الإنسان دون أن يعني ذلك تأليهه أو نفي وجود إرادته ، بينما الثانية تعلق أخطاء الذات وسلبياتها وعجزها دائما على معطيات خارج الإنسان فتؤله بذلك الحتميات الاجتماعية والاقتصادية أو الطبيعية أو القوى الدولية .

وفي سلوكنا اليومي عدة شواهد تدل على استحكام ثقافة التبرير . وتبدأ تلك الشواهد في المراحل الأولى من التربية حيث يرضع الطفل مع الحليب مواقف وسلوكات تبريرية . فحين يصطدم الطفل بالحائط أو الطاولة تهرع الأم لضربها ومعاقبتهما من أجل تهدئة روعه وتطييب خاطره ملقنة له بذلك الدروس الأولى من ثقافة التبرير .

ولغتنا الاجتماعية حبلى بحمولات من هذه الثقافة ومن أمثلة ذلك أننا نقول: لقد

انكسر الكأس إذا كسرناه ، لقد فاتتني الحافلة وغدرني الوقت أو غدرني النعاس إذا استيقظنا متأخرين ولم نتخذ من الأسباب ما يمكننا من الاستيقاظ المبكر أو إدراك الحافلة في الوقت المحدد .

ولهذه الثقافة شواهد عند الطبقة السياسية والمثقفة يشهد له فشو التفسير التآمري للأحداث والتاريخ . فالإخفاقات تفسر بمكر الصهيونية العالمية ، والامبريالية الأمريكية ، أو بالصليبية العالمية . . . وهلم جرا .

وإذا كان من غير الممكن أن ننفي الدور السلبي لدخول الاستعمار علينا أو نقلل من مكر الحركة الصهيونية ، واجتهاد الغرب في تأمين مصالحه على حساب مصالحنا فإن السؤال الأكبر الذي وجب أن يطرح دوما هو: أين نحن من القضية؟ وماذا فعلنا لتحصين ذواتنا من القابلية للاستعمار أو التبعية والاختراق؟ وماذا أعددنا لإبطال كيد الخصوم؟ .

إنه السؤال الأكبر الذي ستتمكن بالإجابة عنه من الانتقال من ثقافة التبرير إلى ثقافة المسؤولية .

*****

ثقافة الاحتجاج

«تؤدون الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم» [١] .

روى مسلم عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ : «**إنها ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها قالوا يا رسول الله كيف تأمر من أدرك منا ذلك ، قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم**» .

لم يهدف هذا الحديث النبوي الشريف إلى نشر ثقافة التسليم للحكام الظلمة والرضى بالاستبداد ، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لا يمكن أن يكون الأمر كذلك والقرآن الكريم قد جعل من مقومات خيرية هذه الأمة كونها أمة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر كما في قوله تعالى : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران:١١٠] .

لا يمكن أن يكون الأمر كذلك والنبي ﷺ قد أخذ البيعة من الصحابة على قول الحق لا يخافون في الله لومة لائم كما ورد في حديث عبادة بن الصامت عن جده قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره وعلى أثرة علينا وان لا ننازع الأمر أهله وعلى أن نقول الحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم» [٢] ، كما أخبر أن سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام جائر فنصحه فقتله .

لقد كان النبي ﷺ يريد أن ينبه إلى أن تضييع الحكام والأمراء والمسؤولين

---

(١) حديث نبوي .

(٢) رواه النسائي .

والمستخدمين والمؤجرين لحقوقنا لا ينبغي أن يدفعنا إلى أن نفرط في القيام بواجباتنا وهو ما أشار إليه ﷺ بقوله : «**تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم**» .

ولأن الدم لا يغسل بالدم كما يقال والظلم لا يدفع بالظلم فإن الإسلام لم يكتف بالنهي عن الظلم وإنما نهى عن التظالم كما جاء في الحديث القدسي: «**ياعبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا**» [١] .

والتعبير بهذه الصيغة يشير إلى أن الظلم يمكن أن يتحول إلى سمة مميزة لشبكة العلاقات الاجتماعية أي أنه قد يأتي على الأمة وقت يصبح فيه الظلم سمة مميزة للعلاقات بين الناس في جميع الاتجاهات ، من جهة الحاكمين تجاه المحكومين ، ومن جهة المحكومين تجاه الحاكمين «الظلم النازل والظلم الصاعد ، الظلم الأفقي والظلم العمودي ، والاستبداد النازل والاستبداد الصاعد ، الاستبداد العمودي والاستبداد الأفقي» ، وذلك هو الفرق بين الظلم حينما يأخذ طابعا سياسيا ، والظلم حينما يتحول إلى ثقافة اجتماعية أي حينما يتحول إلى سلوك جماعي يسم بميسمه العلاقات في جميع الاتجاهات ، وبهذا المعنى يصبح للاستبداد أي للظلم السياسي جذوره النفسية والثقافية والأخلاقية فتكون إعادة تربية الإنسان وصياغته صياغة تخلصه من النزوع نحو الاستبداد والقابلية للاستبداد جزءا لا يتجزأ من العمل السياسي ، إن لم يكن هو العمل السياسي الحق أو العمل السياسي العميق .

وفي القرآن الكريم إشارة واضحة إلى العلاقة السببية بين الفرعونية أو

---

(١) أخرجه النسائي .

الاستبداد السياسي وبين الفساد الأخلاقي وذلك حينما يقول تعالى حكاية عن فرعون وقومه : ﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴾ .

[الزخرف:٥٤]

إن القرآن الكريم ينبهنا إلى أن رد فعلنا على الظلم ينبغي أن يكون بالعدل لا بالظلم كما في قوله تعالى : ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [المائدة:٨] ، وذلك يعني أن تضييع الآخرين لحقوقنا وجب أن لايدفعنا إلى التفريط في واجباتنا وأن ظلمهم لنا ليس مبررا لظلمنا واعتدائنا وذلك هو الفرق بين القسط والانتصار المشروع اللذين أشار إليهما الحق سبحانه وتعالى بقوله : ﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴾ [الشورى:٤١] ، وقوله سبحانه : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ ﴾ [النساء:١٣٥] ، وبين الاعتداء المذموم كما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [البقرة:١٩٠] ، وثقافة الاحتجاج تجسيد عملي لذلك الاعتداء المذموم لأنها تعبير عن تفكير وسلوك أحادي يطالب بالحقوق ولا يهتم بأداء الواجبات . إنها وجه آخر لثقافة التبرير وتزكية الذات وتبرئة النفس وانعدام أو ضعف الشعور بالمسؤولية تجاه المواقف والأحداث .

*****

ثقافة الاعتماد والمسألة

«بايعنا رسول الله ﷺ على أن لا نسأل الناس شيئا» (١) .

من الظواهر التي لا تخطئها ملاحظة من تصدى للعمل العام هو هذا السلوك الاجتماعي المتزايد الذي يمكن أن نسميه بثقافة الاعتماد . ونقصد بثقافة الاعتماد ما أصبح ينتشر في كثير من مظاهر سلوكنا الاجتماعي من لجوء إلى الوساطة والشفاعة في كبائر الأمور وصغائرها .

لا ننفي أن أوضاع الحاجة والفاقة من جهة ، وسيادة المحسوبية والبيروقراطية والرشوة قد جعلت عملية الحصول على أبسط الخدمات والحقوق مسألة معقدة تدفع الناس إلى اليأس في طلب حقوقهم البسيطة من اللجوء إلى الطرق العادية والالتجاء إلى الإدارة أو المرفق العمومي الذي جعل أصلا لخدمة المواطن . وهذا مجال واسع للبحث والنظر يمكن الرجوع إليه ويتعلق بفساد وإفساد الحياة السياسية وضعف دولة الحق والقانون ودوره في إفساد نظام الثقافة والأخلاق .

لكننا في هذا الكتاب نركز على نقد الجوانب السلبية في نظام الثقافة والقيم في مجتمعاتنا ، أي الثقافة بما هي سلوك يومي ، علما أن المدخل الثقافي من أهم مداخل الإصلاح لأنه مجال الفعل الإنساني بامتياز ، ومجال الإرادة والتأثير المباشر لكل إنسان مهما يكن موقعه الاجتماعي والسياسي . كما أن السياسة والبيروقراطية والرشوة وفساد الإدارة كل ذلك لا يُفسر كافة السلوكات

(١)جزء من حديث شريف، رواه مسلم .

الثقافية السلبية من قبيل ثقافة الاعتماد والتبعية .

فاللجوء إلى الوساطة أو الشفاعة قد يكون متفهما حين يصطدم المواطن بالحائط في الحصول على أبسط الحقوق والخدمات ، وحين يكون في حالات الاضطرار الأقصى ، ولكن أن تصبح ثقافة الاعتماد ظاهرة بنيوية في السلوك الاجتماعي والثقافي ، وتصبح ردَّ فعل تلقائي حيث إن أول ما يفكر فيه الفرد هو اللجوء إلى وساطات نافذة للحصول على الحقوق ، أو للحصول على امتيازات غير مشروعة ، فذلك مؤشر مزعج على تحول ثقافي جماعي خطير يهدد قيم المبادرة والفاعلية والمنافسة الشريفة ، ويكرس قيم العبودية والاستعباد والتبعية ويسهم في تحطيم الكرامة الإنسانية .

إن الواقع المعيش لدى كل من تصدى للعمل العام في الجماعات المحلية أو العمل النيابي أو النقابي يؤكد أن فئة عريضة من المواطنين لا تجشم نفسها القيام بأبسط اتصال أو مراسلة أو حركة نحو الإدارة . وفي بعض الحالات تكون المشاكل أو القضايا المطروحة قضايا إدارية بسيطة ، لكن ثقافة الاعتماد التي تنامت في مجتمعنا ، أصبحت تصور لدى الكثيرين أنه لا بد لك من شخص وازن كي تصل إلى مرادك ، وأن تكون (بيسطوني) لكي تحصل ليس فقط على الحقوق بل لكي تحصل أيضا على الامتيازات .

إن ثقافة الاعتماد ـ بما أنها تقوم على الاستقالة من مجال الفعل والاتكال على الآخرين ـ هي الطريق السيار المؤدي إلى طلب الامتيازات غير المشروعة والسطو على حقوق الآخرين . والظاهرة الأخطر هي أن كثيرا من المناضلين والملتزمين ـ في ظل انتشار ثقافة الاعتماد وما يرتبط بها من وساطة ومحسوبية ـ

لا يدركون أن الحصول على أي امتياز إنما هو سطو على حق مواطن آخر ، وأن الأصل حتى في طلب الحق هو أن يقوم إليه الإنسان بنفسه ، ويحاول أن يحصل عليه بالأدوات الذاتية قبل طلب المساعدة أو الوساطة ، وأن يسعى إليه في هذه الحالة بالوسائل المشروعة ، وحتى إذا اضطر إلى الوساطة فلا يطلب من الشفيع امتيازا أو أمرا غير مشروع .

لذلك فلثقافة الاعتماد علاقة وطيدة بثقافة أخرى هي ثقافة المسألة والإلحاف المتعارضة مع ثقافة المبادرة والتعفف .

وإلى ذلك جاءت الإشارة في عدة مواقع من القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ۖ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ ۙ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل:٧٦] ، «أنظر كيف قابل القرآن بين ثقافة العجز والاعتماد وبين الاستقامة» .

وقوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ ﴾ [البقرة:٢٧٣] .

وفي الحديث عن حكيم بن حزام رضي الله تعالى عنه: بايعنا رسول الله ﷺ على أن لا نسأل الناس شيئا . حتى إن الرجلَ من الصحابة ليسقط سوطه من على راحلته ، فينزل فيأخذه ، لا يسأل أحدًا أن يناوله إياه [١] .

---

(١) رواه مسلم .

ويقول ابن مسعود ﷺ : «إن الرجل ليخرج من بيته ومع دينُه ، فيلقى الرجلَ وله إليه حاجة ، فيقول: أنت كيت وكيت ، يثني عليه لعلَّه أن يقضيَ من حاجته شيئًا له ، فيسخط الله عليه ، فيرجع وما معه من دينه شيء» [١] .

ثقافة الاعتماد ترتبط أيضا بثقافة العجز والكسل التي استعاذ منها النبي ﷺ في الدعاء المأثور المعروف . فعن أنس بن مالك ﷺ كنت أسمعه يكثر أن يقول : «**اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، والعجز والكسل ومن غلبة الدين وقهر الرجال أحرص على ما ينفعك ولا تعجز**» [٢] .

والهم هو شغل الفكر والعقل والقلب ، والمقصود به الهم السلبي المقعد عن العمل والفعل وغالبًا هو بداية الحزن .

أما الهم الذي لا يؤدي إلى الحزن أي الهم المنتج للإرادة والعزيمة والدافع لجمع أسباب القدرة وعوامل الإنجاز وشروطه فذلك هم إيجابي ، على اعتبار أن الحزن يأخذ قدرا كبيرا من الطاقة النفسية الضرورية للعمل أي أنه يشل الإرادة ويضعف القدرة في حالة وجودها .

وفي الحديث اقتران بليغ بين العجز والكسل فالعجز هو وجود إرادة للفعل مع عدم وجود قدرة لإنجازه أو وجود قدرة ضعيفة . أما الكسل فهو انتفاء تلك الإرادة ، فالفعل والإنجاز إنما هو أثر عن اجتماع الإرادة مع القدرة ، فالإنسان إذا توافرت له الإرادة ، فقد خرج من دائرة الكسل ، وإذا كانت عنده القدرة فقد خرج أيضًا من دائرة العجز فيكون الإنجاز ويكون الاعتماد على الله

---

(١) الطبراني في الكبير وصححه الحاكم على شرط الشيخين.

(٢) صحيح البخاري.

سبحانه وتعالى ، لأنه هو المخرج من العجز ومن الاعتماد على غيره وإلى ذلك تمت الإشارة في آخر الحديث بقوله ﷺ : «**استعن بالله ولا تعجز**» .

الاعتماد على الله توكل أي أخذ بالأسباب الذاتية (النفسية) والأسباب الموضوعية ، أما الاعتماد على غير الله فهو تواكل واستقالة من مجال الفعل . وهذا باب عظيم من أبواب الإصلاح أي تعزيز ثقافة المسؤولية وثقافة العمل وثقافة الاستقلالية وثقافة المبادرة والفعالية ، وثقافة الإنجاز ، وكل هذه وغيرها منظومة متكاملة يسلم بعضها إلى البعض الآخر .

*****

ثقافة الكلالة

قال الله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلَيْنِ أَحَدُهُمَآ أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَن يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَهُوَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل:٧٦]، إشارة رائعة إلى نموذجين بشريين، وإلى ثقافتين مختلفتين: النموذج الأول يجسد ثقافة الكلالة بكل مظاهرها وتجلياتها والنموذج الثاني: يجسد ثقافة المبادرة والإنتاج.

وفيما يتعلق بثقافة الكلالة يستشهد البعض بحديث رسول الله ﷺ الذي جاء فيه عن عَبْدَ اللَّهِّ بْنَ عُمَرَ { قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا النَّاسُ كَالْإِبِلِ الْمِائَةِ لَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً» [(١)].

وهذا الاستشهاد في غير محله. ففي الحديث - والله أعلم وأحكم - إشارة إلى تفاوت الملكات والكفاءات والقدرات بما يترتب عنه من تنوع الاختصاصات والمجالات. فإذا كنا لا نستطيع أن نجد في الإبل مائة راحلة فبإمكاننا أن نجد فيها اللبون ذات الضرع الغني، والصغيرة السمينة ذات اللحم الصالحة للنحر، والقوية التي قد تصلح للحرث وغيرها من المهام، ومن ثم ففي الحديث إشارة إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الفعالية وبعض الملكات وحسن توظيفها وتوجيهها، وبالقدرة على استثمارها في المجال الذي تصلح له وفي الثغر الذي يمكن أن تجيد الوقوف عليه.

أما آية سورة النحل، فإنها تشير إلى العجز التام والكلالة المطلقة حيث لا

(١) رواه البخاري.

يصلح نموذج الكلالة للإنتاج والفعل في أي جهة وجه إليها أو عمل كلف به ، إذ أنه لا يأتي بخير في وظيفة أو تكليف ، فهو (لا يقدر على شيء) ، وأينما يوجهه مولاه فهو (لا يأت بخير)

ومن البديهي أنه ينبغي أن نميز بين الحالات الفردية للعجز والكلالة حيث يكون الأمر متعلقا بتفاوت في القدرات والمواهب (الرزق بالمعنى القرآني الواسع) وهو ما يمكن أن نفهمه من قوله تعالى:

﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ۖ هَلْ يَسْتَوُۥنَ ۚ﴾ [النحل:٧٥] .

ومن قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۙ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل٧٨] .

فبالعجز والكلالة حينما يتحولان إلى حالتين ثقافيتين ، أي حينما تصبحان سمتين ملازمتين للسلوك الاجتماعي العام ، يجعلان من الأمة بمجموعها أو أغلبها مجرد أرقام بشرية مكدسة بعضها على بعضها ، ولكنها قليلة النفع والفائدة أو بالتعبير النبوي : «**غثاء كغثاء السيل**» . وهي الحالة التي أصبحت عليها الأمة الإسلامية خلال عصور الانحطاط ولا تزال تجثم بكلكلها على المجتمعات الإسلامية .

أما الفاعلية والمبادرة كما جاءتا في القرآن الكريم فهما نتيجة معادلة نجمع فيها بين أمرين: العدل والسير في صراط مستقيم . والعدل في التصور الإسلامي لا يشمل فقط المعنى الاجتماعي والاقتصادي والقانوني بل هو أيضا حالة خلقية

يكون الإنسان قادرا بمقتضاها على النظر الموضوعي وعلى التزام قيمة الحق ولو كان على حساب ذاته وشخصه ، وإلى ذلك يشير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة:٨] .

وهو وضوح واستبانة في الرؤية ينجم عنهما التزام بطريق الحق «الطريق المستقيم» .

والمتأمل في واقعنا يجد مظاهر متعددة من الكلالة والعجز عن المبادرة ناجمين عن عدم وضوح في الرؤية وفي الأهداف وعن الركون إلى الاتكالية والتبعية للآخرين ، ومظاهر من ضعف القدرة على الإبداع والمبادرة . . .

وقد تصل إلى الحد الذي يكون فيه الفرد عاجزا عن نفع ذاته فضلا عن أن ينفع غيره ، كما أنها قد تصل إلى الحد الذي تتعطل فيه الكفاءات والقدرات وإلى موتها البطيء وشللها التام ، بحيث لا ينفع إعادة توجيهها للمجالات التي تتفتق فيها فينطبق على الفرد والجماعة في هذه الحالة قوله تعالى: «أينما يوجهه لا يأت بخير» .

ومجتمعاتنا العربية والإسلامية تعيش عدة أمثلة شاهدة على ما نقول . ولا حل في هذه الحالة إلا بإعادة خلخلة نظام الثقافة وإعادة بنائه من جديد من خلال إشاعة المفاهيم القرآنية الصحيحة وتقديم النماذج البشرية القدوة في هذا المجال . وذلك يقتضي مراجعة الأنظمة التربوية للكبار والصغار على الخصوص ، أي الاشتغال في الحاضر مراهنة على المستقبل .

*****

ثقافة الزاوية
نقد ثقافي لنموذج جماعة الأتباع

﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾

[آل عمران:٧٩]

مما سجله «واتربوري» عن النسق السياسي المغربي هو أن هذا النسق يحكمه نموذج جماعة الأتباع بدل نموذج الحزب السياسي المعاصر . فإذا كانت العلاقات في هذا الأخير تكون على أساس انتماء مذهبي وإيديولوجي وبرنامج سياسي فإنها في نموذج جماعة الأتباع تقوم على الولاء الشخصي وعلى التبعية للزعيم أو الشيخ أو القائد . إن الحزب المعاصر هو أداة سياسية لتنفيذ تصور سياسي واقتصادي واجتماعي ، وأداة تؤطر وتدافع عن مصالح فئات معينة .

العلاقات داخل الحزب السياسي المعاصر علاقات قائمة على أساس الارتباط بالفكرة والتوجه وبالبرنامج وليس بالأشخاص ، ولهذا اصطنعت الديمقراطية المعاصرة آليات للتداول على السلطة داخل الأحزاب السياسية وقننت التنافس الداخلي بما من شأنه أن يؤدي إلى التداول على مناصب المسؤولية . ولهذا ففكرة الزعيم أو الشيخ أو التبعية تتنافى مع الثقافة السياسية المعاصرة ومع فكرة الدولة الحديثة .

أما في النموذج الحزبي المغربي فإن الملاحظ أن الأمر يتعلق في المقام الأول بجماعات الأتباع ، أي أن العلاقة داخله هي علاقة زعيم بأتباع أو علاقة شيخ

بمريدين .

يقول «واتربوري» : «لقد عرفت الحياة السياسية المغربية ثلاث ثوابت: منظمة أي حزب الأتباع ، ووظيفة سياسية تتجلى في التحكيم ، ودور سياسي يقوم به زعيم» ويضيف: «وتبدو كل التشكيلات السياسية وكأنها مجرد ائتلافات مضطربة بين جماعات ، يخضع تماسكها لنوع التوازن الحاصل بين عناصر ، حيث يوجد كل من التوتر وعناصر التوازن سواء داخل التشكيلة الواحدة أو بين مختلف التشكيلات . لذا فمن أجل حل النزاعات التي تسببها هذه الوضعية ، فإن الضرورة تفرض التحكيم . ويجب إعادة القول إن التحكيم يظل وظيفة قديمة موقرة موجودة قبل عهد الحماية ، حيث نجد أن الشريف أو الولي هو الذي يمارس دور الحكم على العموم ، باعتباره شخصا تحوطه هالة من التقديس ، ويطلق عليه «أكرام» [١] .

ويربط واتربوري هذه المسألة البنيوية بموروث ثقافي تاريخي يعود به إلى مؤسسي الدول التي تعاقبت على المغرب حيث يقول: «لقد عرف المغرب زعماء كانت لهم هيبة دينية ، كمؤسسي دولتي المرابطين والموحدين الذين دعوا إلى إيديولوجيات إصلاحية ، وأرغموا في مدة من الزمن القبائل للخروج من انتظاريتها . كان الدعاة من أمثال «المهدي المنتظر» من المنصفين والفاتحين يظهرون بصفة دورية ، ويستقبلهم المغاربة استقبالا جيدا باعتبارهم مرشدين . وقد حاول بعض الساسة من ذوي الطموحات المفرطة استغلال هذا الرصيد الوافر والمغري بأن ينتحل لقب زعيم ، ويستغل سذاجة الشعب . لقد كان

(١) واتربوري، أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية، ص ١٤٠ مؤسسة الغني للنشر ٢٠٠٤.

علال الفاسي الشخص الذي تتوفر فيه بشكل مرض شروط الزعامة في المغرب المعاصر ، وقد دأبت صحافة الحزب على تسميته بالزعيم في أغلب الأحيان .

يشكل الزعيم حجر الزاوية داخل التشكيلات السياسية ، مثل التكتلات وأحزاب الأتباع . ومن دواعي السخرية أن يمدنا ابن بركة بالذات وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بنموذج عن هذه الحالة» (١) .

ويقول: «لم تحقق الحركة الوطنية تقدما ملموسا إلا عندما أخذت شكل «الزاوية الوطنية» إلى حد أن علال الفاسي بات يلقب بالشيخ علال» (٢) .

« لقد سيطرت النخبة السياسية التي قمنا بوصفها خلال هذا الفصل على الحياة السياسية المغربية لأكثر من عشر سنوات ، وتشكلت من جماعة قليلة ، ينتمي أعضاؤها إلى أصل اجتماعي متجانس ، ولها تكوين عصري ، وأسلوب سياسي ذو طابع غربي سطحي ، وتستعمل عن قصد أنماطا تقليدية وشعبية من السلوك» (٣) .

سيادة هذا النموذج الحزبي يرجع إلى عدة أسباب بعضها تاريخي سوسيولوجي وبعضها تاريخي سياسي يرتبط بالتطور الحديث للدولة المغربية وبالمنظمات الحزبية باعتبارها إحدى مكونات الدولة المعاصرة .

فالمغرب شأنه في ذلك شأن أغلب الدول العربية لم يعرف انتقالا حقيقيا إلى

---

(١) نفس المرجع، ص ١٤١.

(٢) المرجع السابق ص ٩٠.

(٣) المرجع السابق ص ١٤٩.

منطق الدولة المعاصرة ، وذلك يرجع في جزء كبير منه إلى كون دخول الاستعمار إلى المنطقة قد أعاق التطور الداخلي الذاتي نحو تشكيل مقومات الدولة المعاصرة ، والتي بدأت بعض بواكيرها الأولى تظهر من خلال بعض الجهود التجديدية والتحديثية لبعض السلاطين المغاربة مثل المولى سليمان وسيدي محمد بن عبد الله ، ومن خلال بعض الجهود الشعبية مثل حركة الدستور التي عرفتها بداية القرن العشرين ، فضلا عن أن الحماية الفرنسية سلكت نهجا قائما على محاصرة المؤسسات التقليدية حال دون تطورها الذاتي وأقامت مؤسسات حديثة موازية ، مما جعل بلادنا تخطئ موعدا مع التاريخ قائم على التفاعل بين قطبي الأصالة والمعاصرة أو على التركيب الذاتي غير المفروض من الخارج بين الحديث والأصيل أي من خلال الذكاء الحضاري القائم على تأصيل الحديث وتحديث الأصيل وهو التركيب الوحيد القابل لكي يحدث نهضة ثقافية واجتماعية وسياسية .

ثم جاءت الصراعات السياسية التي عرفها العقدان السادس والسابع من القرن الماضي كي تزكي تلك الوضعية ، وتعيق بناء الدولة الحديثة ومنطقها الديمقراطي المتكامل ، أي لتزكي نمط العلاقات الاجتماعية التي ترجع في أساسها إلى نموذج العلاقات القبلية حيث الفرد جزء لا يتجزأ من القبيلة ، وحيث لا شيء يعلو صوت القبيلة ، وحيث لا يزال المجال القروي حصنا حصينا تحافظ عليه الدولة كمجال للتحكم في الخريطة السياسية ، وكي تزكي نموذج العلاقة بين الشيخ والمريد كما هو متأصل في اللاشعور الجمعي الذي كرسه الفكر الصوفي عموما والتصوف الطرقي خصوصا .

والتأمل في التدين الصوفي يقودنا إلى ملاحظة أنه يقوم في أساسه على مفهوم الاستبداد التربوي أي على أساس تسليم المريد للشيخ أمره الدنيوي والأخروي كي يقوده في مدارج السلوك إلى الله بما يعنيه ذلك من استقالة من المسؤولية في قيادة النفس في مدارج العبادة والتقوى وتسليمها للشيخ ، وأن يكون المريد بين يدي الشيخ مثل الميت بين يدي غاسله ، وبالتالي تزكي استدامة الشروط المنتجة للنموذج الثقافي للمشيخة والتبعية ، وانهيار العلاقات الجماعية بغياب الشيخ لأنه دوما الخيط الناظم لتلك العلاقة وليس القانون أو العقد الاجتماعي أو الإيديولوجيا أو البرنامج السياسي والاجتماعي في حالة الأحزاب السياسية .

واليوم لا يزال هذا النموذج هو الذي يشكل اللاشعور الثقافي الجمعي المغربي ، ونريد أن نؤكد على هذه النقطة حتى لا يظن أن في هذا لمزا لحركة إسلامية معروفة بنهجها الصوفي وهي جماعة العدل والإحسان . كلامنا هنا ليس كلاما سياسيا وإنما هو حلقة في حلقات تحليل ودراسة ونقد نظام الثقافة ، إنه تحليل لا ينطبق على جماعة فحسب بل يرصد سلوكا ثقافيا مشتركا ويرتبط بشخصيتنا الثقافية المشتركة بغض النظر عن الانتماء السياسي أو الاجتماعي .

والدليل على ذلك أن هذا النموذج الثقافي لا يزال صالحا لتحليل العلاقات الحزبية والنقابية كما قلنا التي لا يزال ينطبق عليها مفهوم جماعة الأتباع ، حيث لا يزال الفرد الزعيم هو محور الرحى في التنظيمات الحزبية والنقابية ، وحيث لا يزال التركيز في اختيار القيادات داخليا ليس هو الأطروحة السياسية والتنظيمية الداخلية ، وحيث لا مجال لتداول ديمقراطي على مناصب

المسؤولية ، وحيث حسم مسألة التداول هذه تتم إما من خلال آلية غيبية بتدخل ملك الموت أو من خلال قانون الانقسامية ، ونفس الشيء في التصويت في الانتخابات حيث الأساس ليس هو البرنامج السياسي والاقتصادي الحزبي بل هو الشخص .

والأكثر من ذلك أنه حتى في الحالة التي تتبنى فيه هذه الحركات والأحزاب على المستوى القيادي فكرا تحديثيا تقدميا ، فإن ذلك الفكر لا ينعكس ضرورة على السلوك الثقافي العام داخلها بدليل سيادة الانتظارية والتعويل دوما على القيادة المركزية وانتظار التعليمات والتوجيهات ، وضعف تحمل المسؤولية والقيام بها حتى في حالة التفويض ، وضعف التغذية الراجعة من أسفل التنظيم إلى أعلاه ، وضعف المبادرة ، والتعويل على النضال الفوقي والتغطية الفوقية ، وضعف التخريج القيادي وثقافة التفويض والتداول بين الأجيال ، بل سيادة عبارات مثل «الشيخ» و"الزعيم» في التداول اليومي ، وغير ذلك من السلوكات التي تسير في نفس المنحى .

نحن هنا في حاجة إلى إصلاح ثقافي عميق للانتقال من ثقافة الشيخ والمريد وعلاقة الأتباع إلى ثقافة الحرية والمسؤولية في التنظيمات وفي العلاقات الاجتماعية عموما .

وقد تكون نقطة الانطلاق إعادة بناء هذه الثقافة في الأسرة وفي المدرسة بشرط ألَّا تكون هذه المؤسسات صدى لواقع مأزوم وتكتفي بإعادة إنتاجه ، وأن تكون مؤسسات للإصلاح الثقافي أي إعادة بناء الإنسان بناء سليما ، أي بناء منظومة ثقافية سليمة تقرأ قيمنا الدينية قراءة صحيحة وتنزلها تنزيلا إيجابيا .

وفي هذا الصدد يمكن أن نقرر أن من أعظم ما قرره الإسلام هو مبدأ الحرية ومبدأ المسؤولية فهما مبدآن مطردان بدءا من العقيدة التي هي أعظم قضية في الوجود ، يترتب عليها أمر الإنسان في هذه الحياة ومصيره في الحياة الأخرى حيث لا يزال مبدأ ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة:٢٥٦] ، الذي نصت عليه سورة البقرة ، وقرر حرية الضمير الديني مدويا يعلم الإنسانية إلى يومنا هذا ، مرورا بمنهج الدعوة والتربية حيث يقرر قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية:٢١، ٢٢] ، مبدأ المسؤولية الذاتية في تزكية النفس ورفض أي شكل من أشكال الاستبداد التربوي أو أن تكون العلاقة التربوية مبنية على نموذج شيخ بمريد يسلم فيها هذا الأخير نفسه لشيخه ويوكله عن نفسه في قيادته إلى ربه ، وحيث يرفض الإسلام أي شكل من أشكال فرض الشريعة الإسلامية بمنطق القوة أو الإكراه حيث إن الإسلام يقرر قبل مبدأ الحاكمية أو ما سماه البعض بالسيادة الإلهية مبدأ التحكيم أو «التحاكمية» ومن ثم السيادة الشعبية أي القبول الطوعي والإرادي من الفرد والجماعة بحاكمية وحكم الشريعة ، وانتهاء بتقرير المسؤولية الفردية كما يؤكد ذلك مثلا قوله تعالى : ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾ [النجم:٣٨] ، والأمثلة كثيرة لو ذهبنا نستقرئ هذا المعنى في الكتاب والسنة .

*****

ثقافة الاستبداد وصناعة الاستبداد

﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴾ [الزخرف:٥٤] .

غالبا ما يتم التركيز عند مختلف أطياف المشهد السياسي والثقافي والاجتماعي على الاستبداد باعتباره ظاهرة سياسية ولكن قليلا ما يتم إبراز عمقه وبعده الثقافي .

لن ندخل في ذلك الجدل العقيم المتعلق بالتأسيس والأسبقية أي ذلك السؤال الذي يطرح عادة في مثل هذه الحالة: من يسبق الآخر ومن يؤسسه ؟ هل الاستبداد السياسي هو الذي ينشئ القابلية للاستبداد وما يرتبط بها من مظاهر سلوكية مثل التملق والنفاق الاجتماعي والخنوع والتبعية ، أم أن تلك القابلية أصلا هي التي تمكن لواقع الاستبداد وتصنع المستبد؟

نعتبر الوقوف عند هذه الأسئلة والسعي للجواب عليها من قبيل الجدل العقيم حول أسبقية الدجاجة على البيضة أو البيضة على الدجاجة ، والواقع أنه لا البيضة سبقت الدجاجة في الوجود ولا الدجاجة سبقت البيضة لأن الله خلق كل شيء على قاعدة الزوجية مصداقا لقوله تعالى : ﴿ وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الذاريات:٤٩] .

وبعد ذلك فكل واحدة منهما تسبق الأخرى في مرحلة معينة وتؤسس لها أي أنهما يسبقان معا ويتأخران معا . فالأسبقية في هذه الحالة نسبية وترتبط بالسياق والمرحلة .

وقاعدة التركيب هي قاعدة كونية تصلح أيضا في فهم الظواهر الاجتماعية ، إذ إن هذه الظواهر تتأبى أكثر على التفسير البسيط الأحادي الجانب . فالاستبداد السياسي كما أنه قد يؤدي إلى خلق القابلية للاستبداد وما يرتبط به من ظواهر خلقية وثقافية ، فإنه قد يؤدي في المقابل إلى خلق حالة من المقاومة للمستبد ، بما يرتبط بها من ظواهر وسلوكيات ثقافية مثل العزة واستقلالية الشخصية والانعتاق والصدق مع الذات والصدق مع الآخرين . . . إلخ

غير أننا في هذه الحلقات نركز على المسألة الثقافية ، وعلى المدخل الثقافي في الإصلاح ، أي على البؤرة المتعلقة بالإنسان وما يمكن أن تفعل إرادة الإنسان ، نركز على دور الفكر والشعور والوجدان والسلوك ، أي على دور الفعل الإنساني . فهذه المجالات هي مجالات الحرية بامتياز ، إذ على الرغم من تأثرها بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلا أنها لا تخضع لحتمية ميكانيكية بدليل أن الناس يستجيبون لنفس الشروط التي يعيشون فيها بطرق مختلفة .

وهكذا وفي الارتباط بموضوعنا أي الاستبداد نقول : إن الناس الذين يعيشون في ظل أوضاع استبدادية يستجيبون استجابات مختلفة ، فالوضع الاستبدادي قد ينشئ لدى البعض ميلا إلى المقاومة والانتفاضة ، بينما قد ينشئ لدى البعض الآخر ميلا إلى الدعة والخنوع والاستقالة والتبعية والاستضعاف .

وبما أن المساحة التي يمتلك الفرد أن يؤثر فيها ويغير هي نفسه وذاته على الأقل ، وبما أنه إذا كان بإمكانية الطاغية أو المستبد أن يسيطر على الجسد بالاعتقال أو النفي أو التعذيب أو الإلغاء من الوجود ، وأنه ليس بإمكانه أن

يسيطر على الروح والفكر والوجدان والإرادة والعزيمة ، فإنه يتبين أهمية إصلاح هذه المساحة أي مساحة الثقافة (مساحة الإنسان) .

أهمية الإصلاح الثقافي في العلاقة بقضية الاستبداد لا تظهر فحسب من زاوية أن الاستبداد السياسي هو مُنشئ لمزيد من القابلية للاستبداد ولظواهر التبعية والنفاق الاجتماعي ، ولكن أيضا من زوايا أخرى متعددة نلخصها في ثلاث:

الأولى : أن القابلية للاستبداد قد تكون هي الأصل في نشأة المستبد ، فالاستبداد قد يكون صناعة اجتماعية ، وفي كثير من التجمعات نجد أن الناس يصنعون المستبدين بأنفسهم وبما كسبت أيديهم ولعل في قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴾ ، ما يؤكد ذلك ويشير إليه .

من هذا المنطلق يحمل الكواكبي المستبَدَّ بهم نصيبا كبيرا من المسؤولية عن الاستبداد الواقع بهم ، إذ لو أن الشعوب قامت بدورها في مساءلة الحكام وكانت فيهم بقية حياة تجعلهم ينكرون على المستبدين لما تمكن الاستبداد ، ولذلك اعتبر الكواكبي أن الاستبداد يولد الاستبداد ويستدعيه ، وأن الاستبداد قد يكون بلاء من الله للمستبدين بمن دونهم من أهلهم وخدمهم وأبنائهم وهلم جرا .

يقول الكواكبي ~ :

«ومن الأمور المقرَّرة طبيعةً وتاريخًا أنَّه؛ ما من حكومة عادلة تأمن المسؤولية والمؤاخذة بسبب غفلة الأمّة أو التَّمكُّن من إغفالها إلاّ وتسارع إلى التَّلبُّس بصفة الاستبداد .

ولي هناك قصدٌ آخر؛ وهو التنبيه لمورد الداء الدّفين ، عسى أن يعرف الذين قضوا نحبهم ، أنهم هم المتسببون لما حلَّ بهم ، فلا يعتبون على الأغيار ولا على الأقدار ، إنما يعتبون على الجهل وفَقْدِ الهمم والتّواكل . . وعسى الذين فيهم بقية رمقٍ من الحياة يستدركون شأنهم قبل الممات» .

ويقول في موقع آخر من الكتاب :

« الاستبداد : أعظم بلاء ، يتعجَّل الله به الانتقام من عباده الخاملين ، ولا يرفعه عنهم حتَّى يتوبوا توبة الأنفة . نعم؛ الاستبداد أعظم بلاء؛ لأنَّه وباء دائم بالفتن وجَدْبٌ مستمرٌّ بتعطيل الأعمال ، وحريقٌ متواصلٌ بالسَّلب والغصْب ، وسيْلٌ جارفٌ للعمران ، وخوفٌ يقطع القلوب ، وظلامٌ يعمي الأبصار ، وألمٌ لا يفتر ، وصائلٌ لا يرحم ، وقصة سوء لا تنتهي . وإذا سأل سائلٌ: لماذا يبتلي الله عبادَه بالمستبدِّين؟ فأبلغُ جواب مُسْكِت هو: إنَّ الله عادلٌ مطلقٌ لا يظلم أحدًا ، فلا يُولِّي المستبدّ إلا على المستبدِّين . ولو نظر السّائل نظرة الحكيم المدقِّق لوجد كُلَّ فرد من أُسراء الاستبداد مُستبدًّا في نفسه ، لو قدر لجعل زوجته وعائلته وعشيرته وقومه والبشر كُلَّهم ، حتَّى وربَّه الذي خلقَهُ تابعين لرأيه وأمره . فالمستبدُّون يتولاهم مستبدّ ، والأحرار يتولاهم الأحرار ، وهذا صريح معنى: «**كما تكونوا يُولَّى عليكم**» [1] .

وفي التنظيمات الحزبية والنقابية والجمعوية عدة نماذج ماثلة ، إذ نلاحظ كيف يصنع التملق والحرص للقرب من بعض المسؤولين ، الذين يملكون

(١) عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص ١٠، الأوائل للنشر والتوزيع. الطبعة: الأولى ٢٠٠٣ م.

التحكم في بعض الامتيازات التافهة في حقيقة الأمر ، «الزعيم» المستبد ، أو «القيادي» المستبد . ولذلك هناك جدلية بين نفسية الاستعباد وثقافة الاستبداد وبين صناعة المستبدين .

الثانية : أن الاستبداد ليس دوما استبدادا نازلا كما يُتصور بل إنه قد يكون استبدادا صاعدا . وللأسف فقد جرى التركيز في تاريخنا وواقعنا على الاستبداد النازل بينما لم يتم التركيز على الاستبداد الصاعد .

ومن الناحية التاريخية وفي عصر الخلفاء الراشدين على سبيل المثال لم يكن المشكل في الحاكم ، فقد كان الخلفاء مثلا سامية استحقوا عليها صفة الرشد ، لكن المجتمع واللحظة التاريخية والحضارية والثقافية لم تكن على نفس المستوى من الرشد ، وصار الحكم تغلبا بالسيف من فوق بعد أن كان منطق التغلب بالسيف قد انطلق من القاعدة . وتبين عدة تجارب سياسية تاريخية ومعاصرة أن كثيرا من الملوك والرؤساء هم مملوكون ومرؤوسون ومغلوبون على أمرهم في سراياهم وقصورهم أي أنهم مُستبد بهم من لدن مراكز قوى ولوبيات مختلفة وأن مساحة فعلهم وتأثيرهم محدودة بالرغم مما يظهر من اتساع صلاحياتهم وسلطتهم .

الثالثة : أن للاستبداد بعدا أفقيا فكما أننا نتحدث عن الاستبداد النازل ، وهذا هو الاستبداد المعروف ، وكما أن الاستبداد يمكن أن يكون صاعدا ، فإن الاستبداد يمكن أن يكون أفقيا حيث نجد علاقات استبدادية تحكم العلاقات فيما بين المستبد بهم وبين الفقراء والمستضعفين ، وفي العلاقات بين الأقران .

ولذلك فالاستضعاف في القرآن الكريم لا يأتي دوما في سياق وصف

العلاقة الاستبدادية العمودية أي بين الطاغية المستكبر وبين الضعيف المغلوب على أمره وإنما يأتي أيضا في سياق الذم أي في سياق إبراز جانب آخر من ظاهرة الاستبداد ألا وهو القابلية للاستبداد التي يتحمل مسؤوليتها في هذه الحالة المستضعف ، ولعل إلى ذلك الإشارة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ ﴾ [النساء:٩٧] ، وقوله تعالى : ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ وَرَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾ [البقرة:١٦٦] .

ومن جميل ما قرأت في تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ ﴾ [الأنعام:٦٥] ، فقد ورد في بعض التفاسير أن العذاب النازل هو استبداد الأمراء وأن العذاب الذي يأتي من تحت الأرجل هو الفتن والثورات (الاستبداد الصاعد) ، إضافة إلى الفرقة والاختلاف ، فهذه كلها صور من التظالم والاستبداد المتعدد الاتجاهات .

وفي هذا الصدد يربط الكواكبي بين الاستبداد أي بين الظلم السياسي الخارجي وبين ظلم النفس أو القابلية للاستبداد حيث يقول:

«من أقبح أنواع الاستبداد استبداد الجهل على العلم ، واستبداد النّفس على العقل ، ويُسمّى استبداد المرء على نفسه ، وذلك أنَّ الله جلّتْ نعمه خَلَقَ الإنسان حرًّا ، قائده العقل ، فكفَرَ وأبى إلا أنْ يكون عبدًا قائده الجهل . خَلَقَه وسخَّر له أمَّا وأبًا يقومان بأوده إلى أن يبلغ أشدّه ، ثمَّ جعل له الأرض أمًّا

والعمل أبًا ، فَكَفَر وما رضي إلا أن تكون أمَّتُه أمّه وحاكمه أباه . خَلَقَ له إدراكًا ليهتدي إلى معاشه ويتّقي مهلكه ، وعيْنَيْن ليبصر ، ورجليْن ليسعى ، ويديْن ليعمل ، ولسانًا ليكون ترجمانًا عن ضميره ، فكَفَرَ وما أحبَّ إلا أنْ يكون كالأبله الأعمى ، المقعد ، الأشلّ ، الكذوب ، ينتظر كُلَّ شيْ من غيره ، وقلَّما يطبق لسانه جنانه . خَلَقَهُ منفردًا غير متَّصل بغيره ليملك اختياره في حركته وسكونه ، فكَفَرَ وما استطاب إلا الارتباط في أرض محدودة سمَّاها الوطن ، وتشابك بالنّاس ما استطاع اشتباك تظالُم لا اشتباك تعاون . . . خَلَقَه ليشكره على جعله عنصرًا حيًّا بعد أن كان ترابًا ، وليلجأ إليه عند الفزع تثبيتاُ للجنان ، وليستند عليه عند العزم دفعًا للتردُّد ، وليثق بمكافأته أو مجازاته على الأعمال ، فكَفَرَ وأبى شُكْرَه وخَلَطَ في دين الفطرة الصّحيح بالباطل ليغالط نفسه وغيره . خَلَقَه يطلب منفعته جاعلًا رائده الوجدان ، فكَفَرَ ، واستحلَّ المنفعة بأي وجه كان ، فلا يتعفّف عن محظور صغير إلا توصُّلًا لمُحرَّم كبير . خلقه وبذل له مواد الحياة ، من نور ونسيم ونبات وحيوان ومعادن وعناصر مكنوزة في خزائن الطّبيعة ، بمقادير ناطقة بلسان الحال ، بأنَّ واهب الحياة حكيم خبير جعل مواد الحياة أكثر لزومًا في ذاته ، أكثر وجودًا وابتذالًا ، فكَفَرَ الإنسانُ نعمةَ الله وأبى أن يعتمد كفالة رزقه ، فوكَّلهُ ربُّه إلى نفسه ، وابتلاه بظلم نفسه وظُلْم جنسه ، وهكذا كان الإنسان ظلومًا كفورًا» [١] .

لذلك ففي معالجة ظاهرة الاستبداد السياسي يكون من الأولى قبل ومع

---

(١) عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، ص٤٢، الطبعة الثالثة، دار النفائس ٢٠٠٦.

وبعد الإصلاح السياسي العمل على معالجة ظاهرة القابلية للاستبداد والقابلية لصناعة الاستبداد ، والقابلية للاستعباد والقابلية للاستضعاف ، فذلك من أهم المداخل لمقاومة الاستكبار والاستبداد في صورتها السياسية ، وهذا باب من أبواب إصلاح نظام الثقافة .

*****

الفساد حين يتحول إلى ثقافة

الفساد ملعون خاصة حين يتحول إلى ثقافة . أي حين يتحول إلى سلوك عام ومرض عضال ينخر العلاقات الاجتماعية طولا وعرضا ، أفقيا وعموديا ، وإلى ظاهرة ممتدة متفرعة لها جذور وجذوع ، وفروع وثمار خبيثة ، إلى نظام له أعمدته وآليات إنتاجه وإعادة إنتاجه ، إنه مرض اجتماعي يرقى آنذاك لكي يستحق صاحبه لعنة الله كما جاء في وصف الرشوة وغيرها من مظاهر الآفات القائمة على التواطؤ الاجتماعي .

واللعنة توصيف ديني قاس ، معناه الطرد من رحمة الله . ولم تستحق الرشوة وغيرها من الآفات هذا التوصيف إلا لضررها الكبير على المجتمعات وخطورتها على كياناتها ، وإلا لكونها خطيئة انتقلت من مستوى الانحراف الفردي الذي يمس العلاقة بين الإنسان وربه كي يتحول إلى داء عضال وانحراف اجتماعي خطير ، والخبث إذا كثر وانتشر كان دوما منذرا بشر مستطير .

ليس غريبا إذن أن الإسلام الذي يفتح باب الأمل في رحمة الله للعصاة والمسرفين في مثل قوله تعالى : ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ﴾ [الزمر:٥٣] ، يوجه من خلال حديث نبيه ﷺ وعيدا شديدا وتهديدا خطيرا بالطرد من رحمة الله في آفة الرشوة والربا وتغيير خلق الله ، وزواج التحليل وغير ذلك .

فهو بقدر فتحه لأبواب التوبة في المعاصي الفردية قد أضاف شرطا شديدا

في المعاصي التي فيها حق للآخرين ألا هو شرط رد المظالم إلى أهلها . ذلك أن النوع الثاني من المعاصي مثل الرشوة يتعدى أثرها الفرد كي يشمل الآخرين . كما أنها تفترض تواطؤا من الآخرين ، تواطؤا على الفساد وتظاهرا عليه ، فهي راشي ومرتشي ورائش ، أي أنها نظام اجتماعي معقد تتداخل فيه المصالح ، نظام تتواطؤ فيه الإرادات على الفساد والإفساد ، وتتعقد مأمورية الإصلاح .

ولهذا وردت إشارة ضمنية في الحديث إلى التواطؤ المذكور فقال ﷺ في الحديث الذي رواه أحمد عن ثوبان والترمذي والحاكم قوله ﷺ: لعن الله الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما .

القضية لا تتعلق فقط بمن يأخذ الرشوة ولكن تتعلق أيضا بمن يعطيها وبمن يتوسط فيها أي بالرشوة وبالارتشاء وبالقابلية للرشوة والقابلية للارتشاء والتوسط فيها .

إن الأمر يتعلق بنظام كامل للفساد ، وبثقافة فساد أصبحت متغلغلة في المجتمع ، حيث لا يصبح هناك بالنسبة للجميع سبيلٌ للكسب إلا بأكل أموال الناس بالباطل ، ولا يجد الجميع سبيلا إلى «الحقوق» إلا برشوة الحكام . والأمر أن طريق الوصول للحقوق واسترجاعها لا يكون إلا بالحق ، في حين أن اللجوء إلى الرشوة هو انحراف وتواطؤ مع الفساد حتى لو ادعى الراشي أنه يفعلها لغرض نبيل ، لأنه بذلك يكون قد انخرط في منطق الفساد وثقافة الفساد . والقبول بهذا الوضع أي برشوة الغير أو الوساطة في رشوته إنما هو إعلان ميلاد مشروع مرتشٍ جديد ولو إلى حين . الرشوة في نهاية المطاف لا يمكن أن تنتُج إلا عن سطو على حقوق الآخرين ، ونشر ثقافة أكل أموال الناس بالباطل أي

اكتساب ثروة دون جهد وعمل أو إضافة تعميرية للكون .

ذلك التواطؤ على الباطل هو السر في ذلك التوصيف الديني القاسي أي اللعنة ، ولذلك وجدنا أن الحديث النبوي يطلق اللعنة على مجموعة من الظواهر التي يظهر فيها التواطؤ على الباطل ظاهرا بينا ، كما يظهر في الأحاديث التالية:

«**لعن الله آكل الربا ، وموكله ، وكاتبه ، وشاهديه ، وقال: هم سواء**» [١] لما في الربا مثل الرشوة من تواطؤ على أكل أموال الناس بالباطل .

«**لعن الله المحلل ، والمحلَّلَ له**» [٢] لما فيه من استحلال للفروج وتواطؤ على ذلك بين المحلل والمحلل له بالباطل .

«**لعن الله الرجل يلبس لبسة المرأة ، والمرأة تلبس لبسة الرجل**» [٣] لما فيه من تواطؤ على قلب الأدوار والتصرف خارج منطق الفطرة السليمة .

« **لعن الله الواشمات والمستوشمات ، والنامصات والمتنمصات ، والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله**» [٤] لما فيه من تواطؤ بين الطرفين على تغيير خلق الله .

« **لعن الله الخمر ، وشاربها ، وساقيها ، وبائعها ، ومبتاعها ، وعاصرها ، ومعتصرها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وآكل ثمنها**» [٥] ، لما في ذلك من تواطؤ على إفساد العقول بشرب الخمر والمتاجرة فيها وترويجها وما يترتب على

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه أحمد والأربعة.

(٣) رواه أبو داود وصححه الحاكم.

(٤) رواه البخاري ومسلم.

(٥) رواه أبو داود، وصححه الحاكم عن ابن عمر.

ذلك من إفساد للأبدان والعقول ، إلى غير تلك من المفاسد الاجتماعية المعروفة .

والمتأمل اليوم في واقعنا يلاحظ أن الرشوة قد تحولت إلى ظاهرة مركبة تخترق المجتمع طولا وعرضا . الرشوة أصبحت ثابتا بنيويا في حياتنا والفساد أصبح له في بلداننا اليوم أركان وسقوف . أصبح للفساد - ومن مظاهره وتجلياته الرشوة والمحسوبية ونهب المال العام - نظامه الذي يعيد إنتاجه ويمدد له في الحياة . والأخطر من ذلك أن الفساد قد أصبحت له آلياته وقدرته على نشر ثقافة الرشوة وإعادة إنتاج القابلية لها حتى إنه قد قل من ينجو من شرها وشررها .

وذلك يعني من جهة أولى أن الفساد اليوم لم يعد ظاهرة أخلاقية فردية معزولة وإنما أصبح صناعة لها لوبياتها التي تعيد إنتاجها وتمكن لها ، وشبكاته الممتدة عموديا وأفقيا والتي يسند بعضها بعضا ويقوي بعضها البعض الآخر . وذلك يعني أيضا أن خطاب التخليق ، الخطاب النظري للتخليق لا يكفي في مواجهة منظومة الفساد ومقاومة الرشوة ولواحقها ، بل لا بد من القانون ولا بد من التشريع ، ولا بد ثانيا من الإرادة السياسية لتطبيق القانون . لكن مع ذلك وقبله لا بد من بناء ثقافة جديدة ثقافة العمل وثقافة الواجب وثقافة التعفف عن المال العام وعن الكسب الحرام .

*****

ثقافة الغش

«من غش فليس منا» [١] .

خلال البطولة العالمية لألعاب القوى التي نظمت في مدينة برلين الألمانية خلال صيف ٢٠٠٩ دوت فضيحة مدوية في أرجاء العالم وتابعها المئات من ملايين المشاهدين الذين كانوا يتابعونها ، ويتعلق الأمر بثبوت تناول عدائين مغربيين للمنشطات ، وهي الفضيحة التي ساءت إلى رصيد المغرب من الإنجازات في ألعاب القوى بفضل تفوق أبطال عصاميين من قبيل سعيد عويطة ، وهشام الكروج ، ونوال المتوكل ، وخالد السكاح ، وغيرهم .

والأخطر من ذلك أن العارفين بشؤون ألعاب القوى يقولون : إن المغرب أصبح من أكثر الدول التي تشير إليها أصابع الشك بتناول عدائيها للمنشطات ، والدليل على ذلك أن هاتين الحالتين اللتين تم ضبطهما كانتا الحالتين الوحيدتين في هذه المنافسات ، علما أنه سبق أن اتهم عداؤون مغاربة مثل العداء المغربي السابق إبراهيم بولامي بتعاطي المنشطات أو بتعاطي مواد محرمة في التنافس الرياضي ، ونفس الشيء بالنسبة للعداء البحريني من أصل مغربي رشيد رمزي والذي كان قد حاز على الميدالية الذهبية لسباق ١٥٠٠ متر في أولمبياد بكين .

وكان البطل العالمي والأولمبي السابق والمحلل الرياضي بالجزيرة الرياضية «سعيد عويطة» قد صرح بأنه فوجئ بالمستوى الذي ظهر به العداء الشطبي وبالتوقيت الذي تحصل عليه في بطولة العالم الحالية ، مشيرا إلى أن الشطبي كان

(١) رواه مسلم وفي رواية البخاري «من غشنا فليس منا» .

عداءا عاديا قبل عام ، وأضاف عويطة أن ثبوت تناول الشطبي لمادة منشطة سيشكل ضربة قوية وإحباطا لدى العدائين المغاربة المشاركين ضمن بطولة العالم لألعاب القوى ، التي إقيمت في مدينة برلين الألمانية .

وكان عويطة حين تعيينه مديرا تقنيا لجامعة ألعاب القوى قد أعلن أنه سيشن حربا لا هوادة فيها على تعاطي المنشطات قبل أن يدخل في خلاف وصراع مع القائمين على الجامعة بعد ستة أشهر فقط من تعيينه .

قد يقال : إن تعاطي المنشطات أمر لا يخص ألعاب القوى المغربية بل إن دولا عريقة في هذه المنافسة ثبت تعاطي رياضييها للمنشطات كما هو الشأن لبعض العدائين الأمريكيين . كما قد يذهب البعض للحديث عن لغة المؤامرة ضد المغرب في هذا المجال . ولست أدري من يتآمر في الجامعة الدولية ضد ألعاب القوى المغربية ولماذا لم يسقط هذا التآمر عدائين مثل عويطة والكروج والسكاح وغيرهم من الأسماء الكبيرة؟

كان من الممكن تصديق نظرية المؤامرة لولا أن ظاهرة تعاطي المنشطات التي شوهت السمعة الرياضية للمغرب ليست ظاهرة معزولة بل إنها تعكس تحول ممارسة الغش إلى ظاهرة ثقافية بنيوية في السلوك اليومي للمغاربة ، وهي ظاهرة لم تسلم منها أية ناحية من نواحي حياتنا الاجتماعية والسياسية .

وعلى الرغم من أنه لا ينبغي التعميم على الجميع ، وأنه لا تزال فينا نسبة معتبرة من المواطنين الذين يرفضون الاستسلام لثقافة الغش ، فإن التأمل في واقعنا يبين أن الغش أصبح لدى كثيرين منا قيمة متأصلة وسلوكا يوميا ، بل أصبح ينظر إليهما على أنهما شطارة ومهارة . وقد أصبحت «عبقرية» جزء غير

يسير من المغاربة تتفتق يوميا عن ابتكار أساليب ذات مهارة عالية في الدهاء والتحايل على القانون ومخالفة المساطر ، كما أصبح جاريا على لسان كثيرين منا كلام من قبيل: فلان أكرمه الله بوظيف أو عمل لا يعمل فيه أي شيء (جاب ليه الله خديمة مكاي يدير فيها والو) .

واسأل رجال التعليم عن تطور فنون الغش في الامتحانات يأتيك الخبر اليقين حيث طور بعض التلاميذ أساليب رهيبة في الغش وأصبحوا يستخدمون في ذلك أحدث التقنيات العصرية مثل الهاتف النقال ، كما تطورت تجارة كاملة يستفيد منها أصحاب آلات النسخ بالقرب من المدارس على مرأى ومسمع من الجميع حيث تجد الواحد منهم عاكفا على استنساخ صور مصغرة مكتوبة بخط نملي لبعض المدمنين على الغش في الامتحانات .

أما عن جودة السلع والخدمات فحدث ولا حرج ، إذ أن الحصول على خدمة بمواصفات الجودة هو معاناة حقيقية اليوم تقتضي منك بحثا قد يستغرقك أياما كي تحصل على بغيتك من مهني متقن ومخلص في مهنته ، أو سلعة تتوفر فيها مواصفات الجودة حتى أصبح من وصايا السياح الذين سبقوا لهم زيارة المغرب واكتووا من خداع بعض التجار أو مقدمي بعض الخدمات التحذير من غش المغاربة .

وبعيدا عن هذه الأنواع من الغش الفردي الصغير ـ ولا شيء صغير في الغش ـ دعونا نتحدث عن الغش الكبير أو غش الكبار . فثقافة الغش اليوم على الرغم من أنها تسائل السلوك الأخلاقي الفردي والسلوك الاجتماعي العام إلا أنها لم تعد ظاهرة فردية ، بل إنها تكاد تصبح ثابتا من ثوابت الحياة العامة والحياة السياسية على

وجه الخصوص .

اسأل العارفين بشؤون الصفقات العمومية سواء من جهة أساليب تفويتها أو في الفوز في المناقصات الخاصة بها أو على مستوى جودة إنجازها ينبئك وضع الطرقات التي تتدهور حالتها بعد حين ، وعيوب البنايات والمنشآت عن استحكام آفة الغش .

واسألهم عن ظاهرة التملص الضريبي التي أصبحت شائعة لدى الملزمين حيث البون شاسع بين عدد الملزمين وعدد الملتزمين ، وذلك غش واضح للدولة والمجتمع وسرقة موصوفة وجرائم في حق المال العام .

واسألهم عن مختلف ظواهر الغش في السياسة كما تشهد على ذلك ظواهر الفساد والإفساد الانتخابي واستعمال المال الحرام أو مختلف مظاهر النفوذ والجاه السياسي للحصول على مواقع غير مستحقة للبعض في المشهد والخريطة السياسيين لو كانت الانتخابات والممارسة السياسية في المغرب تتم في ظروف عادية من النزاهة والشفافية والمنافسة الديمقراطية الشريفة .

ليس غريبا إذن أن تلطخ سمعة المغرب الرياضية بفضائح متتالية لتعاطي المنشطات ، ما دام استخدام المنشطات لم يعد مقتصرا على حقل الرياضة ، ومادام مضمار التنافس السياسي قد شهد دخول عدائين سياسيين حديثي عهد بالتنافس السياسي ، ولم يسبق لهم أن تهيؤوا بما يكفي من التربصات والتداريب والمباريات الإعدادية ، فإذا بهم يفوزون بميداليات «ذهبية» تارة و«فضية» و«نحاسية» تارة أخرى ، وإذا بهم يصبحون أبطالا في التنافس السياسي . وهو ما يزيد في تكريس ثقافة الغش على اعتبار أن المجتمع تابع في قيمه وأخلاقه

لنخبه وقيادييه وعلى اعتبار أن ما يقع في دائرة القرار السياسي يبعث إشارات على طبيعة القيم التي ينبغي أن تسود ، وتؤشر على طبيعة السلوك الذي يضمن الوصول والنجاح .

من الطبيعي أن ينتقل الدوباج أو تعاطي المنشطات إلى حقل الرياضة ؛ لأن السياسة التي يفترض فيها أنها تمرين علني من طرف النخبة ، أمام المجتمع بمختلف فئاته ، على قيم التنافس الديمقراطي الشريف وعلى قيم النزاهة والإبداع في الأفكار والبرامج وعلى قيم العمل والاستحقاق ، أصبحت المجال الأمثل لـ«الدوباج» والمنشطات بجميع أشكالها وألوانها ، مع فرق بسيط هو أن المنتظم الدولي اليوم ليس معنيا بقيام ديمقراطية حقيقية في العالم العربي ، وأنه معني أكثر بتقديم شهادات حسن سلوك للأوضاع السياسية التي تخدم مصالحه وامتيازاته ، وإلا لأسس لجنا مختصة في الكشف عن المنشطات في السياسة كما تفعل الجامعة الدولية لألعاب القوى .

ثقافة الغش ثقافة خطيرة ومدمرة للعلاقات الاجتماعية ومعيقة للنمو وكابحة للاستثمار . ثقافة الغش تكرس تلك الرغبة الجامحة للربح السريع والنجاح بدون بذل جهد مقابل . ثقافة الغش تهدد قيمة العمل وتعلي من قيمة الربح والوصول السريعين وتقلل من شأن التنافس الشريف ومن شأن الاستحقاق وتكافؤ الفرص ومن ثم فهي تنشئ أوضاعا شاذة في المجتمع فيتصدر المخادعون والنصابون ويتراجع العاملون المبدعون .

ولخطورة ممارسة الغش فإن القرآن تحامل على الغاشين ووعدهم بالويل والثبور كما في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢

وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [المطففين:١-٦] ، كما اعتبر النبي ﷺ الغاش مفتقدا لروح الانتماء إلى الجماعة وخارج عنها في قوله ﷺ: « **من غشنا فليس منا**» ، فالغشاش لا يفكر إلا في ذاته ، وهو سجين أنانيته الضيقة ، ولذلك فهو فاقد الإحساس بالانتماء للجماعة ، فاقد الإحساس بمسؤوليته وواجباتها تجاهها ، ولذلك استحق أن يتم إخراجه منها دينا وعرفا وقانونا .

****

ثقافة الريع

«التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية» ابن خلدون .

أشرنا آنفا إلى أن الفساد اليوم لم يعد ظاهرة أخلاقية فردية معزولة ، وإنما أصبح صناعة لها لوبياتها التي تعيد إنتاجها وتمكن لها ، وشبكاته الممتدة عموديا وأفقيا والتي يسند بعضها بعضا ويقوي بعضها البعض الآخر . وأكدنا أن خطاب التخليق ، الخطاب النظري للتخليق لا يكفي في مواجهة منظومة الفساد ومقاومة الرشوة ولواحقها ، بل لا بد من القانون ولا بد من التشريع ، ولا بد ثانيا من الإرادة السياسية لتطبيق القانون . لكن مع ذلك وقبله لا بد من بناء ثقافة جديدة: ثقافة العمل وثقافة الواجب وثقافة التعفف عن المال العام وعن الكسب الحرام .

لكن هذه الأنماط من الثقافة لا يمكن أن تزدهر في مجتمع تكرس فيه ثقافة الريع . فالريع كسب قائم على امتيازات يستفيد منها البعض بسبب امتلاكه للسلطة أو بسبب اقترابه من السلطة . الريع وسيلة للحراك الاجتماعي لا علاقة لها بالاستحقاق والجهد والمنافسة .

اقتصاد الريع عدو خطير للحقوق الاجتماعية والاقتصادية ، وهو يولد مع الزمن ثقافة الريع وهنا علاقة للثقافة مع الاقتصاد .

اقتصاد الريع يتعارض مع القانون ومع الشفافية والحكامة الاقتصادية الجيدة ، ومن ثم مع دولة الحق والقانون في مجال الاقتصاد ، ومع قانون السوق المبني على العرض والطلب ، ومع مبادئ الاقتصاد الليبرالي على علاته .

فاقتصاد السوق قائم أساسا على المنافسة وعلى الجودة ، ومن ثم على المهارة والمعرفة في حين أن اقتصاد الريع يقوم أساسا على استغلال النفوذ والسلطة وليس على المعرفة أو المنافسة أو الجودة ، ولذلك فهو يمثل الرشوة العظمى والفساد في أكبر تجلياته ، لسبب بسيط هو أنه ينشر القابلية للارتشاء والوصولية وثقافة الاعتماد . ولذلك نجد في الفقه الإسلامي والفكر الإسلامي تأكيدا على فك الارتباط بين السلطة السياسية وبين الاقتصاد ، بين الإمارة والتجارة .

وفي هذا الصدد أفرد ابن خلدون فصلا من فصول مقدمته تحت عنوان: في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية حيث يقول: «فيأخذون (يقصد السلاطين والحكام) في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق ، ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد ، وهو غلط عظيم ، وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة فأولًا مضايقة الفلاحين والتجار في شراء الحيوانات والبضائع وتيسير أسباب ذلك . فإن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون ومزاحمة بعضهم بعضًا تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقرب (انظر إلى إشارة ابن خلدون إلى قانون المنافسة وكيف أن دخول عامل وجاهة السياسة يفقد المنافسة معناها) **وإذا رافقهم السلطان في ذلك وماله أعظم كثيرًا منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد ثم إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غضًا أو**

بأيسر ثمن أو لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه» [١] .

وقد فطن الخلفاء المسلمون والفقهاء والعلماء الذين كتبوا في السياسة الشرعية مثل أبي الحسن الماوردي صاحب كتاب الأحكام السلطانية ، وابن القيم وابن تيمية ، إلى ضرورة فصل الإمارة عن التجارة وخطورة استغلال نفوذ الحكام والولاة والوزراء لمناصبهم ونفوذهم السياسي في المجال التجاري ، ليس هذا فحسب بل لكل من يستمد نفوذه من الحاكم مَن معاونيه ، فقد رُوي أن عاملًا للخليفة عمر بن الخطاب اسمه الحارث بن كعب بن وهب ظهر عليه الثراء فسأله عمر عن مصدر ثرائه فأجاب: خرجتُ بنفقةٍ معي فتاجرت فيها فقال عمر: «أما والله ما بعثناكم لتتجروا» ، وأخذ منه ما حصل عليه من ربح .

ومما روي عن عمر بن عبد العزيز أنه في أعقاب توليه أمور الخلافة ، منع الولاة والعمال من التجارة والمنافسة في السوق فقال: «لا يحل لعامل تجارة في سلطانه الذي هو عليه ، فإن الأمير متى يتجر يستأثر ويصيب أمورًا فيها عنت وإن حرص على ألا يفعل» ، ومما ينقل عنه أيضا: «تجارة الولاة مفسدة ، وللرعية مهلكة» .

ومما يروى عن الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص { أن من أشراط الساعة تجارة السلطان ، أما العلامة شيخ المالكية جلال الدين أبو محمد عبد الله بن نجم بن شاس المصري المالكي مصنف كتاب «الجواهر الثمينة في فقه أهل المدينة» فيرى أن الحاكم لا يشتري بنفسه ولا بوكيلٍ معروفٍ حتى لا

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق على عبد الواحد وافي الطبعة الثالثة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٩٨١م فصل « في أن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا» .

يُسامح في البيع ، ويذكر محمد بن عبد الحكم أنه لا فرق بين شرائه لنفسه وبين توكيله لذلك، ولا يوكل إلا مَن يؤمن على دينه لئلا يسترخص له بسبب الحكم وما أشبه ذلك .

ومما يروى عن البخاري أنه قال: «ما اشتريت منذ وليت من أحد بدِرهم ولا بعت أحدًا شيئًا ، فسُئل عن الورق والحبر فقال: كنت آمر إنسانًا فيشتري لي» ويذهب ابن تيمية أبعد من ذلك في كتابه السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية حيث يؤكد أنه كما حرمت التجارة حرم ما في معناها؛ مما يجلب ربحًا للوالي بسبب ولايته كالمؤاجرة والمساقاة والمزارعة .

فك الارتباط بين الاقتصاد والسياسة ، وبين التجارة والإمارة هو أحد مداخل الإصلاحي الثقافي ، لا لشيء إلا لأن السياسة وإن كانت ليست هي العامل الوحيد المحدد للقيم المؤثر في السلوكات ، ولكنها تنتهي مع مرور الزمن إلى أن تصبح صانعة لثقافة جديدة وأنظمة قيم جديدة . ولذلك يصبح التدخل القانوني والتشريعي أحد مداخل إصلاح نظام الثقافة .

إلا أن التقنين والتشريع لوحدهما لا يكفيان على أهميتهما ، كما أن الإرادة السياسية الفوقية وحدها لا تكفي ، فالفساد والرشوة حين يتحولان إلى ظاهرة ثقافية يحتاجان بالأساس ـ إضافة إلى المدخل القانوني ، إلى مقاربة ثقافية جديدة تقوم على غرس ثقافة الحق والواجب ، ثقافة تقاوم القابلية للفساد والقابلية للارتشاء ، وعلى غرس قيم المواطنة الحقة .

نحن في حاجة إلى ثورة ثقافية عميقة تواكبها إرادة سياسية حقيقية للتخليق . نحن في حاجة إلى القطع مع ثقافة الريع وتوزيع الامتيازات الكبرى والتصدي

للرشى الكبرى . نحن في حاجة إلى ثورة من أعلى تقوم فيها النخبة بإعطاء القدوة من نفسها ، وتعمل فيها السلطات المركزية على تفكيك مراكز النفوذ وأسباب الفساد والرشوة الكبيرة . ولن يكون ذلك إلا بلا مركزة السلطة وبالمنافسة الشريفة أي بالديمقراطية ، وإلا بلا مركزة الثروة ببناء الاقتصاد على المعرفة وعلى القانون وعلى المنافسة الشريفة وتفكيك اقتصاد الريع ، كل ذلك من خلال ثورة هادئة قد يكون تطبيق الجهوية من مداخلها الثورية الهادئة .

ولكن في انتظار ذلك ـ وقد يطول انتظار ذلك ـ تبقى الأولوية للعمل على جبهة تغيير الثقافة أي الإنسان أي المجال الذي هو تحت إرادة ومسؤولية كل واحد منا . الأولوية ينبغي أن تكون للمقاومة القابلية للرشوة والارتشاء ، ومقاومة إغراء التحول إلى جزء لا يتجزأ من منظومة الفساد .

الأولوية تبقى إذن لغرس ثقافة العمل والمنافسة الشريفة والتربية على أن الحلال الطيب القليل خير من الكثير الخبيث ، وليس هناك من قوة يمكن أن تجعل الإنسان قادرا على مقاومة الإغراء للدخول إلى منظومة الفساد والخضوع لإغراء ثقافة الرشوة غير التربية الدينية التي تعلمنا أن كل لحم نبت من حرام فالنار أولى به . وهذا باب واسع للحديث عن العلاقة بين الثقافة والتربية .

*****

الريع من السياسة والاقتصاد إلى الثقافة

الحالة الثقافية لمجتمع ما تعكس في الغالب الحالة السياسية ، فكلما كان لبلد ما مشروع سياسي مجتمعي واضح المعالم ، وفي حالتنا مشروع ديمقراطي حقيقي وتنموي فعلي حقيقي ، فإن ذلك ينعكس حتما على الحالة الثقافية تنافسا وإبداعا وتنوعا . فمادامت الحالة الديمقراطية تقوم على الحرية والتعدد والتنافس المشروع ، فإنها تنعكس حتما على الحالة الثقافية ومن ثم فهي تهيئ مناخا ملائما للتطور والإبداع الثقافيين .

وعلى الرغم من أن للثقافة استقلالها النسبي عن الوضع السياسي والاجتماعي ، حيث يفترض ـ في حالات الانسداد السياسي وهيمنة الشمولية والفساد السياسي ـ أن تكون الثقافة قاطرة للتجديد ، وأن يكون المثقفون روادا للإصلاح ، وأن يبلوروا إبداعاتهم في ظل الاستبداد وأجوائه ، فتكون الثقافة بذلك تعبيرا سياسيا مسهما فعالا في إحداث التغيير ، إلا أن التدهور السياسي قد يتحول إلى حالة عامة مستحكمة تلقي بظلالها على جميع مناحي الحياة لا تسلم منها حتى الحياة الثقافية ، فنشهد حالات وتجليات من البؤس الثقافي ، إما بسبب استسلام النخب الثقافية وانسحابها ، وإما بسبب أن أصحاب القرار يقربون ويبرزون عبر وسائل النشر الثقافي نمطا من «المثقفين» على مقاسهم ، ومن ثم نكون أمام نمط من «الإبداع» الثقافي والفني ، هو في الحقيقة ابتذال ثقافي .

هذه المقدمة تصف الوضعية الثقافية المتردية الحالية في المغرب الذي يمكن

القول إنه أصبح ترديا بنيويا مستحكما ، لكنه يزداد وضوحا في شهر رمضان الفضيل ، بسبب الأجواء الثقافية والقابلية لاستهلاك المنتوج الثقافي في هذا الشهر أكثر من غيره ، وما يفترض في مثل هذا الشهر من ازدهار لسوق الثقافة .

هناك إجماع من قبل النقاد الفنيين والتلفزيونيين على أن الابتذال الفني والثقافي يصل إلى مداه في الإعلام العمومي بقناتيه خلال الشهر الفضيل ، حيث يصبح هو النمط الغالب فيما يقدم من برامج فنية وثقافية في القنوات الوطنية ، كما تشهد لذلك فضائح البرامج الكوميدية التي بلغت حدا لم يعد يطاق من الضحك على ذقون المغاربة والاستخفاف بعقول المشاهدين واستغبائهم دون أن ننسى التنويه ببعض الاستثناءات النادرة .

نحن في المغرب لا نعدم فنانين موهوبين ومبدعين من العيار العالمي . وتبين التجارب أنه حيث ما أتيح للفنانين المغاربة فرصة حقيقية للإبداع إلا وعبروا عن كعب عال . المشكلة لا تعدو في نظرنا أحد أمرين: إما أن هناك سياسة ثقافية واعية ومقصودة تهدف إلى الاستمرار في استغباء المواطن واحتقاره والإمعان في الإساءة إلى ذوقه ووجدانه ، وهو ما يفسر أن مسلسل الرداءة والابتذال يزداد حجما واتساعا ووقاحة سنة بعد سنة . وإما أن الوضع السياسي العام المتميز بالأعطاب التي تعرفها العملية الديمقراطية التي تشهد لها مختلف مظاهر الإفساد الانتخابي ومختلف صيغ التحكم وصياغة خرائط على المقاس ، هذه الأعطاب التي أنتجت الرداءة على المستوى السياسي سواء على مستوى المؤسسات المنتخبة أو المؤسسات التي تدبر الشأن العام بدءا من الحكومة إلى المجالس الجماعية ، قد ألقت بظلالها على مختلف مناحي الحياة بما

في ذلك المؤسسة الإعلامية التي هي من أهم حوامل ومنشطات الحياة الثقافية ، فكانت الرداءة هي الميسم الغالب على البرامج الفنية والمسلسلات التلفزيونية .

وإذا كانت هناك بعض المؤشرات قد تذهب بنا إلى ترجيح الاحتمال الأول ، فإن للاحتمال الثاني مرجحات أقوى على اعتبار أن المناخ السياسي العام ، يتميز بتدهور الثقة في العملية السياسية والإقبال على المشاركة فيها ، وتدهور الثقة في تأثير المبادرة الفردية من خلال التصويت في القرار السياسي وفي تدبير الشأن العام ، ومن ثم ضعف الإيمان بقيم المبادرة والإبداع والمنافسة والاستحقاق . وهذا يعني أنه لا ينبغي النظر إلى دمقرطة الحياة السياسية بعائدها السياسي الإيجابي أو السلبي فقط وهو كبير وهائل ، بل أيضا بعائدها على مستوى ترسيخ أو إضعاف الثقة في مجموعة من القيم الثقافية الأساسية .

وبما أن من شأن الاستبداد السياسي النازل أن ينتج نفسه على جميع المستويات ، فإنه من الطبيعي أن ينعكس على العلاقات في المؤسسات الثقافية والإعلامية العمومية ، فتكون علاقات القرابة والزبونية والولاء للمدير أو الرئيس والولاء للخط العام للرداءة السياسية هي المستحكمة ، فيقرب المنافقون والمتملقون الذين يكونون رهن الإشارة ، وينتجون تحت الطلب وعلى مزاج الرؤساء والمسؤولين ويتساوقون مع الجو العام للرداءة ، بينما يبعد الأكفاء والمبدعون المستقلون ، ومن ثم يتفاقم التدهور وتتفاقم الرداءة في الذوق ، وتكون الحالات الإبداعية الحقيقية في الإعلام العمومي فلتات تظهر من حين لآخر كي تتوارى وتحل بدلها الرداءة وأهلها .

لا يمكن لمناخ سياسي واقتصادي قائم على نظام الريع إلا أن ينتج نظاما

ثقافيا قائما على الريع . وبما أن الريع هو امتيازات مالية واقتصادية تنزل على المستفيد منها فقط لأنه من السلطة أو قريب منها أو قريب من رضاها ، فإنه ينتهي إلى إنتاج ثقافة قائمة على الريع أي حضور في الساحة الثقافية والإعلامية ناتج عن الحظوة والقرابة والتملق والنفاق وليس عن طريق الاجتهاد والإبداع والاستحقاق .

يكره نظام الريع على مستوى الاقتصاد مبادئ الحرية وقواعد المنافسة والشفافية الاقتصادية ، فالثروة التي تتم مراكمتها في هذا النظام لا تنتج عن إضافة نوعية أي عن إبداع معرفي وعلمي بل هي ثروة رخيصة تسقط على صاحبها من «السماء» . ونفس الشيء بالنسبة لنظام الريع على مستوى الثقافة والإبداع ، حيث إن ما يحكم عرض بعض الإنتاجات الفنية والتلفزيونية في القنوات العمومية ليس هو قيمتها الثقافية أو الفنية أو مبادئ الخدمة الثقافية العمومية التي يفترض أن يتولاها الإعلام العمومي ، ولا حتى قانون العرض والطلب ـ إذا افترضنا أن القنوات العمومية وجب أن تحكم هذا المبدأ شأنها في ذلك شأن القنوات التجارية الخاصة ـ بل مبادئ القرابة والزبونية ومن ثم نفهم لماذا تكون السيادة للابتذال والرداءة تحت شعار الواقعية الفنية وأن الجمهور «عاوز كذا» .

نظام الريع كما هو كارثة حقيقية في الاقتصاد فهو كارثة حقيقية في الثقافة أيضا . ويزداد كارثية في المجال الإعلامي نظرا لكونه ينتج تخليا من القنوات العمومية عن رسالتها في تقديم خدمات ثقافية وترفيهية عمومية تحترم المستهلك وتعمل على الرقي بذوقه ، لأنه هو مولها وينبغي أن يكون صاحب

الأمر والنهي فيها .

القائمون على الشأن الإعلامي يتعاملون للأسف مع القنوات العمومية في المغرب وكأنها ضيعات خاصة ، والأكثر من ذلك فإنهم يعبرون عن درجة عالية من الاستخفاف بمشاعر المواطنين في الشهر الفضيل ، شهر رمضان ، وبمئات المقالات التي تنشر فيه لانتقاد ما يعرض من ضحك على الذقون باسم الفكاهة والكوميديا الرمضانية . ولو كان الشأن الإعلامي ديمقراطيا لأقيلوا أو استقالوا ، وفي أدنى الحالات لأخذوا بعين الاعتبار التطلعات الحقيقية للجمهور .

ليست المشكلة في الترفيه أو الفكاهة فالفكاهة يمكن أن تكون بناءة وليس ضحكا على ذكاء المشاهد . ووظيفة الإعلام عموما باعتباره خدمة ثقافية وترفيهية عمومية ، يمكن أن تتحقق من خلال قوالب ترفيهية وجمالية وفنية تسهم في الرقي بذوق الجمهور وتحترم شعوره . وإن الجمع بين مطلب التثقيف والجمالية هو شأن المبدعين الحقيقين الذين غيبتهم الرداءة حين انتقلت من السياسة إلى الثقافة ، وهو ما نلحظه عند المقارنة بين ما يعرض في عدد من القنوات العربية والغربية وبين الرداءة التي يتم قصفنا بها في قنواتنا العمومية خلال شهر رمضان وفي غير رمضان .

*****

الإعلام العمومي حين يتحول إلى ريع ثقافي

يمكن القول اليوم في عصر ثورة المعلومات والإعلام إنه من الممكن قياس درجة تقدم أمة من الأمم أو على الأقل التنبؤ بمسارها هل هو مسار تصاعدي تقدمي ، أم أنه مسار تراجعي ، بدرجة تقدم إعلامها وطبيعة الرسالة التي يضطلع بها سواء من جهة المهنية الإعلامية أو من جهة الرؤية الثقافية الموجهة له .

في كل دول العالم ومنها فرنسا التي نقلدها في كثير من الأمور عناية كبرى بالإعلام العمومي من حيث أنه حامل للقيم الثقافية للأمة ومضطلع بخدمة عمومية غير قابلة للتفويت للإعلام المستقل أو الإعلام الخاص . ولذلك نجد أن القنوات العمومية الفرنسية هي فضاءات حقيقية لتأكيد القيم المشتركة والتوعية العامة للمجتمع في مختلف القضايا التي تهمه سواء على صعيد السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد ، وفي مجالات الصحة والوقاية والبيئة والتعليم وغيرها ، وكذا مختلف الخدمات الإعلامية التي يحتاجها المواطن في حياته اليومية . ويكفي الإنسان أن يتابع قنوات الثانية أو الثالثة أو الخامسة الفرنسية ويجلس إليها كي يلمس أن أغلب برامجها برامج بناءة يمكن أن يشاهدها المرء مع أفراد الأسرة أو العائلة ، بينما قد لا يتأتى لك ذلك وأنت تشاهد القناة الثانية على سبيل المثال ومسلسلاتها المكسيكية المدبلجة مؤخرا إلى الدارجة .

الإعلام العمومي لا يشتغل بمنطق الربح أو المنطق التجاري مادام أنه ممول تمويلا عموميا ، ومن ثم فليس مكرها على مجاراة الإعلام التجاري الذي نجده في

القنوات الخاصة التي تقوم توازناتها على مداخيل الإعلانات الإشهارية ، علما أن ذلك لا ينبغي أن يمنع القنوات العمومية من أن تستفيد من سوق الإشهار في حدود وبشرط عدم الإخلال بمبدأ الخدمة العمومية ، حتى إذا صار التعاطي مع الإعلانات مضرا بمبدأ الخدمة العمومية كان الأصل هو تقديم هذا الأخير على المصلحة التجارية .

في الإعلام الفرنسي العمومي والخاص عناية كبرى باللغة الفرنسية وتنصيص على حصص معلومة من البرامج والأغاني باللغة الفرنسية وتفعيل لمبدأ الاستثناء الثقافي الذي يضمن الاحتياط من الغزو الثقافي الأجنبي والأميركي في هذه الحالة ، في الوقت الذي تعيش فيه لغتنا العربية مذبحة يومية في قنواتنا العمومية .

ورغم ذلك فإنه في كل بلاد الدنيا يكون على القنوات والإذاعات والوسائط الإعلامية الخاصة رغم خصوصيتها واستقلاليتها أن تشتغل وفق دفاتر تحملات واضحة تصادق عليها السلطات الإعلامية الوصية مثل الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري . ووجود مثل هذه الدفاتر في القنوات العمومية والعمل بها هو من باب أولى . وينبغي أن تراعي تلك المعايير الضوابط التي تضمن تحقيق مبدأ الخدمة العمومية ، وخدمة سياسة ثقافية تتمحور حول تثبيت دعائم الهوية الوطنية والدينية ، وتسهم في تثقيف المواطن وترقية ذوقه وتعزز شعوره بانتمائه إلى دينه ووطنه وثقافته وحضارته ، وحول توفير المعلومات والمعطيات التي تسهم في تفتح شخصيته وتمنيعها من أي شكل من أشكال الضياع أو الاستلاب أو التحجر والتعصب أو الشوفينية الضيقة .

نستطيع اليوم أن نجزم أن إعلامنا العمومي يعيش بدون هوية وبدون رسالة وبدون رؤية أو سياسة ثقافية ناهيك عن افتقاره للمهنية ولوسائل العمل التكنولوجية والموارد البشرية ذات المؤهلات المهنية العالية . وليس في هذا التوصيف أي تجني أو قسوة ، فأدنى مراقب اليوم قد أصبح بإمكانه إصدار حكمه وتقييمه على أداء مؤسساتنا الإعلامية العمومية الوطنية ، بالمقارنة مع التطورالنوعي المتزايد الذي تعرفه الساحة الإعلامية العربية والإسلامية والدولية ، حيث أصبح بمقدور المواطنين اليوم أن يلمسوا قدر البؤس والرداءة في إعلامنا العمومي .

ولعل الهجرة الجماعية من قبل المشاهد المغربي إلى القنوات العربية والقنوات الدولية دليل حي وملموس ، لم يعد يجدي معه الحديث عن نسب المشاهدة المرتفعة للإنتاج الدرامي أو الفكاهي المغربي ، لأن الرداءة الفنية التي تميزت بها بعض الإنتاجات التلفزيونية التي يعذب بها المواطنون الصائمون عند الإفطار ، قد قضت على البقية الباقية ، وكشفت أن الجمهور المغربي الذي قد يصبر على قنواته العمومية سنة أو سنتين ، ينتهي به المطاف إلى إصدار حكم بتطليقها طلاقا ثلاثا لا رجعة فيه ولا متعة .

إعلامنا العمومي فضلا عن طابع الرداءة الذي يميز برامجه خلال شهر رمضان ، والأمر يتأكد أكثر مع القناة الثانية ، إعلام مغترب منقطع عن تطلعات المغاربة وإحساسهم وشعورهم الديني . ولعل تجوالا في القنوات الفضائية العربية بما فيها تلك القنوات المتحللة التي كل همها عرض الكليبات الغنائية الخليعة ، سيبين أن هذه القنوات تظهر عليها خلال الشهر الفضيل بعض علامات الوقار

والحشمة والاحترام لمشاعر الشهر الفضيل ، عكس قناتنا الثانية التي يبدو أنها تسمح بإذاعة آذان المغرب على مضض دون غيره من مواقيت الصلاة الأخرى وكأن كل مشاهديها ليسوا من المسلمين . ولا تطمع أن تشاهد في قنواتنا العمومية كما كان ذات يوم مسلسلات دينية أو تاريخية ، إذ يبدو أن ذلك قد أصبح من القضايا المحرمة ، وإذا كان شيء من ذلك ففي وقت متأخر من الليل ، علما أننا نقر أن غرس القيم الثقافية الإسلامية لا ينبغي أن يكون شأن المسلسلات التاريخية ، ولكن أوردت هذا المثال فقط لأبرهن على حقيقة التوجه الثقافي الذي أصبح متحكما في قنواتنا العمومية على تفاوت بين الأولى والثانية .

ماذا يمكن أن يشد المشاهد المغربي ويجعله يصبر على القصف الممل المتواصل بالإعلانات التجارية إذا كان ما يأتي بعد الإعلان هو صورة أخرى من القصف والتعذيب بتفاهات تسمى فكاهة؟ وإذا كان القصف بالإعلانات التجارية هو أمر مرهق للأعصاب ومبلد للحس ودغدغة للغرائز في الحالة التي يكون فيها المشاهد مندمجا مع برامج أو مسلسلات درامية أو مسلسلات فكاهية أو برامج ثقافية غنية جماليا شكلا ومضمونا وذات حمولة تثقيفية غنية ، فكيف سيكون الأمر إذا أضيف ذلك التعذيب بالإعلانات إلى التعذيب بالصفاقة والتفاهة والضحك على الذقون؟

إنها إذن الرداءة السياسية حين تنتقل من مجال السياسة إلى مجال الثقافة . ما نشاهده من تردي في قنواتنا العمومية وقصور في قيامها بالخدمة العمومية وإسهامها ضمن سياسة ثقافية واضحة في دعم الهوية الثقافية للمجتمع المغربي ، والاستجابة لحاجات المشاهد في الإخبار والتثقيف العام والترفيه الهادف ،

وتثبيت قيم الانتماء إلى الوطن والثقافة والحضارة المغربية بمرجعيتها الإسلامية وبروافدها الأمازيغية والعربية الإسلامية والأندلسية والإفريقية ليس سوى نتيجة لانتقال الريع من مجال السياسية إلى مجال الثقافة والإعلام .

لا حاجة في هذه الحالة أن تبحث في فضائنا الإعلامي الوطني عن إبداع حقيقي ، ولا غرابة أن ترى منتجين وممثلين من الدرجة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة محتلين لقناتينا العموميتين يطلون علينا في أكثر ساعات أيام رمضان حميمية وروحانية من أجل ممارسة التعذيب علينا وإرغامنا أن نرحل إلى قنوات عربية ودولية .

*****

ميزان الأولويات في ثقافتنا الأخلاقية

﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ﴾ [التوبة:١٩] .

المتأمل في الخطاب القرآني يلحظ أن قضية بناء المنهج ، وقضية بناء المعمار الفكري للإنسان المسلم قضية أساسية . يتجلى ذلك في أن القرآن والسنة النبوية ـ من حيث أنها مبينة وشارحة له ـ قد عنيا أساسا ببناء الكليات ، فركزا على بناء العقيدة قبل أن يتجها إلى تنزيل الأحكام التفصيلية للشريعة ، وفي هذه الأحكام نبها إلى المقاصد الكبرى وجعلا الأحكام التفصيلية معللة لإثارة الانتباه إلى الكليات والمقاصد الكبرى للدين .

وفي مجال الأخلاق نبها إلى مكارم الأخلاق وأصولها ، وأثارا الانتباه إلى اشتقاق كثير من فروع الأخلاق من تلك الأصول الكلية . كما نبها إلى أن الإيمان شعب مرتبة من حيث الأولوية من الأدنى إلى الأعلى .

وهذا التنبيه إلى الأولويات ومراتب الأعمال هو الذي استنبط منه الفقهاء الأحكام الفقهية المعروفة التي تتدرج من الوجوب إلى الندب والاستحباب إلى الإباحة ثم الكراهة والتحريم ، وفي الواجبات استنبطوا منه التمييز بين واجبات فردية عينية وأخرى كفائية ، وبين واجبات وقتية أو واجبات على الفور وواجبات على الاسترخاء إلى غير ذلك من التدقيقات التي ليس المجال هنا للتفصيل فيها . وهو ما استنبط منه كذلك بعض العلماء والمفكرين الإسلاميين المعاصرين ما اصطلح عليه اليوم بفقه الأولويات .

غير أن الفقه الإسلامي وإن كان أقرب العلوم الإسلامية إلى المصدرين الأولين الأساسين للشريعة أي القرآن والسنة ، فإنه لم يكن دوما في تعامله مع هذين المصدرين محكوما بمنطقهما الداخلي أي بكلياتهما ومقاصدهما ، بل وجدنا أنه ـ ومن خلال تفاعله مع معطيات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ـ كان يمتص أحيانا جانبا من جوانب الثقافة الاجتماعية . وإذا كان هذا الامتصاص يتم أحيانا بطريقة إيجابية وواعية من خلال اعتبار المصلحة المرسلة والعرف ، فإنه كان يتم أحيانا أخرى بطريقة سلبية خاصة حين غلب التقليد وتعطلت ملكة الاجتهاد في العصور المتأخرة .

لا يجادل أحد في أن الإسلام قد كرم المرأة وحررها تحريرا حقيقيا لم يسبق إليه ولم يأت زمان بمثله ، لكن لا أحد يمكنه أن ينفي أن الممارسة الاجتماعية لم تساير في الغالب الأعم تلك الرؤية الإسلامية التقدمية . وتشير حادثة وقعت في وقت مبكر من الإسلام إلى علاقة بعض الأحكام الفقهية الخاصة بالمرأة بالثقافة الاجتماعية .

الواقعة المذكورة جاءت في سياق حديث لعمر بن الخطاب ﷺ عند نزول بعض آيات سورة التحريم حيث يقول عمر: «كنا معشر قريش قومًا نغلب النساء ، فلما قدمنا المدينة وجدنا قومًا تغلبهم نساؤهم ، فطفق نساؤنا يتعلمن من نسائهم ، قال: وكان منزلي في دار أُميَّة بن زيد بالعوالي ، فغضبت يومًا على امرأتي ، فإذا هي تراجعني ، فأنكرت أن تراجعني ، فقالت: ما تنكر أن أراجعك فوالله إن أزواج رسول الله ﷺ ليراجعنه ، وتهجره إحداهن اليوم إلى الليل ، قال: فانطلقت فدخلت على حفصة ، فقلت: أتراجعين رسول الله ﷺ؟

قالت: نعم ، قلت: وتهجره إحداكنّ اليوم إلى الليل؟ قالت: نعم» [(١)] ، في هذه الرواية إشارتان:

الأولى : هي التفاوت الاجتماعي بين مجتمع مكة ومجتمع المدينة في النظر إلى المرأة وطريقة التعامل معها إلى درجة أن عمر المنحدر من قريش كان ينظر إلى العلاقة من منظور الغلبة ، فالقرشيون كانوايغلبون النساء ويستنكرون عليهن مراجعة أزواجهن على عكس ما كان عليه نساء الأنصار ، وتأمل كيف استنكر عمر بمنطق الثقافة القرشية على اعتبار أنها غلبة من النساء للرجال .

أما الإشارة الثانية : فهي كيف أن الإسلام من خلال سيرة نبيه محمد ﷺ في نسائه قد مال على الرغم من أنه قرشي إلى منطق تكريم المرأة وإعادة الاعتبار إليها ، وجعلَ منها ذاتا مستقلة لها أن تعبر بحرية عن رأيها ولو تعلق الأمر بسيد البرية محمد ﷺ ، ولم يمل إلى منطق الغلبة الذي تحدث عنه عمر قبل أن يتبين له أن رسول الله ﷺ كان له سلوك آخر مع نسائه يميل إلى منطق الأنصار .

غير أننا بالابتعاد تدريجيا عن عصر الرسالة سنجد أن الفقه الإسلامي ذاته وكثير من أحكامه ستتأثر بمنطق الثقافة الاجتماعية السائد آنذاك وليس بالمنطق التحريري الذي جاء به الإسلام .

نتأمل ذلك مثلا في بعض الأحكام الفقهية الخاصة بشأن المرأة ونأخذ على سبيل المثال تأكيد بعض الاجتهادات الفقهية أن صوت المرأة عورة ، في الوقت الذي يقرأ المؤمنون في سورة المجادلة بوضوح عن تلك المرأة التي جاءت تجادل رسول الله وتشتكي إلى الله وتتحاور مع رسول الله ، وكيف أن الله قد

---

(١) رواه أحمد.

سمع الحوار الذي دار بينهما ، وفي الوقت الذي نجد فيه أمرا واضحا للنساء بأن يشاركن ويتكلمن لكن باحترام الضوابط الشرعية كما في قوله تعالى : ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب:٣٢] .

وتقدم قضية المرأة عموما مجالا كبيرا لبحث ورصد مظاهر امتصاص الفقه الإسلامي والثقافة الإسلامية عامة لمعطيات من الثقافة الاجتماعية بالشكل الذي أدى أحيانا إلى قلب منطق الأولويات وتراتب القيم كما جاء بها الإسلام . يتأكد ذلك مثلا في غلبة التمثل الذكوري الذي ساد المجتمعات التقليدية في النظرة إلى قضية الفساد الأخلاقي ، حيث تميل مجتمعاتنا التقليدية إلى التساهل في النظرة إلى بعض الانحرافات الخلقية حينما يتعلق الأمر بالشاب الذكر ، بينما تميل إلى التشديد على الأنثى . وحيث الاهتمام والتشديد على عذرية المرأة لا يقابله نفس القدر من الاهتمام والتشديد حين يتعلق الأمر بالذكر . فقد ينظر إلى زنى الشاب بتساهل بل قد ينظر إلى ذلك أحيانا في بعض الأوساط الاجتماعية على أساس أنه عنوان للفحولة ، في حين ينظر إليه عندما يتعلق بالأنثى على أنه مجلبة للعار وعلى أنه فساد ومنكر كبير ، في حين أن الأمر ينبغي أن يكون سيان من الزاوية الشرعية . كان كلام الأستاذ محمد الغزالي رحمه الله محقا حين تكلم بقساوة وحدة عما سماه بالفقه البدوي الذي يراد فرضه على مسلمي أوروبا وأمريكا .

وتحليل بعض مواقف الحركة الإسلامية المعاصرة وردود أفعالها يبرز استمرار قدر غير يسير من عدم التوازن ، وضعف في ترتيب الأولويات . فكثير من هذه المواقف تدل على أن هناك حساسية أكبر لبعض القضايا

الأخلاقية المرتبطة بسلوك المرأة أو باللباس والحشمة والعفة والعري أكثر من قضايا الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي ونهب المال العام بل وإزهاق الأنفس الآدمية والتقصير في حمايتها . هناك قدر كبير من عدم التوازن في هذه المسألة سواء من حيث الفهم الضيق لمفهوم الأخلاق كما أوضح ذلك باقتدار الأستاذ عبد الحليم أبو شقة في رسالته الموجزة الرائعة: « أخلاق الفكر» ، والتي حاضر فيها بشكل أروع الأستاذ المقرئ أبو زيد ، أو من حيث الممارسة والتنزيل .

وهكذا فإن حادثة تعري مغني تافه كما حدث مؤخرا في مهرجان موازين بالرباط ، قد تستجيش من الغضب والاحتجاج والميل إلى إصدار البيانات والمواقف أكثر مما تثيره كارثة سقوط عمارة في طور البناء على رؤوس عشرات من العمال الغلابى والمساكين ، وحادثة احتراق عشرات من العمال اختناقا وحرقا كما حدث في معمل روزامورا بمدينة الدارالبيضاء . كما أن مشهد صورة عارية في لافتة إشهارية على قارعة الطريق قد يثير من الانفعال والاحتجاج أكثر من نهب المال امتيازا أو نتيجة لجاه مفيد للمال دون منافسة شريفة أو نتيجة كدح عضلي أو فكري . وفي كل تلك الحالات نلاحظ إخلالا واضحا بميزان الأولويات حيث إن حفظ النفس أعظم عند الله من حفظ العرض ، كما أن حفظ المال العام لا يقل أهمية عن حفظ العرض ، كما أن حفظ العرض ليس شأنا خاصا بالنساء بل هو أمر مشترك بين الرجال والنساء .

ما أحوجنا إذن إلى إعادة بناء معمارنا الفكري بمعايير القرآن وبمنطق الأولويات الذي علمنا إياه ، وكما هو واضح في عدة آيات قرآنية مثل قوله

تعالى :

﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [التوبة:١٩ـ ٢٢] .

وعلى الرغم من أن سياق الآية مرتبط بالرد على مشركي قريش الذين كانوا قائمين على سقاية الحجيج ويعمرون البيت ، وببيان أن عملهم ذاك مفتقد للأساس العقدي الذي بدونه تفقد كل عبادة قيمتها فإنها تشير إلى اعتبار التراتبية في الأعمال الدينية ، واعتبار منطق الأولويات في الإصلاح .

وبالمناسبة وفي سياق الحديث عن العري يفيد تأمل السيرة أن الإسلام قد عني في البداية أساسا بمعركة العقيدة وبمحاربة عبادة الأوثان وإزالة سلطانها من النفوس ولم يحطمها إلا عام الفتح ، وظل الناس يطوفون بالكعبة عرايا لا يكاد يستر عوراتهم شيء وهو أمر منكر ، ورغم ذلك لم يتوجه الإسلام إلى إزالة هذه البدعة المنكرة إلا خلال العام التاسع من الهجرة . فتأمل وحلل .

ليس في هذا دعوة إلى التقليل من خطورة انهيار الأخلاق على هذا المستوى ، أو تهوينا من خطورة التفسخ الأخلاقي أو دعوة للاستكانة في مواجهة الحرب المقصودة أحيانا على النظام الأخلاقي للمجتمع بدوافع سياسية وإيديولوجية . لكننا نريد أن ندعو إلى العودة إلى التوازن وإعمال فقه الأولويات وفقه الموازنات . نريد أن يتم تخليص النظرة إلى الأخلاق من الفهم التجزيئي وأن

توضع في موضعها ولا يكون ذلك إلا بإعادة بناء ثقافتنا وتخليصها من شوائب ما هو عالق بها نتيجة عمليات الامتصاص الثقافي ، أي أن نعيد صياغة ثقافتنا وتجديدها بالرجوع إلى الفهم التقدمي الذي جاء به الإسلام في جميع المجالات لا أن نفرض على الإسلام معايير ومسبقات وسلبيات الثقافة الاجتماعية . وهكذا فإن تجديد منظورنا الأخلاقي هو جزء لا يتجزأ من قضية الإصلاح الثقافي .

*****

قيم ثقافية تحفظ مجتمعنا من الانهيار

في إطار ما سميناه بنقد القيم الثقافية الميتة توقفنا عند كثير من القيم الثقافية السلبية التي تعوق نهضتنا الشاملة المنشودة . ناقشنا ثقافة الانقسام وثقافة التبرير وضعف ثقافة المسؤولية وثقافة الكلالة وضعف الثقافة العملية وثقافة التبعية ، وثقافة الزاوية ، وانتقدنا نموذج جماعة الأتباع القائم على علاقة شيخ بمريد ليس على مستوى الزوايا والطرق الصوفية فحسب وإنما في جميع التنظيمات الجمعوية والحزبية والمدنية . . . وغير ذلك من مظاهر الخلل في شخصيتنا الجمعية وسلوكنا الثقافي . وبطبيعة الحال فإن النقد الثقافي المذكور في نظرنا هو إحدى أدوات خلخلة النظام الثقافي في اتجاه إصلاحه والسعي إلى إحداث النهضة من المدخل الثقافي باعتباره أحد أهم مداخل النهضة . لكن ذلك لا يعني أن منظومة القيم الثقافية التي نعيش بها قد استنفدت أغراضها أو انتهى تاريخ صلاحية استعمالها .

هناك جانب من سلوكنا المنحدر إلينا من تاريخنا الثقافي الجمعي به قدر كبير من الإيجابيات ، ويحقق لمجتمعنا قدرا كبيرا من التماسك ، ويمنع عنا عوامل التفكيك المرتبطة بقيم الحداثة وما بعد الحداثة ، بل إن مجتمعات الحداثة وما بعد الحداثة في الغرب بدأت تؤوب إليها كما هو الشأن مثلا بالنسبة لقيم الأسرة والعفة والمساواة التكاملية بدل المساواة الصراعية ، بعد أن أكملت دورة كاملة بمقدار ١٨٠ درجة من المناهضة للقيم الثقافية ذات الأصول الدينية .

ارتبطت القيم الثقافية للحداثة وما بعد الحداثة بتجريد الإنسان من بعده الروحي وقيمته الإنسانية وجعلت منه رقما ، كما حولت المجتمع إلى كومة من الكائنات الفردية التي تعيش داخل أسوار من الأنانية والفردانية القاتلة ، وأضعفت إلى حد كبير قيم التضامن الاجتماعي ذات المضمون الإنساني وليس قيم التضامن المفروضة بقوة القانون ومن خلال آلية استخلاص الضرائب ، وفككت نظام الأسرة وجعلت من العلاقات بين أفرادها في حالة صمودها مجرد علاقات وظيفية حسابية مصلحية محدودة الصلاحية ، وفاقدة لأي بعد إنساني أو وجداني ، كما يشهد على ذلك التحكم في الإنجاب خشية الإملاق ، وإباحة الإجهاض أو اللجوء إليه بكثرة ، والتحلل من مسؤولية الابن عند بلوغه سنا معينا ، ومغادرته الطوعية والتلقائية لبيت الأبوة بمجرد حصوله على قدر من الاستقلال المالي ، ناهيك عن رمي الآباء المسنين في دور العجزة بطريقة دراماتيكية .

قضى هذا التفكيك على علاقات الجوار وأصبح سكان نفس العمارة والحي غرباء عن بعضهم البعض ، والجار لا يعرف جاره ، وقد يموت في بيته دون أن يعرف جيرانه إلى أن تنبعث الروائح النتنة للموت ، ويشبع الميت موتا كما يقال ، وقضى على كل معاني التضامن في أبعادها الإنسانية الحميمية ، إذ المغزى العميق للتضامن ليس هو الإحسان المادي؛ ولكن القيم الإنسانية المرافقة له ، أي معناه الإنساني القائم في إحساس كل عضو من المجتمع بغيره من الفقراء والمحتاجين وأصحاب المعاناة النفسية وأصحاب البلاءات ممن فقدوا حبيبا أو قريبا ، وغير ذلك من أسباب المعاناة .

ولذلك لم يجعل الإسلام من الصدقة بالمال الصورة الوحيدة للصدقة - وإن كانت الصدقة بالمال برهانا على الإيمان - ولم يجعل الأجور لأصحاب الدثور فقط ، بل جعل التبسم في وجه الأخ صدقة ، والاستسقاء له صدقة ، والأمر بالمعروف صدقة ، والنهي عن المنكر صدقة ، والتصدق ولو بشق ثمرة صدقة . كما جعل المن مفسدا للصدقة ومبطلا لدورها النفسي الاجتماعي وفائدتها أو عائدها الأخروي ، كما جعل الدرهم يسبق درهمين ، لأن صاحب الدرهم لا يملك إلا درهمين؛ في حين أن المتصدق بالدرهمين يملك الآلاف والملايين منها .

المجتمعات الغربية الحداثية استطاعت أن تستحدث أنظمة متطورة للتضامن الاجتماعي ضمنت في بعضها مجتمع الرفاه الاجتماعي الذي يحقق لجميع أعضاء المجتمع الحد الأدني من مقومات العيش ، لكنها أخفقت في أن تدخل السعادة على المسنين والفقراء ، وفي إشاعة قيم التواد والتعاطف والتراحم بينهم ، والإحساس بالانتماء للجسد الاجتماعي الواحد .

هل يعني ذلك أن مأسسة التضامن الاجتماعي وتقنينه ليسا مطلوبين؟

لا نسعى إلى إقرارهذه النتيجة ، فقد شهدت المجتمعات الإسلامية والمغرب منها قبل المجتمعات الغربية ، صيغا متعددة من مأسسة التضامن كما هو الشأن لتنظيم جمع الزكاة وتوزيعها . كما أن نظام الوقف الذي تطور كنظام اجتماعي مدني بعيدا عن السلطة السياسية شاهد على أهمية المأسسة . لكن المقصود أنه في غياب أو ضعف آليات التضامن المؤسساتية ، وأمام هشاشة منظومات التغطية الصحية والاجتماعية ، والفساد المستشري في كثير من مؤسساتها وضعف الحكامة فيها ، تبرز الأهمية الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية لمحافظة المغاربة على كثير من قيم التضامن الاجتماعي . فالتماسك العائلي في المغرب اليوم ينوب عن منظومات التكفل بالعجزة ، إذ إن قيمة البر بالوالدين تمكن الأبناء من تحملات عائلية لا قبل للغرب الحداثي بها . وقيم التضامن العائلي تضطلع اليوم بمهام مؤسسات التغطية الاجتماعية ومهام التعويض عن فقدان العمل وعن البطالة ، إذ لا يكاد يخلو بيت اليوم من عاطل أو اثنين أو أب أو أم عجوزين بل عمة أو عمتين . . . واستمرار تماسك الأسرة اليوم يضمن مناعة ضد عواقب التفكك الأسري مثل الإدمان والعنف والجريمة والأمراض الجنسية المنقولة والأمراض العقلية والنفسية ، وما نلاحظه من ظهور هذه الأمراض العصرية ليس سوى نزر يسير لما كان يمكن أن يكون عليه الأمر لولا أن منظومتنا الثقافية لا زالت محصنة بكثير من القيم الإيجابية التي مصدرها ديننا وعقيدتنا .

وقيم التضامن والتماسك الاجتماعي هي التي تفسر لماذا يصمد نسيجنا الاجتماعي في وجه الأزمات الاقتصادية العاتية التي يصيب النزر اليسير منها المجتمعات الغربية بالهلع ويهدد مقوماته الوجودية . وذلك يعني أن المحافظة على تلك القيم وتجديدها وترسيخ الوعي بها والتربية عليها ، كل ذلك له عائد اقتصادي على البلاد وعلى تماسكها الاجتماعي ، كما أن له عائدا سياسيا ، أي أنه أحد أسباب الاستقرار السياسي ، وفيه ينبغي أن يبحث الباحثون الاجتماعيون عن أسباب صبر المغاربة وتحملهم لما لا طاقة لغيرهم به . والذين يستهدفون منظومة القيم الأصيلة تلك ، ويريدون نظاما أخلاقيا جديدا يستهدفون به المقومات الأخلاقية للمجتمع المغربي تحت دعاوى الحرية

والحداثة ، يرتكبون جرائم تاريخية وثقافية وحضارية في حق الوطن ، ويسعون إلى تفكيك لحمة المجتمع وقيادته إلى الانهيار التام ، فلا يوجد في المدى المنظور بديل عن قيم التضامن تلك في تثبيت لحمة التضامن الاجتماعي والاستقرار السياسي وبديل عن استثمارها وتقويتها وتجديد منظومتها .

بطبيعة الحال نحن لا نريد أن نعفي الدولة من مسؤوليتها ، كما لا نريد أن نغفل أن للمسألة بعدا سياسيا وأن الإصلاح السياسي وإصلاح نظام الحكامة هو من أولى نقط أجندة الإصلاح ، كما لا نريد أن نقلل من أهمية مأسسة قيم وثقافة التضامن الاجتماعي ، لكننا نؤكد أولا على ضرورة الحفاظ على روحية التضامن وبعده الإنساني ، وذلك لا يكون إلا بربطه بمرجعيتنا الإسلامية ، وثانيا برفع يد الدولة عن مبادرات المجتمع الأهلي والكف عن التوظيف السياسي له ومحاولة مزاحمة المبادرات الأهلية تحت هواجس المنافسة السياسية . ثالثا: أن يشمل إصلاح الحقل الديني التوعية بقيم التضامن وإحياءها وتجديدها ، لا أن يقتصر على إحصاء أنفاس القيمين الدينيين ومحاولة تنميط الخطاب الديني بدعوى المحافظة على المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف على طريقة الجنيد السالك ، إذ إننا لا نرى علاقة لهذه الثلاثية بإفساد الانتخابات وتدخل الولاة والعمال والباشوات للتحكم في تشكيل المجالس ، ولا نرى علاقة لمذهب مالك بسياسات التخمير وتقريبها من المواطنين إلا إذا كانت الدولة أصبحت ترى أن أغلبيتهم قد أصبحت من غير المسلمين الذين يباح تخميرهم ، ولا نرى علاقة لطريقة الجنيد السالك بتشجيع طقوس الخرافة في المواسم والسعي إلى إحياء الفكر القبوري .

في الحاجة إلى المحافظة الثقافية

﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ [الأعراف:١٩٩] .

من الواضح أن الشريعة الإسلامية قد جاءت لتبطل عددا من الأعراف الجاهلية التي كانت قائمة خاصة تلك التي تتعارض مع الفطرة ومع مقاصدها الكبرى في حفظ الدين وحفظ العقل وحفظ المال وحفظ النفس ، وغيرها من المقاصد مثل إقامة العدل وتكريم الإنسان وعمارة الأرض ودفع المفاسد وتقليلها وجلب المصالح وتكثيرها .

لكن الشريعة لم تأت بمنهج «مسح الطاولة» وإلغاء التجربة الإنسانية والخبرة الثقافية البشرية خاصة أن في هذه التجربة وتلك الخبرة رصيد هائل من أثر تعاليم الرسالات السماوية والنظر العقلي السليم وحكمة الفطرة الإنسانية . ولهذا جاء الأمر في الشريعة باعتبار العرف وجاءت الإحالة على المعروف في تقدير كثير من الحقوق المادية والمعنوية .

وفي تفسيره للعرف وللمعروف يقول الأستاذ رشيد رضا في تفسير المنار:

«والقول الجامع: أن العرب تطلق المعروف على ضد المنكر وعلى ضد المجهول ، والمنكر هو المستقبح عند الناس الذي ينفرون منه لقبحه أو ضرره ، ويذمونه ويذمون أهله . والأمر به في هذه السورة المكية التي نزلت في أصول الدين وكليات التشريع ، يثبت لنا أن العرف أو المعروف أحد هذه الأركان للآداب الدينية والتشريع الإسلامي ، وهو مبني على اعتبار عادات الأمة الحسنة ، وما تتواطأ عليه من الأمور النافعة في مصالحها ، حتى إن كتاب الله

ﷻ قد قيد طاعة رسوله ﷺ بالمعروف في عقد مبايعته ﷺ للنساء قال ﷻ في سورة الممتحنة : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الممتحنة:١٢] .

ومن المعلوم أن عقد المبايعة أعظم العقود في الأمم والدول ، فتقييد طاعة الرسول ﷺ فيه بالمعروف دليل على أن التزام المعروف من أعظم أركان هذا الدين وشرعه ، ومن المعلوم في السنة أن مبايعته ﷺ للرجال كانت مبنية على أصل مبايعته للنساء المنصوص في هذه الآية . وقال ﷺ : «**إنما الطاعة في المعروف**» وهو في مواضع من الصحيح .

وكما ورد الأمر بالعرف والمعروف في السور المكية التي جاءت بأصول الدين وكليات التشريع فقد تكرر ذكر المعروف ـ يقول رشيد رضا ـ في السور المدنية ، وأكثرها في بيان الأحكام الشرعية العملية ، وذلك في عشرات من الآيات ، بعضها في صفة الأمة الإسلامية وحكوماتها ، وأكثرها في الأحكام الزوجية والمالية .

ومن ذلك ما ورد بكثرة وتفصيل في الأحكام المتعلقة بالحقوق الزوجية من سورة البقرة مثل قوله تعالى : ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة:٢٢٨] ، وهذه الآية ـ يضيف رشيد رضا ـ ركن من أركان الحقوق الزوجية يفضل بها الإسلام جميع الشرائع والقوانين في العدل والمصلحة ، ولم تنل النساء مثله في أمة من الأمم . «ومنها قوله في أحكام الطلاق : ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾ [البقرة:٢٢٩] ، وقوله بعده : ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ

أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [البقرة:٢٣١] ـ ومثلها في سورة الطلاق ـ وقوله بعدها في المطلقات الرجعيات : ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:٢٣٢] .

وقوله بعدها فيهن إذا كن مرضعات : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ إلى قوله فيهن إذا أراد الزوجان الفصال عن تراض منهما وتشاور : ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:٢٣٣] .

وقوله في الآية التي بعدها في معتدات الوفاة : ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة:٢٣٤] ، وقوله بعد آية أخرى في المطلقات : ﴿وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة:٢٣٦] .

وقوله بعد أربع آيات أخرى : ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة:٢٤١] .

وكقوله في معاشرة الأزواج من سورة النساء : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [النساء:١٩] .

وهنالك آيات أخرى في العفو عن القصاص وفي الوصية للوالدين والأقربين وفي أكل الوصي من مال اليتيم قيدت بالمعروف . فأنت ترى أن المعروف في هذه الآيات معتبر في هذه الأحكام المهمة ، وأن المعروف فيها هو المعهود بين الناس في المعاملات والعادات» .

لكن المعروف يختلف باختلاف الشعوب والبيوت والبلاد والأوقات ، كما أن تحديده وتعيينه حسب الشيخ رشيد رضا باجتهاد بعض الفقهاء بدون مراعاة عرف الناس مخالف لنص كتاب الله تعالى .

«ولشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره من فقهاء الحديث والحنابلة أقوال حكيمة في المعروف ، منها أنه يجب على كل من الزوجين من أعمال البيت والأسرة ما جرى العرف به ، وأنه إذا كان من المعروف عن بعض البيوت أنهن لا يزوجن بناتهن لمن يتزوج عليهن ويضارهن ، كان هذا كالشرط فلا يجوز للرجل أن يتزوج على المرأة منهن» .

ومن تحصيل الحاصل القول بأن المعروف المقصود هنا هو ما لا يتعارض تعارضا واضحا مع نص شرعي ، كما أن ما يتقرر بنص الشرع يصير من جملة المعروف الذي يؤخذ به في التشريع الذي هو ضد المجهول ، كما أنه يكون بالضرورة من المعروف الذي هو ضد المنكر . لكن هذا لا يطعن في قاعدة العمل بالعرف والمعروف الذي يعتبر المرجع فيه ليس هو تفصيل النص ، لأن النص لا يمكن أن ينص على ما لا يتناهى ، بل الحكمة البشرية ومقتضيات العقل الصريح والفطرة الإنسانية السليمة ، ولا يضر مع هذا يقول رشيد رضا : «اختلاف الناس فيما يعرفون وينكرون ، فليكن المعروف كما قال الجصاص من أئمة الحنفية: ما يستحسن في العقل عله ولا تنكره العقول الصحيحة ، فيكفي المسلمين المحافظة على النصوص الثابتة إذ لا يمكن أن يستنكر المؤمن ما جاء عن الله ورسوله نصا حتما لا اجتهاد فيه ، وليكن للجماعة بعده رأي فيما يعرفون وينكرون ، ويستحسنون ويستهجنون ، يكون عمدتهم فيه جمهور

العقلاء [١] .

الأعراف الاجتماعية والثقافية المستقرة والجارية ليست بالضرورة دوما سلبية ، والثقافة باعتبارها تمثل الموروث الجماعي والتجربة الإنسانية الجماعية ليست بالضرورة دوما حاضنا للتقليد والتبعية السلبية التي عمل الإسلام على مواجهتهما والتشنيع عليهما وعلى المتمترسين بها في مواجهة نداء العقل ونداء الفطرة وأحكام الشريعة . الثقافة والعرف الاجتماعي هما أيضا حاملان للحكمة الإنسانية المتوارثة عبر الأجيال ، ومن ثم ليست كل دعوة محافظة دعوة رجعية أو سلبية .

السؤال اليوم ليس هو مشروعية وجود قدر من المحافظة الاجتماعية في المجال الثقافي ومجال القيم ، لأنه لولا قدر من المحافظة لما كان تقدم وما كان تراكم ، وكان على كل جيل جديد أن يبدأ من الصفر ، وأن يعيد اختراع العجلة واختراع الكتابة واختراع الحساب واختراع اللغة والاختراع المتواصل للقيم ، وهذه نزعة عدمية واضحة ، وهي من الناحية المنطقية ومن الناحية النظرية غير ممكنة أصلا ، لأن كل تفكير وكل إبداع لا بد أن يتم من خلال اللغة التي هي وضع اجتماعي سابق على الفرد سواء في قواعده الدلالية أو التركيبية أو الصوتية ، كما أن قواعد التفكير والمنطق هي قواعد قد صيغت عبر تمرين إنساني طويل . السؤال هو عن أي محافظة ثقافية نتكلم: هل هي محافظة ثقافية ترصد أجمل وأحسن ما راكمته التجربة البشرية؟ وتأخذ بما يخدم المصلحة الإنسانية وما لا يتعارض مع مقاصد الشرع وصحيح المنقول وصريح المعقول أم نتكلم عن محافظة جامدة على تقاليد وأعراف متعارضة مع

(١) محمد رشيد رضا. تفسير المنار- الطبعة الثانية - ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م، دار المنار، القاهرة.

أحكام الشرع ومنطق العقل ومعطلة للتقدم ومرسخة لأهواء فئات نافذة ولمصالحها؟

والسؤال أيضا هو بأي آلية تتم المحافظة الثقافية: هل بآلية استنساخ تجارب من سبق واسترجاع مشاكلهم وإشكالياتهم وخطابهم؟ أم من خلال تجربة جديدة يتم من خلالها تفعيل وتنزيل القيم الثقافية السابقة التي يتعين المحافظة عليها؟

فالتجديد الثقافي هو من دون شك الطريق الأسلم للمحافظة الثقافية ، التجديد الذي يعني عدم الجمود على قوالب وأشكال ثقافية كما لا يعني القطيعة الفوضوية مع رصيد الحكمة الاجتماعية والثقافية التي راكمها المجتمع عبر مختلف أجياله ومختلف مكوناته وحكمائه .

*****

ثانيا: في نقد القيم الثقافية القاتلة

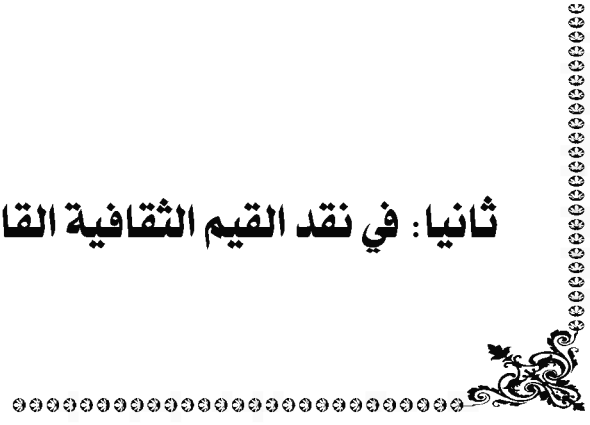

تقديم

القيم الثقافية القاتلة لا تقل خطورة عن القيم الثقافية الميتة في إعاقة النهضة والتمثل المعرفي والعقلاني للقيم ، واتخاذ مسافة مع التقليد الثقافي وإن كان يتخذ في هذه الحالة تقليدا ل «قيم حداثية» . فالحداثة كقيمة معرفية ومجتمعية ليست استعارة بلاغية أو خطابية تشنف بها الأسماع أو تنتحل بها جدارة تقدمية غير مستحقة . الحداثة إبداع متواصل ، وتجربة تاريخية واجتماعية وثقافية تأخذ في كل سياق دلالات وأبعادا وحمولات مختلفة . الحداثة ليست استعارة لتجارب أخرى ومن ثم فهي لا تقاس بالتماهي مع خطابات وتجارب أخرى تصادر الحق في التميز باسم قيم كونية مدعاة أو متعارف عليها عالميا . إنها تقاس بالوظيفة التاريخية التي تقوم بها حركة فكرية أو اجتماعية وتضطلع بها في سياق النضال الإنساني لتحرير الإنسان من كل أشكال التبعية أو الاستعباد التي تتنافى مع وضعية الحرية والاستقلالية والكرامة الإنسانية التي خلق عليها الإنسان في الأصل .

والواقع أن كثيرا من القيم الثقافية بعد أن تستنفد وظيفتها التاريخية في مجتمعاتها فإنها تنتحل أو تستخدم لخدمة وظائف تاريخية في مجتمعات أخرى . فقيم الحرية والديمقراطية والمساواة قد تلونت بلون الوظيفة التاريخية التي أوكلت لها مع ظهور حركة التوسع الاستعماري أي حين تحولت الطبقة البورجوازية من رائدة تقدمية لحركة التغيير الاجتماعي المناهضة لاستبداد الإقطاع إلى حركة مناهضة لحقوق الشعوب المستعمرة ، ومنها حقها في السيادة على أرضها ، وحقها في التصرف في مواردها وثرواتها ، وحقها في الاختلاف

في طريقة عيشها ونظامها الأخلاقي والثقافي ، لذلك يمكِّننا النقد الثقافي أيضا من الوعي بمخاطر القيم الثقافية القاتلة ، وأنها لا تقل خطورة عن القيم الميتة .

*****

الاستتباع الثقافي
وترحيل الخدمات الثقافية

من بين أهم تعاريف الثقافة أنها هي التعبير الروحي لمجتمع معين وحضارة معينة . فهي تعبير عن شخصية الأمة ، بل هي روحها التي تسري في مختلف نظمها الفكرية والخلقية والاجتماعية والاقتصادية . الثقافة هي مجال بناء القيم الجماعية والمحافظة عليها ، ولذلك كان الدين ، وكانت اللغة والقيم من أهم تجليات الثقافة ، وكانت الثقافة ـ تبعا لذلك ـ مجالا للتعبير عن الشخصية الجماعية ومميزاتها وخصوصياتها .

غير أن ذلك لا يعني انغلاق الأنساق الثقافية على نفسها انغلاقا تاما بل العكس هو الصحيح ، حيث إن الثقافة رغم طابعها المقاوم للتغيير نسبيا تبقى قابلة للتأثير والتأثر ، للأخذ والعطاء فيما يصطلح علية اليوم بعملية التثاقف .

وتتخذ عملية التثاقف هذه أشكالا متعددة: التثاقف الأفقي وذلك حينما تكون هناك علاقة ندية في المستوى الاجتماعي والاقتصادي وفي القوة السياسية والعسكرية بين مجتمعين أو حضارتين . فحينها تكون علاقة التأثير والتأثر علاقة عادية وطبيعية تتحكم فيها القوانين الذاتية للتثاقف ، حيث يأخذ هذا المجتمع من المجتمع الآخر ما يفرض جدارته ، وما تتأكد الحاجة إليه .

الحالة الثانية حالة التثاقف أو المثاقفة القسرية ، وهذه تكون في الحالة التي يختل فيها التوازن الإستراتيجي عسكريا وسياسيا وتكنولوجيا بين مجتمعين

وحضارتين . وهي الحالة التي تنتج عن عمليات غزو وتدمير ثقافي ممنهج ، تستخدم فيها كل أسلحة الدمار الثقافي الشامل ، ومختلف آليات الإبادة الثقافية كما حصل عند غزو المستعمرين البيض للهنود الحمر في أمريكا ، وكما حصل في سعي الاستعمار الأوروبي لولا عمليات مقاومة ثقافية شرسة لم تنته إلى يومنا هذا ، وكما يحصل اليوم من خلال ما يسمى بالعولمة الثقافية .

أما الشكل الثالث من أشكال التثاقف فهو التثاقف الصاعد ، وهو صورة متقدمة من صور المقاومة والممانعة الثقافية التي لا تقف عند حدود مقاومة الغزو الثقافي أو عند المحافظة الثقافية ، بل تتجاوز ذلك إلى إحداث اختراقات في الثقافة الغازية ، وهذا يعني أن الثقافة ـ كما أنها المجال الأكبر الذي يمكن أن نفشل في تحقيق استقلالنا فيه بالمقارنة مع النجاح النسبي الذي يمكن أن نحققه على صعيد تحقيق الاستقلال السياسي ـ هي أيضا المجال الأكبر الذي يمكن أن نحقق فيه ـ ليس فقط التصدي للغزو الثقافي والمحافظة على الهوية الثقافية ـ بل اختراقات للثقافة الغازية . أليس موضوع الاشتغال الأساسي في العمل الثقافي هو الإنسان أي مجال الوعي ومجال الروح واللغة والقيم والرموز الحضارية والتاريخية التي بنتها الأمة عبر التاريخ؟

ومن دون شك فإن الوعي بمكانة الثقافة ضمن معركة الاستقلال ومقاومة الغزو والاختراق ، ينبغي أن يقفز بالمثقف إلى الواجهة: أي واجهة المحافظة على القيم الثقافية الأصيلة التي برهنت عن جدارتها عبر التاريخ ، وواجهة العمل على تجديدها من أجل تجاوز القيم البالية أو المعطلة للنهضة والتي غالبا ما تستخدم تعلة لتبرير قيم الغزو والاستتباع الثقافي .

لكن مشكلتنا اليوم بالأساس هي مشكلة الاستتباع الثقافي . ونقصد بالاستتباع الثقافي النتائج الوخيمة التي خلفها الاستعمار في بلداننا . وهي بالأساس نتائج ثقافية تتمثل في اختراق جانب كبير من النخبة ، وتحوله إلى حارس أمين لقيم ثقافية تتعارض بنيويا مع ثقافتنا: ناس من بني جلدتنا يتكلمون بألسنتنا لكن قلوبهم قلوب الأعاجم كما جاء في حديث نبوي شريف . وهنا وجب التأكيد أنه لا غزو ولا استتباع ثقافي دون تبعية ثقافية .

ومن ثم يكون من أهم مداخل معركة البناء الثقافي المواجهة الفكرية العقلانية لأطروحات الاستتباع الثقافي ، ومنتوجات المقاولات الثقافية التي تشتغل بالوكالة .

ومن المعلوم أن مفهوم ترحيل الخدمات لم يعد مقتصرا فقط على المجال الاقتصادي ، حيث تفعل ذلك المقاولات الاقتصادية الكبرى العابرة للقارات بحثا عن كلفة أقل ويد عاملة رخيصة تعزيزا لمنافستها في الأسواق العالمية ، وإنما أصبح الترحيل يشمل الخدمات الثقافية والقيام بالأعمال الوسخة في مواجهة القيم الأصيلة للأمة ، حيث أصبحت مراكز صناعة القرار الثقافي تعتمد ـ ليس على مستشرقين كانوا يشكلون طلائع قوات الاحتلال الثقافية التي تستطلع له الأرض كي يتحاشى حقول الألغام في مقام أول ، ثم في مقام ثاني يوفرون له بعد استقراره التغطية الجوية والإسناد الميداني بالدراسات والمعطيات ـ بل أصبحت وكالات تشتغل بالقطعة على خدمات مرحلة ومحددة في الزمان والمكان .

ولا شك أن عمليات دعم «الأعمال الإبداعية» التي فيها مزيد من الجرأة

والوقاحة على دين الأمة ونظامها الأخلاقي العام ، و» تكريم» بعض الكتاب الذين يسيرون في هذا الاتجاه ، ويقدمون كل ما له صلة بمجتمعاتنا تقديما كاريكاتوريا فلكلوريا غرائبيا ، يستجيب للصورة النمطية التي يحبون أن يروا من خلالها ديننا وحضارتنا وتاريخنا ، كل ذلك تعبير آخر عن هذه الصيغة من ترحيل الخدمات أي ترحيل الخدمات الثقافية .

لكن على أهمية هذه المواجهة وضرورتها ووجوب وجود مراكز بحث وأقلام راصدة لهذه المقاولات ، فإن ما هو أهم منه هو الانتقال بفعلنا الثقافي إلى حالة من المقاومة المبدعة والإبداع المقاوم الذي يكون قادرا على إحداث اختراقات في المنظومات الثقافية .

إن إسلام الرحمة العالمية المهداة للناس ، يفترض أن يكون أبناؤه والمنتمون إليه ، قادرين على إبداع قيم ورموز ثقافية تتمثل هذه الرحمة العالمية ، حتى لا نبقى دوما في موقف الشكوى من الغزو الثقافي ورثاء أوضاعنا الثقافية التي مسختها عمليات المثاقفة الكرهية .

*****

الدين والثقافة ، الثقافة والجسد

في التعريفات الأنتروبولوجية للثقافة ، وبناء على التشكل التاريخي للثقافة مفهوما ومصطلحا ، وتصورا ومضمونا ملموسا وحيا على أرض الواقع ، ترتبط الثقافة بالإنسان ، فهي المجال الأمثل للتعبير الإنساني بل إنها الخاصية المميزة للإنسان ، ومن ثم يجري التمييز بين الطبيعة وبين الثقافة ، أي بين «المجتمعات الحيوانية» والمجتمع الإنساني .

من ناحية ثانية فقد ارتبط مفهوم الإنسان في سياق تشكله الحضاري في الغرب ـ وخاصة مع عصر النهضة الأوروبية وفلسفة الأنوار ـ بالإنسان الذي أصبح مركزا للكون ، ومن ثم بالإنسان الذي أصبح يأخذ مكان «الإله» . وقد جاء ذلك بمثابة رد فعل فلسفي وتاريخي على الفكر الكنسي الذي كان قد نشر الاستبداد الديني باسم نظرية الحق الإلهي في الحكم أو ما يعرف بالثيوقراطية ، وكان قد تحالف مع الإقطاع وتحامل على العقل ومنتجاته واضطهد العلماء ، وكبت الجسد وغرائزه حيث أصبح ملازما للرهبنة ، وكان قد أصبح من سابع المستحيلات في العصور الوسطى الكنسية أن تكون متدينا وتكون إنسانا ، أي كيانا يسمع لصوت العقل ويتمتع بطيبات الحياة ومباهجها .

وبسبب ذلك كانت النهضة الأوروبية ، أولا وقبل كل شيء وفي الجوهر ، نهضة ثقافية ، أي نهضة أحدثت انقلابا كبيرا على المستوى الثقافي فعملت على إعادة الاعتبار للإنسان وجعلت منه مركزا للكون ، انقلابا شبيها بالانقلاب الذي أحدثه كوبيرنيك في مجال علم الفلك حين جعل الشمس مركزا للنظام

الكوني . وكان المضمون الفعلي لتحرير الإنسان في ذلك السياق هو تحرير العقل وتحرير الجسد ، وباختصار أصبحت الثقافة بديلا عن الدين ونقيضا له ، وفي أحسن الأحوال تتشكل بعيدا عنه ، ومن ثم لم يعد الدين من العوامل الأساسية المشكلة للثقافة أي من محددات الشخصية الجماعية للمجتمعات الغربية ، والمؤثرة بقوة في صياغة القيم وفي تكييف استجابة الإنسان لمختلف المؤثرات والمواقف اليومية .

وهذا التشكل التاريخي لمفهوم الثقافة لا تزال له آثاره الواضحة إلى يومنا هذا ، ومن هنا فالثقافة في التصورات والممارسة الغربيين ، هي مجال للتعبير الإنساني ، أي لممارسة الحرية بمعناها المطلق أي المتحرر من كل قيمة قبلية أو متعالية . إن المثقف أو الفنان في هذه الحالة هو مقياس كل شيء أو هو قيمة القيم ، والتعبيرات الثقافية هي أساسا مناسبة ومجال للإعلاء من قيمة الجسد والتعبير الجسدي .

وهكذا ففي مجال الفن والإبداع ، لم يعد ممكنا أن نتصور إبداعا فنيا أو تعبيرا جماليا إلا مرتبطا بشكل أو بآخر بالجسد ، فالجسد من أكبر مجالات التعبير الفني في الثقافة الغربية ذات النزعة الإنسية .

صحيح أن صورة الجسد قد كانت حاضرة أيضا حتى في الثقافة اليونانية والثقافة الرومانية بل حتى في الكنيسة التي لم تسلم اللوحات الفنية ذات المغزى الديني الكنسي من تلك الصور ، ولكن الثقافة الغربية المعاصرة زادت فكرست هذا التوجه ، مكنها من ذلك الانتشار الهائل لوسائل الاتصال والتواصل والثورة التكنولوجية والمعلوماتية والرقمية ، ومن هنا القيمة

القصوى لما يسمى بالفنون الكوريغرافية التي تعتمد التعبير الجسدي مثل الرقص .

الثقافة الغربية هي إذن تعبير عن روح المجتمعات الغربية في مختلف مراحل تشكلها التاريخي ، تلك الروح التي تمت إعادة تشكيلها من خلال الإعلاء من قيمة الإنسان وإعادة تعريفه تعريفا جديدا يتجاوز التعسفات والإكراهات التي نالت من إنسانيته خلال القرون الوسطى الكنسية المظلمة .

غير أن هذا التعريف الذي جاء في سياق تحريره من الأوهاق التي سبقت الإشارة إليها ، قد انتهى إلى اختزال آخر للإنسان جرده من المقومات الروحية ، وأوهمه بأنه مركز الكون وأن العقل يقوم فيه وحده .

والواقع أنه ـ بتلك المركزة ـ قد عمل على تشييئه ، وجعل الغرائز والمطالب الجسدية التي كانت مكبوتة داخله بغير حق ومجافاة للفطرة الإنسانية هي سيدة الموقف . فعلى عكس ثقافة فلسفة الأنوار التي كرست مسار العقلانية في المجتمعات الغربية ، فقد ظهرت بعد ذلك مجموعة من الفلسفات والمقاربات الجديدة التي أعادت تنسيب مفهوم العقلانية والنزعات المتمركزة حول العقل أو الإنسان ، كي تبرز أن تأثير ما هو غريزي وما هو لا عقلي في مسار حياة الفرد والجماعة هو أكبر مما يتصور ، منهية بذلك أسطورة النزعة المتمركزة حول العقل . كما أكدت أن المجتمعات البدائية أو المتخلفة التي كانت تصور بأنها مجتمعات لم تصل بعد إلى مرحلة العقل ولم تتجاوز عتبة المنطق هي عقلانية أكثر مما نتصور ، وربما عقلانية بنفس درجة عقلانية المجتمعات الغربية الحديثة (فرويد مثلا وسطوة اللاشعور ، وكلود ليفي ستروس ومفهوم

البنية والمعقولية الداخلية للأسطورة) .

وخلاصة نقول : إنه إذا ثبت أن الثقافة في سياقها الغربي هي تعبير عن التشكل التاريخي للمجتمعات الغربية ، أي أنها باختصار قد نحت منحى تحريريا للإنسان من الدين وقيمه في نهاية المطاف ، فإنه يكون من قبيل الإجرام التاريخي محاولة فرض هذا التعريف وهذا التصور لمفهوم الثقافة .

نقول إن تعريف الثقافة بأنها تحرير للجسد باعتباره مدخلا لتحرير الإنسان يعني ـ في السياق الخاص للمجتمعات العربية والإسلامية ـ خوض المعركة الغلط ، لأن إشكالية تخلفنا لم ترتبط في يوم من الأيام بوجود سلطة دينية كهنوتية تحالفت مع الإقطاع أو مع السلطة السياسية على حساب مصلحة الشعوب ، ووقفت في وجه العلم والعلماء ، بل نجد إن عصر النهضة العربية الإسلامية قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالدين وقيمه الدين التي أعلت من قيمة الإنسان دون أن تجعله ندا لله ، ومن قيمة العقل دون أن تجعله نقيضا للإيمان ، وأعطت الاعتبار للجسد ومطالبه ، واعتبرت إتيان الطيبات وجها آخر من وجوه العبادة إلى درجة جعلت الممارسة الجنسية ، التي استقذرت في التصور الكنسي ، ممارسة مأجورة ، وحررت الفاعلية الإنسانية ودعت إلى الكسب والانتشار في الأرض والابتغاء من فضل الله وكسب الرزق دون ظلم أو عدوان كما فعلت الليبرالية والرأسمالية حين تحولت إلى حركة امبريالية .

واليوم للأسف يجري ـ تحت اسم الثقافة ـ هدم للثقافة ومقوماتها الأساسية ، أي هدم الدين والقيم واللغة . وفي هذه العملية يبدو أن هناك التقاء لمصلحة طرفين: طرف يسعى لاستدامة الاستتباع الثقافي لثقافة المستعمر القديم أو

الصيغ الجديدة للاستعمار ، ويتم ذلك إما من خلال أعمال غزو ثقافي مباشر أو غزو غير مباشر من خلال ما أسميناه سابقا بترحيل الخدمات الثقافية إلى وكالات ثقافية محلية ، وطرف ثاني يعتبر أن الدين واللغة والقيم المغربية والقيم العربية والإسلامية هي حاملة بالقوة لأسباب الغلو والتطرف ، وهي نفس النظرة التي يتبناها اليمين المسيحي المتصهين النافذ في الإدارة الأمريكية . وإذا أحسنا الظن قلنا : إنه يعتبر أن استخدام الثقافة بالتعريف الغربي السابق أي الثقافة باعتبارها بديلا عن الدين واللغة والقيم الحضارية للأمة ، هو الوسيلة الوحيدة لتجفيف منابع التدين ، ومن ثم المنافسة السياسية للتيارات التي تتبنى الانطلاق من المرجعية الإسلامية في العمل السياسي .

اليوم هناك من أطلق حربا لا هوادة فيها على اللغة العربية من خلال مؤامرة استخدام اللغة الدارجة في التعليم والإدارة ، وكأنه لم يكف ما عانته اللغة العربية ولا تزال تعانيه من تهميش لفائدة لغة المستعمر السابق ، محاولين تحميلها مسؤولية إخفاق النظام التعليمي أيضا .

والواقع أن من بين أسباب إخفاقه الجرائم التاريخية التي ارتكبت في حق الأجيال من خلال الوضع الامتيازي الذي أعطي للغة المستعمر ومن خلال عمليات التعريب الأعرج الذي كان المراد منه إلصاق كل عيب باللغة العربية . والواقع يؤكد أن نظامنا التعليمي قد فشل بسبب التردد وعدم الوضوح في الاختيارات ، وهو الفشل الذي لم يسلم منه حتى تدريس لغة المستعمر السابق رغم كل المنشطات التي تم استخدامها لهذه الغاية .

اليوم هناك من أطلق حملة منسقة على القيم من خلال دعم سياسات

ومهرجانات وتظاهرات وإذاعات ومسابقات: « تحرير الجسد « ، والعمل على تعبئة الموارد المالية الحكومية وموارد المؤسسات العمومية وشبه العمومية وحتى المؤسسات الخاصة - ووراء ذلك دون شك جهات نافذة في القرار السياسي وتعليمات من جهات نافذة - من أجل الإنفاق في هذه المجالات على اعتبار أن ذلك هو جوهر العمل الثقافي ، وأنه لا وقوف في وجه الغلو والتطرف إلا من خلال «تحرير الجسد» بالمعنى المشار إليه آنفا .

والواقع أن مواجهة الغلو والتطرف لا تكون إلا بنشر التدين الصحيح وثقافة الاعتدال ، وليس من خلال سياسات تعطى الانطباع بأن هناك إرادة للتمييع والإلهاء واستهداف التدين ، بل يبدو أن العكس هو الصحيح .

وبما أن الثقافة هي التعبير الروحي عن شخصية الأمة ، والمجال الأمثل لترسيخ قيمها والمحافظة عليها ، بل وتحقيق كونيتها وإنسانيتها ، وبما أن الدين في سياقنا التاريخي والحضاري ، وفي وضعنا الحالي من أهم مصادر تشكيل قيمنا الجماعية وصياغة سلوكنا الثقافي ، فإنه من الخطأ تبني مفهوم للثقافة يجعل من العمل الثقافي معول هدم للدين .

لذلك كان من أهم مجالات المقاومة والممانعة الثقافيين التصدي لمعاول الهدم الثقافي التي تشتغل ليل نهار لاستدامة الاستتباع الثقافي وتجريد الأمة من المقومات الأساسية لشخصيتها ومَنَعَتِها الثقافية .

*****

التبعية في إنتاج الصورة

هناك اليوم في بلادنا معاول للهدم الثقافي انخرطت في حملة منسقة على القيم ، وتبدو واضحة الأثر في سياسات ومهرجانات وتظاهرات وإذاعات ومسابقات: «تحرير الجسد» . هذه المعاول تستغل أحيانا وتعبئ الموارد المالية الحكومية وموارد المؤسسات العمومية وشبه العمومية وحتى المؤسسات الخاصة من أجل الإنفاق في هذه الميادين على اعتبار أن ذلك هو جوهر العمل الثقافي ، جهات تسعى إلى إقناع مسؤولين بأنه لا وقوف في وجه الغلو والتطرف إلا من خلال «تحرير الجسد» كما تم في السياق الغربي .

بعض هذه المعاول تقوم لأجل هذه الغرض بدور المقاولات الثقافية المكلفة أو المؤجرة من أجل إنجاز الخدمات الثقافية المرحلة ، والمقابل لذلك دعم سخي للإنتاجات الفنية السينيمائية على الخصوص والأوسكارات والجوائز في مهرجانات دولية ، ليس بسبب قيمتها الفنية ، ولكن بسبب أنها تستجيب للمعايير المطلوبة وعلى رأسها إنتاج صورة غير صورتنا ، أي صورة غرائبية أو صورة تخدم أغراض الغزو الثقافي .

ويؤكد عارفون بالشأن السينمائي في المغرب أن كثيرا من الجوائز الدولية في المجال إنما تستهدف التأكيد لدى المشتغلين بالشأن السينمائي أنه لا مجال للنجاح والانتشار على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدولي ، ولا مجال للنجومية الدولية ، إلا بالاستجابة لتلك المعايير ، أي إنتاج صورة تحت الطلب . وهي الصورة الموظفة أساسا في ضرب قيم وأخلاق المجتمع ومحاولة فرض

«نظام أخلاقي جديد» ليس في الحقيقة إلا النظام الأخلاقي والرؤية الكونية للاستعمار القديم أو الجديد .

من هذا المنطلق يكون من الخطأ أن نطلق على بعض الأعمال التي تنتجها تلك الوكالات الثقافية التي تشتغل في إطار ما سميناه بترحيل الخدمات والاستتباع الثقافي إبداعا ، فالإبداع هو إنتاج على غير مثال سبق ، وبكلمة أخرى فهو إنتاج ذاتي خلاق متحرر من كل أي إكراه أو دفتر تحملات مسبق إلا دفتر التحملات الذي تفرضه المعايير الفنية الخالصة من جهة وأخلاقيات المهنة واحترام الحياة الخاصة للناس والآداب العامة من جهة ثانية .

لكن كثيرا من الأعمال السينمائية اليوم - يؤكد عارفون بالأمور - هي «إبداعات تحت الطلب» تسهم في إنتاج صورة غرائبية . والأخطر من ذلك أن أصحابها إنما يقومون بمهمة طارئة ومن الوارد في كل وقت أن يرمى بهم إلى غياهب النسيان أو سلة المهملات بعد أداء المهمة . إن الأمر يتعلق بمخرجين وممثلين محددودي صلاحية الاستعمال أي مخرجين وممثلين لا يحفرون مكانتهم في الساحة الفنية انطلاقا من قدراتهم الفنية الإبداعية والخلاقة ، ولكن من خلال عملهم في مجال الخدمات الثقافية السينمائية المرحلة . وللأسف الشديد فإن كثيرا من فنانينا يجدون أنفسهم مضطرين للعب هذه الأدوار لضيق ذات اليد ولأن الإخراج أو التمثيل والمهن السينمائية هي المورد الوحيد لرزقهم .

ولمزيد من التوضيح وعلى سبيل المثال فقط ، فقد تمت مساءلة ومحاسبة مخرج مغربي مبدع من لدن أحد أعضاء لجنة التحكيم في أحد المهرجانات الدولية لماذا لم يتم تصوير لحظة الولادة كاملة؟ أي لماذا لم يتم الكشف عن المرأة

كاملة؟ في حين اكتفى الفيلم بتوصيل فكرة الولادة ، مما يبين أن المعايير المتحكمة في بعض لجن التحكيم معايير مسبقة لا تنظر إلى الإبداع في ذاته ولكن تنظر إلى أي مدى استجاب المخرج لمعايير إنتاج صورة غير صورتنا .

وتطرح هنا قضية معروفة في النقد الأدبي والنقد السينمائي وهي قضية الواقعية ، وهل الفنان مجرد آلة تسجيل أم هو يعبر عن الواقع بطريقته الخاصة؟ وما هي المسافة بين الواقعية و«الواقحية»؟ وهل المطلوب هو توصيل رسالة من خلال اللغة الفنية السينمائية والمسرحية أم أن المطلوب هو استنساخ الواقع واعتباره في وهدته وضعفه واختلاله هو القيمة العليا؟

ليس المجال هنا مجالَ الحسم في هذا الجدل الفني الفلسفي ، ولكن نود أن نؤكد أن الإبداع الفني والسينمائي يتسع لكل المدارس والمذاهب والرؤى الفنية على أساس أن تكون تعبيرات ذاتية حرة خلاقة ، لا أن تكون إنتاجات تحت الطلب أو أن تكون معولا من معاول الهدم الثقافي .

ونحن نقول ونؤكد إن الواقعية الفنية لا تعني الإسفاف والرداءة ، كما أنها لا تعني بكل حال الاصطدام ضرورة بالقيم الأخلاقية للمجتمع ، ناهيك عن أن تكون منخرطة في إنتاج صورة تحت الطلب أو تنتج صورة غير صورتنا .

من المؤكد تماما أنه يمكن تصوير مشاكل المجتمع وعرض قضاياه عرضا فنيا واقعيا دون إسفاف أو سقوط . يمكن أن تعرض السينما لحظات الضعف الإنساني دون إثارة للغرائز ، ودون أن تكون بؤرة اهتمام الرؤية السينمائية مهووسة بالتركيز على الجسد ، خاصة إذا كان المخرج ينطلق من الرؤية الحضارية للأمة ، فنحن في الحقيقة حضارة ستر لا حضارة تعرية ، حضارة

تعتبر أن قيمة الإنسان هي قيمة روحية وأخلاقية ومعرفية ، وليست قيمة مادية أو جسدية ، مما هو واضح في قوله تعالى:

﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآۗ ﴾ [الأعراف:٢٧] .

ولا شك أن سورة يوسف وهي تعرض للحظة استعار الشهوة ومراودة امرأة العزيز له عن نفسه تقدم صورة نموذجية لواقعية المقاربة الفنية ، دون أن تهوي إلى درك السقوط في إثارة الغرائز ، بل إن بؤرة التركيز لم تكن الغريزة المتوهجة بل كانت قوة التسامي وقوة الوفاء ورفض الخيانة كما في قوله تعالى : ﴿قَالَ مَعَاذَ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَۖ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ [يوسف:٢٣] .

لكن ما يظهر ويتضح من خلال ما يروج لدى العارفين بالشأن السينمائي ، أن هناك سعيا متواصلا لاحتكار إنتاج الصورة في المغرب ، وحرصا على مواجهة كل محاولة لتحرير إنتاج الصورة ، وكل محاولة لإنتاج صورة وطنية تعبر عن حقيقتنا . بل الأدهى من ذلك أن هناك حربا ومحاولة احتواء واستباق لكل محاولة لكسر هيمنة نمط معين من إنتاج الصورة في اتجاه انفتاح على مدارس أخرى للصورة غير المدرسة الفرنسية ، وهي المدرسة التي يقف القائمون عليها باستمرار لاستدامة استتباعنا الثقافي للصورة الفرنكفونية . لذلك فالنضال من أجل تحرير الصورة وفك الارتباط والتبعية في إنتاجها يعتبر أحد أهم مجالات المقاومة الثقافية في المغرب .

*****

اغتصاب الحضارة
والثقافة باسم الفن والسينما

جميل أن يتحول المغرب إلى قبلة للسواح من مشارق الأرض ومغاربها . . . وأجمل من ذلك أن يتم تسويق المغرب بأجمل ما فيه ، أي بتراثه الحضاري والمعماري وتراثه الثقافي . وجميل أيضا أن تتحول مدينة مثل مراكش إلى قبلة للسواح وإلى أرض تعقد فيها المؤتمرات الدولية ، وأن يصبح لها مهرجان دولي للسينما يستقطب كبار الممثلين والسينمائيين والمخرجين وتعرض فيه أكبر الإنتاجات السينمائية العالمية . لكن هذا الجمال يتحول إلى صورة سلبية مغرقة في القبح حين يتم ذلك على حساب أصالة المغرب وقيمه الدينية والحضارية والتاريخية التي هي مصدر ذلك الغنى والجمال ، الذي تتباهى به مراكش ، مدينة الأولياء والصالحين ، وعاصمة المرابطين ، والقاعدة التي ظلت منطلقا للإشعاع الروحي والحضاري والثقافي ، جنوبا في أعماق إفريقيا وشمالا نحو الأندلس .

من المؤسف جدا أن نسمع من حين لآخر عن ذلك «الغزو» المنسق والمتمثل في توسع ظاهرة «الرياضات» القديمة من لدن أجانب في مدننا العتيقة ، وعلى رأسها مدينة مراكش والصويرة ، وتحول البعض أو الكثير منها إلى أوكار مشبوهة للفساد .

من المؤسف جدا أن تصبح السياحة في بعض المدن مثل مراكش وأكادير وتارودانت مرتبطة بانتشار ظواهر تسيء إلى سمعة المغرب ، كالسياحة الجنسية ،

تخترقها شبكات متخصصة في هذا الشأن ، كما تشير إلى ذلك تقارير دولية منها ما هو حكومي ، مثل تقرير صدر في الشهور الأخيرة في فرنسا أوصى بمراقبة بعض السواح الفرنسيين الذين يأتون للمغرب من أجل أغراض سياحية مشبوهة .

من المؤسف أن نرى السياسة الحكومية في مجال التنشيط السياحي تتجه ، ليس إلى التركيز على العمق الثقافي والحضاري المغربي وإبراز قيمته ، ولكن إلى إبراز الطابع الغرائبي والفلكلوري ، وأن يتم الحرص على جلب السياح بأي ثمن ، ولو كان ذلك بتشجيع صناعة فندقية من بين عناصرها تقديم خدمات محرمة كالخمور وسهرات شبيهة بسهرات «ألف ليلة وليلة» ، وأن يكون ذلك قريبا من مراقد الصالحين والمساجد والمآذن والمنارات التاريخية .

من المؤسف أن يكون كل هم القائمين على مهرجان مراكش للفيلم الدولي هو جلب أسماء هوليودية وإنتاجات من أجل ضمان البريق الخادع للمهرجان ، والنجاح الكاذب ، ولو كان ذلك على حساب الدين والأخلاق والكرامة المغربية . وحتى لا نتهم بالتجني أو محاربة الفن والثقافة نسوق الأمثلة التالية:

ـ عرض خلال المهرجان الدولي لهذه السنة [1] فيلم تحت عنوان «الجريمة الكاملة» ، للمخرج الإسباني «ألكس ديلا إغليثيا» وتضمن لقطات جنسية فاضحة وصلت بالبعض إلى وصفه بفيلم «بورنو» ، واستنكر عرضه في هذا المهرجان أحد الفنانين المغاربة وزوجته فضلا عدم ذكر اسميهما في تصريح لـ«التجديد» ، مؤكدين أنه على الرغم من قيمته الفنية والتقنية ، إلا أن عرضه

(١) يتعلق الأمر بمهرجان مراكش لسنة ٢٠٠٤.

بدولة مسلمة في مهرجان يحمل اسم مدينة مراكش هو أمر مجانب للصواب .

عرض في المهرجان أيضا فيلم تحت عنوان «الإسكندر» لمخرجه الأمريكي «أوليفر ستون» ، وهو فيلم صورت بعض مشاهده في المغرب ، أثار تنديدا واسعا عند اليونانيين بسبب أنه يزيف حقائق تاريخية بتصويره الإسكندر على أنه شاذ جنسيا ، ويكفي دليلا علي خطورة هذا الفيلم أنه قد لقي تأييدا واسعا من طرف منظمة «التحالف ضد التشهير باللوطيين والسحاقيات» .

ـ أصبح مهرجان مراكش فرصة ثابتة لـ«التطبيع الثقافي» من خلال السينما ، وهو التطبيع الذي يسعى إلى تزوير الحقائق التاريخية والترويج لأطروحة السلام بين المغتصب الصهيوني وبين الفلسطينيين ، فقد عرض خلال الدورة السابقة فيلم «بروكين فينغ» للمخرج «نيربرغمان» ، والذي ووجه بصفير الجمهور ومغادرة القاعة ، رغم أن المنظمين يسعون إلى الإيهام بأن الفيلم اختير لدواع فنية وليس لدواع سياسية .

وما أكذب هذه الأطروحة ، خاصة حينما يتعلق الأمر بالسينما وتركيز الصهاينة والمتصهينين عليها لتمرير خطابات تطبيعية . كما عرض خلال هذه الدورة فيلمان صهيونيان ، هما «الجدار» للمخرجة «سيمون بيتون» ذات الجنسية المزدوجة ، وفيلم «العروس السورية» لمخرجه «لاريان ريكليس» ، وهما فيلمان يتستران وراء خطاب التواصل الثقافي والحوار بين «الشعبين» ، ويدعوان إلى هدم الجدار بينهما ، أي بين المغتصب والمحتل المظلوم ، ويتحدث أحدهما (الجدار) عن السلام بالمعنى الصهيوني .

ـ تعرض بعض الفنانين والصحافيين العرب والمغاربة فوق ذلك كله لعدة

إهانات ، فقد تم صد الباب أمام بعض الوجوه الفنية المعروفة ، وهو ما أدى ببعض الفنانين المغاربة إلى تنفيذ وقفة بقصر المؤتمرات ، احتجاجا على ما وصفوه بالتهميش واللامبالاة ، التي عوملوا بها من طرف إدارة المهرجان للفيلم ، معبرين عن استيائهم بدعوى عدم توفرهم على دعوات لحضور حفل تكريم .

كما تم التعامل مع صحفيين عرب بسلوك أقل ما يقال عنه هو الاستخفاف ، إذ منعت صحفية فرنسية من أصل جزائري من الجلوس قرب المنصة لتسجيل سؤال وجهته إلى الممثل «شين كونري» ، الذي مثل أدوارا معروفة بالإساءة إلى الشخصية العربية ، وأجاب المخرج الأمريكي «أليفير ستون» في ندوة صحفية أخرى إجابة تنم عن نظرة الاستكبار والاحتقار للعرب والمسلمين ، حين سئل عن نيته في تصوير فيلم عن شخصية تاريخية ودينية بارزة لدى المسلمين إسوة بتصوير فيلم الإسكندر بقوله «إنه غير مستغن عن حياته» .

وإذا أضفنا إلى ذلك كله أن المنظمين قد اختاروا عرض نوع واحد من الأفلام وأغفلوا نماذج فنية رفيعة تزخر بها السينما العالمية ، جمعت بين الالتزام والإبداع ، والتي فرضت نفسها على المستوى العالمي ، وإبداعات رفيعة حتى في السينما الأوروبية والأمريكية ، اتضحت لنا الخطورة التي تنبعث من خلال فقرات المهرجان والصور والتمثلات والتهيؤات التي يتركها في ذهن شباب المغرب والفقراء والكادحين الذين نصبت «من أجلهم» شاشة كبيرة ، حيث يبيع ويأكل ناس من بسطاء الشعب «العدس» و«الهركمة» و«الكرشة» ، ويتحدى بعضهم الآخر واقع البؤس والفقر بتقديم حركات بهلوانية أو

بترويض الأفاعي والحيات ، أملا في بضعة دراهم ، خاصة وهم يرون نجوم السينما من هوليود يرفلون في النعيم ما فوق خمس نجوم على حساب ميزانية الشعب ، إلى غير ذلك من المظاهر والمواقف .

إذا تأملنا ذلك كله أمكننا أن ندرك أي أثر مدمر لمثل هذه المهرجانات على الثقافة والأخلاق والقيم ، وعلى نفسيات آلاف البسطاء والمحرومين . ولاشك أن من هندسوا مثل هذه المهرجانات يعيشون عالما آخر ليس هو عالم المغرب ، أو أنهم يفكرون لتحقيق أهداف ليست أهداف المواطن البسيط أو المواطن المنغرس بقوة في تربة هذا الوطن ، التي هي مثل مراكش ، مدينة المرابطين والأولياء الصالحين ومدينة الثقافة والحضارة ، لم تقم في يوم من الأيام صرح الفن على حساب الأخلاق ولا الإبداع على حساب أحكام الدين والآداب العامة ، ولم يكونوا يتصورون في يوم من الأيام أن يغتصب الماضي بكل ثقله الروحي ويستباح الحاضر بما تبقى فيه من كرامة الإنسان المغربي باسم السياحة ، ومن أجل استجلاب اليورو والدولار بأي ثمن .

*****

في مقاومة الإرهاب الثقافي (٢/١)

﴿أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف:٨٢].

هناك اليوم سعي حثيث من قبل بعض المتساقطين من المجموعات السياسية العدمية خلال السبعينيات، والمتغلغلين في بعض المنابر الصحفية وبعض الجمعيات المدنية والحقوقية، إلى قلب الموازين وقلب الأذواق، وعكس الأدوار، وجعل الباطل حقا، والحق باطلا، وتحويل الجلادين إلى ضحايا، والضحايا إلى جلادين، وجعل الإفساد إصلاحا والإصلاح إفسادا، والطهارة دنسا والدنس طهارة، والخيانة أمانة والأمانة خيانة، والصدق بلادة والكذب شطارة، والإيمان تحجرا وتزمتا، والنفاق ذكاء ومرونة، والتفسخ من كل ضابط حداثة وتقدما، والدفاع عن الأخلاق وصاية ومصادرة للحريات وتحريضا على الفتنة، والإباحية والشذوذ والاعتداء على الحق العام حرية وثورة على الطابوهات، والتنكر للحقوق التاريخية لفلسطين والتزلف لإسرائيل عقلانية، والشوفينية المقيتة والعنصرية البغيضة مطالب متقدمة بالحقوق الثقافية للشعوب الأصيلة.

هناك اليوم من «يناضل» ويعمل على هدم النظام الأخلاقي للمجتمع المغربي بدعوى بناء نظام أخلاقي جديد، هدم النظام الأخلاقي الأصيل الذي عاش عليه المغاربة منذ قرون بالرغم مما يمكن أن يؤخذ عليه من قصور أو تحجر، وكان من الأولى الدعوة والعمل على تخليصه من رواسب عصور الانحطاط وإلى إعادة إحيائه بالرجوع به إلى ثوابت الدين ومحكمات العقل

ودعم الجوانب الإيجابية فيه ، والتي لا تزال تحافظ على لحمتنا الاجتماعية رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي نجتازها ، على غرار كل عمليات الإحياء والتجديد التي هي محطة أساسية في كل التجارب النهضوية .

ينزعج هؤلاء إلى حد الغيظ من كل صوت حر ، ومن كل غيرة على العرض أوالدين ، أو دعوة لتماسك المجتمع . يكرهون الدعوة إلى العفة والنهوض بالأمة من مدخل النهوض بالأخلاق ، و«إنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا» .

دعاة فتنة ، يكرهون الصالحين ، ويسخرون من الشعائر والأضحية ، ويهللون للفجور وإشهار الخمور . . شغلهم الشاغل التحريض على العلماء والخطباء الناصحين والصحافيين المستقلين والمفكرين الأحرار . لهم قاموس مشترك مقتبس من لغة المحافظين الجدد في الولايات المتحدة . يكرهون الاعتدال في الحركة الإسلامية ويتقنون نشر ثقافة الابتذال ، ولهم لأجل ذلك مراكز نفوذ في القنوات والإذاعات .

أطروحتهم بسيطة مبسطة قائمة على التشويه والافتعال ، وأداتهم النظرية في التحليل قائمة على الصورة النمطية ، شأنها شأن كل أنماط التفكير القائمة على التبسيط والاختزال ، وعلى اعتبار الكلمات أو الأفكار ، مجرد قنابل موقوتة ، فلذلك اصطنعوا ـ كما اصطنع المحافظون الجدد ولعلهم يقتبسون اليوم منهم طريقتهم في التفكير والاستدلال ـ عدة مصطلحات ونظريات غريبة وعجيبة ، فقسموا المغرب كما قسم المحافظون الجدد العالم إلى خير أو شر ، ونظروا إلى دينهم ومواطنيهم كما نظر المحافظون الجدد إلى المسلمين عامة أن ليس فيهم

ولا في إسلامهم أو في قرآنهم أو تاريخهم وحضارته معتدل أو اعتدال ، ناهيك أن يوجد مثل ذلك في الحركات الإسلامية ، ومن ثم فلا مناص من الاصطدام .

وكما أنه لا مهرب عند المحافظين الجدد من حرب حضارية ضارية قادمة شاملة ، حدودها الحمراء حدود العالم الإسلامي ونهايتها معركة هرمجدون ، فإن الحدود كما يرسمها هؤلاء بين أبناء البلد الواحد هي أيضا حدود حمراء دامية ولغة إبادة لا لغة الحوار والتفاعل والإفادة والاستفادة . ولذلك التقوا موضوعيا مع حركات الغلو وأَلْفَوْا في النهاية مع التطرف فالتقت قاعدة «الجهاد» موضوعيا مع قاعدة الاستئصال .

لذلك فقد استلهموا من المحافظين الجدد نظريات أربع:

الأولى : نظرية أو أسطورة المسؤولية المعنوية عن الإرهاب التي تنتهي في النهاية إلى تحميل المسؤولية المعنوية للإسلام ونبيه وقرآنه وتاريخه عن الإرهاب ، وكثير منهم لم يعد يتحرج في اتهام الإسلام صراحة بكل الشرور وليس تأويلا معينا أو قراءة خاصة له .

الثانية : نظرية الاستئصال أي المواجهة الشاملة ليس للحركة الإسلامية وحقها في الوجود السياسي وإنما لكل التعبيرات الدينية ، إبادة لا تبقي ولا تذر ، وترمي بها إلى سقر .

الثالثة : نظرية تجفيف الينابيع وهي مرتبطة بالسابقة وتقوم على أن المشكلة في الإسلام ذاته ، ومن ثم لا بد من محاصرة التعليم الديني والقيم الدينية ، والقيم عامة في التعليم وفي الحياة العامة ، وإطلاق العنان لثقافة الابتذال والسقوط وملء الساحة بكل ما هو مخدر للشباب ، ومعطل لطاقاته وملكاته الإدراكية ، وفي المقابل

السعي لاختراع إسلام أمريكي ، إسلام ليس له طعم ولا رائحة ولا ذوق ويتخذ شكل الإناء الذي يوضع فيه . إسلام يصبح فيه أركون ونظراؤه شيوخا للإسلام والسيد القمني مفتيا للديار ، وقس على ذلك .

الرابعة : نظرية الحرب الاستباقية وتقوم هذه النظرية على الحق في القمع ومصادرة الحريات من مطلق الشك في النيات ومجرد التخمين في المآلات ، ومن ثم اعتبار كل متدين أو متدينة مشروعا إرهابيا إلى أن يثبت العكس .

هؤلاء فئة موتورة قليلة مقطوعة الصلة بواقع الأمة ونبضها اليومي ، وبعمقها الحضاري وشعورها الديني ، تغرد خارج السرب وتعيش في أبراج عاجية ، وهي غير قادرة في الواقع على فعل نضالي حقيقي إلا نضال الفنادق الفارهة والصالونات المعزولة . تستغل ضيق أفق بعض الجهات المسؤولة ، وتقدم نفسها أداة للقيام بالمهام القذرة ، وتعتمد عليها في تحقيق الضبط والتوازن السياسي ، ولذلك فتاريخ صلاحيتها محدود ، وأفقها مسدود ، وأجل نفوذها غير ممدود .

لكن الجهات المعنية تغفل أمرين اثنين:

أولهما : أن تجارب سابقة وقريبة أثبتت أن هذا الأسلوب من الأصل قد أثبت ضعف جدواه ، وأنه قد تقادم وانتهت صلاحيته . لم يثمر غير الفتنة في حالة الجزائر وفي غيرها من النظائر ، ولم ينتج غير الدولة البوليسية الشمولية في تونس .

ثانيهما : أن المغرب يستحق ما هو أحسن أي قطعا مع أسلوب الضبط والتوازنات المتحكم فيها واستخدام البعض في مواجهة البعض ، وأنه مادام المغرب قد تجاوز منطق الصراع على السلطة ومنطق الإقصاء والإقصاء المتبادل ،

واتجه نحو بناء توافقاته الكبرى على الثوابت ، وتزايدت فيه حدة الوعي والشك من كل منتوج سلطوي أو خادم بليد لاستراتيجيات سلطوية ، فإنه قد آن الأوان لتحرير المجال السياسي ، وأن يتم بناء التوازنات بمنطق التدافع الديمقراطي الذي يؤمن بحق الجميع في الوجود والتعبير ، لا بمنطق الاستئصال القائم على الإخراج من الساحة السياسية ومنطق النفي من الوجود ، المنطق الذي تبناه قوم لوط حين قالوا : ﴿أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ .

*****

في مقاومة الإرهاب الثقافي (٢/٢)

جعل الحق سبحانه وتعالى الإيمان والعمل الصالح والتواصي بالحق والتواصي بالصبر شروطا لازمة للصلاح والفوز الدنيوي والأخروي للمسلمين أفرادا أو جماعات ، كما نقرأ ذلك في سورة العصر . وأمر بأن يكون من بين الأمة الإسلامية ، أمة أو فئة أو مجموعة من الناس يتولون وظيفة الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما في قوله تعالى : ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران:١٠٤] .

وقال تعالى : ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ [هود:١١٦] .

ودعا القرآن الكريم إلى أن تنفر طائفة من المسلمين إلى التخصص في العلوم الشرعية ومعرفة أحكام الدين حتى تبقى قائمة بالحجة على مجتمعاتها منبهة لها على ما يمكن أن تقع فيه من مخالفات وانحرافات فقال تعالى : ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة:١٢٢] .

وقد تخصص بعض الصحابة في رصد بعض مظاهر الخلل في المجتمع الإسلامي الأول ، رغم أن هذا المجتمع كان قريب عهد بالنبوة وكان أكثر

ارتباطا بينابيع الوحي في مشاعره وتفكيره وسلوكه .

فهذا حذيفة بن اليمان كان يقول: «كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني» (١) .

ولم يفهم المسلمون في يوم من الأيام أن من ينصحهم أو ينبههم على بعض مداخل الانحراف والفساد هو داعية إلى تكفيرهم أو إخراجهم من الملة بل كانوا يرفعون دائما شعارا لهم : «رحم الله عبدا أهدى إلي عيوبي» .

ويذكر القرآن الكريم أن تتابع رسالات الرسل إنما كان من أجل تجديد حقائق الدين ومعانيه في النفوس ، وكان جوهر رسالات الأنبياء هو الدعوة إلى تقوى الله كما في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ﴾ [النساء:١٣١] .

والعلماء والدعاة هم ورثة الأنبياء ، بل إن كل مسلم مهما علا شأنه أو صغر ، مأمور أن يبلغ عن النبي ﷺ لقوله عليه الصلاة والسلام : «**بلغوا عني ولو آية**» (٢) .

ولعموم أمره لجميع المسلمين في قوله ﷺ : «**من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان**» (٣) .

فجعل لكل مسلم حظا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأدنى ذلك التغيير بالقلب والذي يملكه كل مسلم ونفس الشيء باللسان . ولم يقل أحد من الأمة أن اضطلاع بعض المسلمين داخل المجتمع الإسلامي بواجب الأمر

---

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه البخاري.

(٣) رواه مسلم.

بالمعروف والنهي عن المنكر هو وصاية على الدين واتهام للمجتمع بالفساد وتحريض على العنف والإرهاب . كما أن الدولة عبر التاريخ الإسلامي لم تصادر هذا الحق ، ولا يوجد في الفقه الإسلامي ما يجعل ذلك حكرا على الدولة ، وإن كان يوجد فيه ما يحرم على الأفراد التغيير بـ«اليد» الذي يبقى اختصاصا للدولة تمارسها في نطاق القانون .

واليوم تتخذ عملية الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عدة أشكال معاصرة تنتظمها قوانين ومؤسسات وسلط متعددة ، منها السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، ومنها أيضا ما أصبح يسمى بـ«السلطة الرابعة» . ويفترض أن تمارس هذه السلط اليوم في إطار ما أصبح يعرف بدولة الحق والقانون وفي إطار الفصل بين هذه السلط وعدم تجاوز كل واحدة منها لحدود صلاحياتها ، والتزامها بالضوابط الدستورية والقانونية المنظمة لعلم كل واحدة منها .

على أنه لا ينبغي النظر إلى تلك الضوابط باعتبارها مقيدة أو منظمة فقط لذلك الحق بل ينبغي النظر إليها قبل كل شيء باعتبارها ضامنة لحرية التعبير ولممارسة الحق في الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

فالحق في الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو ابتداء حق مقرر بالكتاب والسنة باعتبارهما الدستور الأسمى والقانون الأعلى الذي يفترض أن تنطلق من أحكامه ومقاصده كل التشريعات والقوانين . وينبغي أن يقتصر مجال عمل تلك التشريعات والقوانين على التنظيم والتقنين حتى لا يتحول الأمر بالمعروف إلى منكر وحتى لا يتحول النهي عن المنكر إلى منكر .

ولا يجوز لأي قانون أن يصادر ذلك الحق الأصلي المكتسب للإنسان المسلم باعتباره مسلما يحيا داخل مجتمع مسلم مرجعيته الأسمى هي القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة .

وفي بلادنا ، فإن حق التفكير وحق التعبير والحق في التنظيم من أجل الإسهام في إصلاح المجتمع ، مكفول ابتداء ، لأننا مجتمع مسلم ما فتئ يمارس هذا الحق دولة ونخبة ومجتمعا ، ومكفول بقوة الدستور والقانون ، وبقوة دولة الحق والقانون .

لكننا نلاحظ في الآونة الأخيرة بروز بعض الأصوات النشاز الداعية إلى تجريم الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

ونحن لا نذهب إلى ما يذهب إليه بعض المتنطعين ممن يحملون فكر الغلو ، ويريدون أن يقوموا مقام الدولة في تطبيق أحكام القانون بالدعوة إلى إقامة «الحدود» و«التعازير» . فللفقه الإسلامي موقف واضح من هذا المسلك ، ويسمى عند الفقهاء بـ«الافتيات على صلاحية الحاكم أو الأمير» وصاحبه واجب التأديب والتعزير ، ولكننا نذهب إلى الدفاع عن الحق في التفكير والحق في التعبير والحق في التنظيم والحق في ممارسة «الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» وهذه ليست حقوقا فحسب ، بل إنها واجبات في منظور الشرع ، ولا يمكن لأي جهة استئصالية تمارس الإرهاب الفكري أن تمنعنا من أن نمارس هذا الحق وهذا الواجب الدعوي .

بعض الاستئصاليين يسعون إلى ممارسة الإرهاب الفكري ضدنا ، ويستكثرون علينا أن نقوم بما يمليه علينا واجبنا الديني ويضمنه لنا حقنا

الدستوري . يحسبون كل صيحة عليهم إذا نبهنا بألسنتنا على انحراف ، أو انتقدنا سلوكا يتعارض مع قيم مجتمعنا .

انتقدت هيئات فنية ومهنية وصحف وطنية مهرجانات الرداءة التي يحلو للبعض أن يسميها «فنا» فلم يُحركوا ساكنا ، ولما أدلينا بدلونا ولولوا وصرخوا بأعلى حناجرهم المبحوحة أن «الأصوليين» خطر على الفن والثقافة . وأكدت جمعيات حقوقية ودولية ووطنية ، بل أكد جلالة الملك وقوع تجاوزات في التعامل مع مخلفات أحداث ١٦ ماي الأليمة فلم يتحرك لهم ساكن ، فلما أعلنا مبادرة متوازنة وحكيمة ووجهنا دعوة إلى الرشد ، رفعوا عقيرتهم يطالبون بمحاكمتنا . . . وقائمة الأمثلة طويلة على هذا السلوك الشاذ والغريب القائم على الإرهاب الفكري والدعوة إلى نصب المشانق الفكرية .

وحتى يرتاح دهاقنة محاكم التفتيش الجدد ، نؤكد لهم أننا لن نتخلى عن دورنا ولن نتزحزح عن القيام بواجبنا وممارسة حريتنا ، وإذا كانوا يتخيلون أقلامنا سيوفا ، وكلماتنا قنابل ، وبين سطورنا توجيهات مشفرة تتحمل المسؤولية المعنوية عما وقع أو يمكن أن يقع لا قدر الله من بعض المتنطعين أو المتسللين ، فلنؤكد لهم أن تلك حيلة مكشوفة تقوم على ممارسة الإرهاب الفكري من خلال استغلال الآلام والجراحات ، واستغلال بعض السلوكات والممارسات التي نحن أول من يدينها ، كما أدنا الأحداث الإرهابية ليوم الحادي عشر من شتنبر بالولايات المتحدة وأحداث ١٦ ماي الأليمة ، لمصادرة الحريات والحق في التفكير والتعبير والحق في الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف ، وهي قبل أن تكون بالنسبة لنا حقا ، فهي واجبات لن نتخلى عنها مهما كان سعي الاستئصاليين إلى تهديدنا وتخويفنا وتكميم أفواهنا .

في مقاومة الاستبداد الثقافي للأقلية

هل نحن في حاجة إلى نظام أخلاقي جديد؟

تابع المشاهدون المغاربة في حلقة من حلقات برنامج: «مباشرة معكم» تحت عنوان عجيب وغريب هو النظام الأخلاقي للمجتمع المغربي نتمنى صادقين أن يكون من بنات أفكار القسم ، وألَّا يكون عنوانا أو مقدمة لهجوم جديد بسرعة أخرى وبأسلوب جديد ، خاصة وأن المرء لا يكاد يصدق براءة ما يعرفه المغرب في السنوات الأخيرة في بعض الوسائل الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية ، من تجاسر متزايد على اللغة وعلى الأخلاق ، وعلى الشعائر والمشاعر ، تحت عنوان محاربة الطابوهات تارة ، وباسم الفن تارة أخرى ، وباسم الحرية والحداثة تارة ثالثة خاصة وأن القادم من الأجندة في هذا المجال يحمل مزيدا من الكوارث منها الحرب على اللغة العربية ، والضغط على العلماء لمزيد من السكون والانسحاب وتحويلهم إلى أداة لتبرير بعض السياسات والمخططات العالمية لزرع أقليات دينية عبر أدوات التنصير بدعوى التعدد والتسامح الديني .

ومن الإنصاف أن نقول مكتفين بالحكم على الظاهر والله يتولى السرائر : إن البرنامج أورد المصطلح المذكور في شكل تساؤل إعلامي بريء: «هل نتجه نحو نظام أخلاقي جديد» .

فباستعادة «الحوار» الذي عرفه البرنامج وتدخلات المشاركين فيه الذين اختيروا بعناية لتمرير رسالة واضحة استاء منها المشاهدون ـ باستثناء الأستاذ

عبد الإله بنكيران الذي يبدو أنه جيء به كي يحاكم من خلاله ما يمثله من «نظام أخلاقي قديم» ، نجد أن البرنامج قد تحول إلى مناسبة لإدانة سكان القصر الكبير وإدانة النظام الأخلاقي الذي درج عليه المغاربة ونشؤوا عليه، أي إدانة نظام مستمد من النظام الأخلاقي الإسلامي رغم بعض عيوب التطبيق والقصور فيه ، إلا أنه من حيث العموم لا يزال يحفظ لحمة المجتمع وتماسك الأسرة ويشكل مصدر مقاومة لكثير من آفات الحضارة المعاصرة والعولمة الغازية .

الخلاصة الثانية التي يمكن أن يخرج بها المشاهد أن المشكلة ليست في شواذ القصر الكبير وجرأتهم وحياد الدولة وتأخرها في المبادرة إلى حماية النظام الأخلاقي ، وإنما المشكلة في جماهير القصر الكبير وفي نظامها الأخلاقي الذي جعلها قابلة كي تستدرج بهذه السهولة إلى «توظيف سياسوي» ، وفي ذلك احتقار للنظام الأخلاقي الذي تربى عليه المغاربة منذ قرون واحتقار لذكاء المغاربة وعقول ساكنة القصر الكبير .

وإذا تركنا هذا الخروج الإعلامي المفاجئ الذي ينطبق عليه المثل العربي القائل: «صمت دهرا ونطق كفرا» فإن السؤال الذي يمكن أن يطرح هو: هل نحن باعتبارنا بلدا مسلما ، وفي دولة أمير المؤمنين سليل الدوحة النبوية ، وباعتبارنا من أبناء الأمة الإسلامية المنتسبة إلى رسول الله ﷺ الذي أخبر بأن جوهر رسالته أخلاقي وإتمام لمحاسن النظام الأخلاقي الذي جاءت به الرسالات السابقة ، والذي كان من آخر ما تلا علينا من القرآن : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣] ،

والذي نقرأ في القرآن المنزل عليه : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم:٤] ، ونقرأ فيه أيضا أنه ينبغي أن يكون إسوتنا باعتباره قد جاء بمكارم الأخلاق وأتمها وأعظمها وأنه كان هو النموذج الحي والمثال الواقعي عليها ، أقول: إن السؤال الذي يطرح بعد ذلك هو: هل نحن في حاجة إلى نظام أخلاقي جديد؟ وهل لهذا السؤال الذي طرحه معدو برنامج «مباشرة معكم» محل وموقع في العالم الإسلامي وفي بلد إسلامي مثل المغرب؟ هل نحن بحق في حاجة إلى إعادة اختراع العجلة في مجال الأخلاق؟ وهل المشكل في انتهاء صلاحية النظام الأخلاقي المغربي المستمد من الإسلام أم في انتهاء صلاحية خطاب الذين يسعون إلى جر المجتمع المغربي إلى التصالح مع الفاحشة والشذوذ ، بدعوى الحداثة والتقدم وحرية الاعتقاد إلى الحد الذي جعل بعض المتدخلين يضعون شواذ القصر الكبير في مرتبة شهداء حرية الفكر مثل ابن رشد؟

كان من الممكن دائما أن تتلمس لبعض الحداثيين أو الحقوقيين أو الليبراليين الجدد الذين أطل علينا بعضهم من خلال البرنامج ، وفضحوا أنفسهم أمام ملايين المشاهدين ، عذر فيما يذهبون إليه ، فنحن نرى فعلا عدة مظاهر من التخلف الفكري والاجتماعي والاقتصادي والاستبداد السياسي تجعلنا نتفهم جنوح البعض بحسن نية أو بسوء نية أو بسوء فهم أو بهما معا نحو حداثة متطرفة أحيانا وإلى لائكية مغالية .

الغلو أو التطرف أحيانا إنما هو رد فعل لحالة من الجمود والركود ومن ثم فله بعض الفوائد في التنبيه إلى العيوب والرجوع إلى الوسطية المفقودة ، وتلك إحدى قوانين الحراك الاجتماعي التي تقول: إن الغلو والتطرف يحركان

التاريخ في حين أن الوسطية والاعتدال هي التي تصنعه وتحافظ على توازن سيره .

لكن أن تصل الجرأة إلى إعلان حرب على أهم عنصر من عناصر القوة في مجتمعاتنا رغم كل العيوب والنواقص في التطبيق ، أي على نظامها الأخلاقي والقيمي والذي به يمكن أن تكون إضافتنا النوعية إلى الحضارة الإنسانية فذلك أمر يترك الحليم حيرانا .

لقد كان الشذوذ موجودا دوما في المجتمعات لكنه كان شذوذا أي استثناء من القاعدة . فهو لم يسع في يوم من الأيام أن يفرض نفسه كجزء من النظام الأخلاقي ، ولم تكن له إذاعات ومجلات وقنوات ودعوات منظمة ولوبيات مساندة ، وشبكات دولية وتغطية حقوقية تدافع عنه باعتباره حقا من حقوق الإنسان .

الجديد اليوم أن البعض يريد تطبيعه وتحويله إلى جزء لا يتجزأ من النظام الأخلاقي . يريدون أن يتحول النظام الأخلاقي الإسلامي الذي ارتضاه الله إلى حالة الاستثناء وأن ينزوي كي يتحول إلى شأن فردي وهو أمر مستحيل في المجتمعات الإسلامية . مستحيل دينا لأن الدعوة إلى الشذوذ وإشاعته والمجاهرة به أكبر من الشذوذ ذاته .

من جهة أخرى وحفاظا على النظام الأخلاقي العام ، وحفاظا على حق الجماعة الذي هو مقدم على حقوق الأفراد ، وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إحدى خصائص هذه الأمة التي تضمن خيريتها الأخلاقية وتميزها ، ومصدر ما يمكن أن تقدمه من إضافة نوعية في عالم معاصر مفتقد للروح

والمعنى ، وفي عالم يتزايد إفلاسه في مجال القيم ، ويتأكد فقره المدقع في عالم الأخلاق . وحفاظا على الحق العام وجب أن يواجه القانون بصرامة محاولة الشذوذ فرض قانونه على المجتمع . والذين نصبوا أنفسهم مدافعين عن حق الشواذ كأفراد كان أولى بهم أن ينصبوا أنفسهم مدافعين عن حق الجماعة التي هي في نهاية الأمر مجموعة أفراد ، ودون ذلك فإن السنن الكونية ستسري علينا كما سرت على الأمم السابقة ، فالإفلاس الأخلاقي والتطبيع مع الفاحشة وظهورها والسعي إلى إظهارها أي جعلها قانونا سائدا مع السكوت عنها ، وسلوكا يقوم عليه النظام الأخلاقي الذي يسمونه جديدا ، مصدر لشر مستطير ولأوبئة اجتماعية وجسدية واجتماعية ، ومصدر غضب إلهي لقوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ ﴾ [الأنفال:٢٥] ، وقوله ﷺ في حديث السفينة وهو يصف العلاقة بين القائم في حدود الله والواقع فيها : «**فإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا وإن تركوهم هلكوا وهلكوا جميعا**» (١) .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلۡفَٰحِشَةُ فِي ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾ [النور:١٩] .

وقوله ﷺ : «**وما ظهرت الفاحشة في قوم يعمل بها فيهم جهارا إلا ظهرت فيهم الأمراض والأوجاع التي لم تكن في أسلافهم**» . فلننظر أي نظام أخلاقي نريد؟ ولنقل للناس بصراحة هل انتهت صلاحية النظام الأخلاقي المغربي المستمد من الإسلام حتى نبحث عن نظام أخلاقي جديد؟

---

(١) رواه البخاري في صحيحه والترمذي.

في مقاومة التغليط الثقافي

الإبداع الثقافي بين الحرية والمسؤولية

يظن البعض ممن يسيئون فهم الدين ويسيئون إليه سواء من أنصاره الجاهلين أومن خصومه الإيديولوجيين الحاقدين ، أن الدين مضاد لقيمة الحرية عامة وحرية التعبير والإبداع خاصة .

ويروج البعض الآخر أن الأحزاب والحركات التي تنطلق من المرجعية الإسلامية إذا تسلمت السلطة أو شاركت فيها ستصادر الحريات الفردية الجماعية ، وتفرض الحجاب على النساء وتلزم الرجال بإرخاء اللحى ، وتطلق في شوارعهم «المطوعية» للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ملغية بذلك دور المؤسسات وسلطة القانون وسلطة القضاء ، ومتدخلة بذلك في الحريات الفردية والأذواق الخاصة .

هذه الصورة الكاريكاتورية ـ وإن كانت موجودة عند بعض مجموعات الغلو والتطرف والتي لا تمثل السواد الأعظم في الحركة الإسلامية المعاصرة ـ منافية لطبيعة الدين وروحه ولمعنى الشريعة ومقاصدها . كما أنها تتغذى من عدة أخطاء في فهم العلاقة بين الشريعة والقانون ومجال كل منهما ، وللعلاقة بين مجال الفقه ومجال القضاء ، وبين الفتوى باعتبارها رأيا في الدين وبين الفتوى حين يأخذ بها السلطان أو القاضي حيث تنتقل من مجال الرأي الفقهي إلى مجال القاعدة أوالنص القانوني بناء على قاعدة: «حكم الحاكم يرفع الخلاف» ، وبين الحكم القضائي باعتباره تكييفا لنص قانوني وتنزيلا له على

حادثة معينة خالف صاحبها القانون ، حادثة محددة في الزمان والمكان .

كما تتغذى من أخطاء في فهم للعلاقة بين السلطة القضائية والسلطة التنفيذية ، ولطبيعة الدولة في التصور الإسلامي التي هي في الأصل دولة مدنية إنسانية وليست دولة دينية لاهوتية، ولدور القانون وسلطة القضاء فيها ، وعلاقة ذلك بممارسة الحريات وحمايتها وضمان أن تمارس في إطار من المسؤولية . وفيما يلي بيان مقتضب لذلك:

أولا: مفهوم الدين وقيمة الحرية :

بالرجوع إلى مفهوم الدين في التصور الإسلامي نجد أنه من أكبر مجالات تحقيق حرية الإنسان كما يؤكد ذلك الأستاذ علال الفاسي انطلاقا من الاستشهاد بقوله تعالى : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البينة:١] .

فالأنبياء والرسل تبعا لذلك إنما جاؤوا لتحرير البشرية وليس لاستعبادها باسم الدين ، فاستعباد الناس باسم الدين هو عين الكفر بعد الإسلام كما يتضح في الانتقاد الشديد الذي يوجهه القرآن الكريم للذين اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ، في قوله تعالى : ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُواْ عِبَادًا لِّي مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:٧٩، ٨٠] .

وهذا المعنى الانعتاقي لمفهوم الدين كان واضحا عند الصحابة وعند المسلمين على طول التاريخ ، وعند الشعوب التي اعتنقت الإسلام عن اقتناع كامل حين

وجدت فيه سبيلا للتحرر من كل الألوهيات الزائفة ، وهو المعنى الذي قرره الصحابي الجليل ربعي بن عامر أحد القواد في جيش القادسية ، حين دخل على رستم قائد بلاد فارس ، حين سأله رستم: ماذا جاء بكم؟ ومع ربعي رمح مثلَّم وثوب ممزق ، وفرس كبير معقور ، قال: ماذا جاء بكم ويضحك رستم ووزراؤه معه ، جئتم تفتحون الدنيا بهذا الفرس المعقور والرمح المثلِّم والثوب الممزق؟! قال ربعي في الحوار:"إن الله ابتعثنا لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة ، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام» .

الدين في أصله إذن رسالة تحررية ، والأديان السماوية في أصلها إنما جاءت من أجل تأكيد الحرية الإنسانية وليس من أجل سلبها . يتبين ذلك من خلال الأمثلة التالية:

ـ تقرير الإسلام لمبدأ حرية العقيدة كما تنص على ذلك القاعدة المتضمنة في قوله تعالى : ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة:٢٥٦] ، فجوهر الدين قائم على أساس الإيمان والاقتناع لا على أساس الإكراه والسيطرة كما في قوله تعالى : ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ﴾ [الغاشية:٢١، ٢٢] .

ـ لا إكراه في العقيدة وفي الشريعة والأخلاق من باب أولى .

فإذا كان مبدأ لا إكراه في العقيدة هو المبدأ الذي يؤسس لحرية الاعتقاد فمن باب أولى أن يقول الإسلام بمبدأ لا إكراه في الشريعة في الأخلاق ، وأن يكرس تبعا لذلك مبدأ سيادة الأمة ومبدأ سيادة القانون ومن دلائل ذلك:

ـ إن الأحكام التشريعية لم تتنزل في مكة أي أنها لم تتنزل على مجتمع غير مؤمن بالعقيدة الإسلامية وإنما في المدينة أي على مجتمع قابل لها مؤمن

بأحكامها ، مستعد طوعا كي تطبق عليه . وذلك يعني أن الشريعة الإسلامية لا تفرض على مجتمع غير مؤمن بها ولا تفرض أحكامها الكلية أو التفصيلية على الفرد أو الجماعة بقوة السلطة . الشريعة لا تحكم ولكن تُحَكَّم . إن إلزام الفرد أو المجتمع بأحكامها في هذه الحالة لا ينفع صاحبها دينيا ، ذلك أن من مقتضى الإيمان الرضا بحكم الشريعة والاستسلام لها وذلك لا يكون إلا بقناعة الفكر واطمئنان الفؤاد ، بينما الإلزام يفقد الدين حقيقته وجوهره من حيث أنه عبادة أي رضا واستسلام متحرر عن كل قيد .

ثانيا : قيمة الحرية في ضوء العلاقة بين الشريعة والقانون :

من الأخطاء الكبرى التي يرتكبها بعض المنتسبين إلى بعض الحركات الإسلامية ويستغلها بعض المغرضين من خصومهم الخلط بين مجال الشريعة ومجال القانون ، أي حينما يسعون إلى جعل الشريعة قانونا جافا لا يراعي أحوال الناس ولا يأخذ بعين الاعتبار الطابع الطوعي للتعامل مع الشريعة ـ أي الطابع القائم على الرضى والاستسلام .

فإذا كان من المقرر في المجتمعات الإسلامية أن تكون الشريعة هي المصدر الأسمى للقانون ، فإنه ينبغي التأكيد ـ رغم ذلك ـ على التمايز بينهما من حيث الطبيعة والمجال . وبيان ذلك على الشكل التالي:

ـ إن الشريعة تضع في الغالب المبادئ والأحكام الكلية ، وهي ترتبط بالضمير الديني ، وهي بهذا المعنى ثابتة وصالحة في أصولها الكلية ومقاصدها العامة وأحكامها التوقيفية ـ وهي قليلة ـ بينما القانون المستمد من الشريعة عمل بشري وضعي قابل للتغير .

ـ الشريعة تضع الأحكام والمبادئ العامة ومجال استنباطها هو الفقه ، بينما القانون ينزل تلك الأحكام على الواقع البشري في زمان ومكان معينين بعد أن يصدر عن هيئة مخول لها حق التشريع .

ـ الشريعة تحرم أو تحلل ، والتحليل والتحريم مبنيان على الإيمان والضمير الإنساني ، بينما القانون يمنع أو يجيز أو يرخص ، ومجاله هو العلاقات الإنسانية المنظمة في إطار التشريع الصادر عن سلطة لها صلاحية تخولها إياها الأمة التي هي مصدر السلطات ، وهو ما يعرف بسيادة الأمة في الفكر السياسي . فالقانون يحدد الضوابط التي تحكم العلاقة بين الناس . ومعنى ذلك أن سلطة الدولة لا تتدخل فيما له علاقة بالضمير الديني وبالإيمان ، ولكنها تتدخل في إطار ما له علاقة بالقانون .

وحتى إذا تدخلت ففي حدود ما له صلة بالمجال العام أو الآداب العامة أو الأخلاق العامة ، التي لها صلة دون شك في ظل المجتمعات الإسلامية من حيث المرجعية بالدين والإيمان والأخلاق كما يتصورها ويحث عليها الدين .

تبعا لذلك فإذا كان الأصل في الشريعة هو الشرع أي أن أصل أحكامها ومبادئها الكلية يوجد في الوحي ، فإن الأصل في القانون هو الوضع بما في ذلك القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية ، لكنها ـ رغم مرجعيتها الدينية ـ فهي في النهاية تبقى عملا وضعيا بشريا واجتهاديا لا يكتسب القداسة من مجرد انتسابه أو استنباطه من الشريعة .

ويتبع ذلك أنه إذا كانت سلطة الإلزام بالشريعة هي الإيمان الديني الطوعي ، فإن سلطة الإلزام بالقانون هي أولا وقبل كل شيء سلطة الدولة

القائمة على تنفيذ القانون (قضائية كانت أم تنفيذية أو رقابية) . وذلك يعني أنه حتى لو كان مصدر القانون مستنبطا من الشريعة فإنه لا يستمد سلطته الإلزامية من الناحية السياسية والتطبيقية إلا بعد اعتماده من أولياء الأمر سواء كانوا سلطة تشريعية أو قضائية أو تنفيذية حسب الحالة .

- يستتبع ذلك قاعدة أخرى وهي أن الشريعة تُحكَّمُ ولا تَحْكُمُ . ولذلك فإن الشريعة لا تلزم إلا المسلمين المؤمنين بها ، ولا تنفع إلا من استسلم لها برضا واقتناع كاملين لقوله تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء:٦٥] ، ولذلك تقر الشريعة ويقر الفقه الإسلامي ، كما ينبغي أن يتضمن التشريع والقانون مقتضيات من أجل حماية الحقوق الخاصة بأهل الديانات الأخرى تستثني ما له علاقة بمعتقدهم وبشعائرهم وعاداتهم الدينية ، بينما وجب أن يكونوا سواسية فيما دون ذلك .

يقول الدكتور فتحي عثمان: «وقد ذكر الفقهاء أن أهل الذمة» إذا تشاجروا في دينهم واختلفوا في معتقدهم لم يُعارَضوا فيه ولم يُكفوا عنه ، وإذا تنازعوا في حق وترافعوا فيه إلى حاكمهم لم يمنعوا منه ، فإن ترافعوا فيه إلى حاكمنا حكم بينهم بما يوجبه دين الإسلام وتقام عليهم الحدود إذا أتوها . ومن نقض منهم عهده أبلغ مأمنه ثم كان حربيًا . ولأهل العهد إذا دخلوا دار الإسلام الأمان على نفوسهم وأموالهم» [(١)] .

---

(١) فتحي عثمان، من أصول الفكر السياسي الإسلامي.

ثالثا: قيمة الحرية في علاقتها بمبدأ سيادة القانون :

ومبدأ سيادة القانون ذو شقين: الشق الأول هو أنه لا منع إلا على أساس القانون ، وهذه القاعدة مستمدة في أصولها التصورية من قوله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥] ، ومن قوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥] .

ومعنى ذلك تقرير مبدأ مسؤولية الإنسان في ممارسته لمبدأ الحرية وتقرير استعداده عن تبصر لتحمل ما يمكن أن يترتب عن مخالفة القانون من تبعات اجتماعية وقانونية .

أما الشق الثاني فهو أن الناس سواسية أمام سلطة القانون بغض النظر عن موقعهم الاجتماعي أو لونهم أو جنسهم أو نسبهم أو موقعهم من السلطة .

ويجد هذا المبدأ أصله في قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء:١٣٥] ، وفي قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ﴾ [المائدة:٨] .

وفي قول الرسول ﷺ حين جاء أسامة يستشفع لديه في عدم إيقاع الحد فاستنكر ذلك وصاح قائلا: «**يا أسامة ، تشفع في حدّ من حدود الله؟ إنما أهلك مَن كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الوضيع**

أقاموا عليه الحد ، والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها» [١] .

ودلالة هذا الشق الثاني هو أن الناس في ظل مجتمع تسود فيه سيادة القانون ولا يستخدم فيه القانون بطريقة تمييزية أو للحد من حريات البعض والسكوت عن خرق الآخرين له يولد احتراما أكبر للقانون ولا قانون إلا بالتقنين والتشريع ، والتشريع عمل إنساني أي هو من شأن عمل المؤسسة التشريعية المنتخبة من لدن الأمة باعتبارها مصدر السيادة ، في حين أن الحكم الفقهي يبقى رأيا فقهيا ولا يصبح ملزما إلا إذا صدر عن مؤسسة تشريعية . لكن من الواضح أن التشريع في ظل سيادة الأمة المسلمة سيبقى مرتبطا في أهم مصادره بالشريعة الإسلامية في أحكامها الكلية ومقاصدها العامة . فالأمة المسلمة لن تمارس سيادتها إلا في إطار اقتناعها الديني وانتمائها الحضاري وضمن نطاق هويتها المنصوص عليها في الدستور باعتباره القانون الأسمى .

وبناء على ذلك ، وحيث أن الأصل هو الحرية فلا يجوز تقييدها إلا بقانون وليس على أساس مزاج فردي ، والقانون لا يقيد الحرية إلا إذا كان هناك تعسف في استخدامها أو اعتداء باسمها على حقوق وحريات الآخرين ، أي إلا إذا تحولت الحرية إلى نقيضها .

القانون يحمي الحرية وينظم ممارستها ومجال تدخله هو العلاقات الجماعية بين الناس وليس ضمائر الناس أو سرائرهم ، فذلك هو مجال الدين ومجال توجيهاته الخلقية وأحكامه الشرعية .

رابعا: مبدأ سيادة القضاء والفصل بين السلطات ضمان لقيمة الحرية :

وبالتأمل في مقاصد الشريعة وأحكامها وفي التجارب التاريخية الإسلامية

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

نلاحظ أن مبدأ استقلال القضاء مبدأ أساسي في المنظومة الفقهية والتشريعية وفي التجربة الحضارية الإسلامية . وفي هذا المبدأ ضمان لعدم طغيان الحاكم باسم الشرع أو الدين أو المصلحة العامة .

وجب التمييز أيضا بين الحكم الفقهي أو الفتوى التي تبقى رأيا دينيا عاما لا يحمل طابع القانون الملزم ، وبين الحكم الفقهي والفتوى حينما يأخذ بهما ولي الأمر أو تأخذ بهما مؤسسة تشريعية مخول لها حق التشريع ، بناء على القاعدة الفقهية القائلة: أن حكم الحاكم يرفع الخلاف .

أما الانتقال من مستوى القانون إلى مستوى الحكم أو التنزيل على المعين ، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بعقوبة ، أي إذا كان ذلك المعين قد خالف هذا القانون ، فإن المخول في ذلك ليس هو الفقيه أو الحاكم وإنما القاضي . كما أنه لا يجوز للحاكم أن يأمر بتطبيق حكم معين إلا إذا صدر عن هيئة قضائية مستقلة وبعد محاكمة عادلة تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة .

ومن هذا المنطلق أيضا لا يجوز للأفراد أن يصدروا أحكاما ولا فتاوى ولا أن ينفذوا ما قد توحي به بعض الفتاوى من أحكام ، فالفتوى حكم فقهي عام يصدر أولا عن جهة معتبرة ومؤهلة مصداقا لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ ﴾ [النساء:٨٣] .

أما تنزيل الفتوى على المعين فيحتاج إلى عمل قضائي . ومعلوم أن عدم التمييز بين هذين المستويين هو الذي كان سبب خلاف عميق بين إيران وبين بريطانيا حين كان الخميني قد أصدر فتوى بإهدار سلمان رشدي ، حيث أقنع

الإيرانيون البريطانيين أن الفتوى مجرد رأي ديني ، وأنها لا تصبح ناجزة إلا بصدور حكم قضائي . وهو ما كان قد أورده الكاتب المصري الكبير الأستاذ حسنين هيكل في أحد مقالاته المطولة التي سبق أن نشرت في أحد أعداد مجلة دفاتر سياسية .

وحتى في حالة صدور حكم قضائي فإن تنفيذه والأمر بتنفيذه يبقى بيد السلطة التنفيذية ، وتنفيذ الأحكام من الأفراد يعتبر اعتداء على الصلاحيات التنفيذية ويستوجب عند الفقهاء تعزيرا ، وتنفيذ الأحكام من قبل الأفراد يعتبر في المصطلح الفقهي: «افتياتا» : وتعريفه عند الفقهاء هو الاستبداد بالرّأي ، والسّبق بفعل شيءٍ دون استئذان من يجب استئذانه ، أو من هو أحقّ منه بالأمر فيه ، والتّعدّي على حقّ من هو أولى منه .

بناء على ذلك قرر الفقهاء أنّ الّذي يقيم الحدّ هو الإمام أو نائبه ، سواءٌ كان الحدّ حقًّا للهّ تعالى كحدّ الزّنى ، أو لآدميٍّ كحدّ القذف ، لأنّه يفتقر إلى الاجتهاد ، ولا يؤمن فيه الحيف ، فوجب أن يفوّض إلى الإمام . كما قرروا أنّه لا يجوز استيفاء القصاص إلاّ بإذن السّلطان وحضرته ، لأنّه أمرٌ يفتقر إلى الاجتهاد ، ويحرم الحيف فيه فلا يؤمن الحيف مع قصد التّشفّي ، ومع ذلك فمن استوفى حقّه من القصاص من غير حضرة السّلطان وإذنه يعزّر عند الجمهور لافتياته على الإمام كما تقول لغة الفقهاء [١] .

خامسا: الرقابة الحقة في التصور الإسلامي هي أولا رقابة ذاتية أخلاقية بالأساس :

وتطبيق هذا المبدأ في الممارسة المعاصرة أي في مجال حرية الإبداع أو حرية

(١) انظر تفسير القرطبي ، ٢/ ٢٣٧.

التعبير معناه أن تسود رقابة الضوابط المهنية في حالة حرية التعبير في مجال الصحافة ورقابة النقد الأدبي والفني والسينمائي والمسرحي ، وفي المقام الثاني رقابة الذوق العام التي يمارسها المجتمع بمختلف أساليب التعبير السلمية من أجل الدفاع عن أسسه الأخلاقية وآدابه العامة ، ورقابة النقد المعرفي في مجال الفكر (تجربة الحضارة الإسلامية وأدبيات المناظرة والجدل الكلامي) . وتأتي بعد ذلك كله الرقابة القانونية ، ومعناها تشريع القوانين التي تحفظ الحق العام والآداب العامة ، وتضمن حق الجماعة بأكملها ، وتتصدى لكل أشكال الإرهاب الفكري التي تمارس باسم الدفاع عن الحريات الفردية .

سادسا: جدل قيمة الحرية وقيمة المسؤولية :

من خلال ما راكمته التجربة الإنسانية سواء عبر الممارسة أو عبر التأمل الفلسفي أو التراث القانوني الإنساني والقانون الدولي المعاصر تتضح مجموعة من الحقائق والمبادئ منها:

ـ مبدأ الفصل بين الشريعة والقانون حيث إن الشريعة هي مجال الأحكام في حين أن القانون هو مجال التشريع والتقنين .

ـ مبدأ الفصل من جهة بين مجال القانون الذي هو نتاج لمختلف الآليات التشريعية ومجال القضاء الذي هو الذي هو مجال تنزيل القانون على النوازل المختلفة وعلى الحالات الفردية ، ومن جهة ثانية بين سلطة القضاء والسلطة المخولة بتنفيذ الأحكام القضائية (الفصل بين السلطات) .

ـ مبدأ الملاءمة بين حق الفرد (قيمة الفرد)وحق الجماعة (قيمة الجماعة) ، فحرية الإبداع مضمونة ما لم تصدم حرية الآخرين ، وتطبيق ذلك في مجال الصحافة يتولد عنه مبدأ آخر هو مبدأ الملاءمة بين الحق في الخبر وحرية التعبير

والحق في حماية الحياة الخاصة .

وهذا المبدأ يجعل الصحفي نفسه والاجتهاد القضائي والفاعلين في المشهد السياسي أمام معادلة صعبة لإقامة توازن بين هذين الحقين المتعارضين ويفتح مجالا واسعا لنقاش مهني وقانوني وأخلاقي وقضائي يعيد نقاشا فلسفيا لم يتوقف منذ عهود حول إشكالية الحرية وحدودها أي أين تبدأ وأين تنتهي وعلاقتها بالمسؤولية .

وفي نظرنا فإن الحسم في اتجاه القول بمفهوم مطلق لقيمة الحرية أو القول بالحرية المطلقة غير المنضبطة بقيد هو مفهوم طوباوي متجاوز ، إذ الصحفي يبقى بشرا يأكل الطعام ويمشي في الأسواق ، كما أنه لا يمكن التسليم مطلقا ببعض التبريرات التي تلجأ إلى مفهوم المصلحة الوطنية العليا أو تستخدم مفهوم المقدس فزاعة من أجل التقييد من حرية الصحافة . ولذلك نعتبر أن المبدأ العام ينبغي أن يكون هو تعزيز حرية التعبير وتحصينها في الوقت نفسه بمجموعة من الضوابط الخلقية والمهنية والقانونية والقضائية والثقافية والذوقية ، ومن هذه الضوابط:

ـ الضوابط القانونية: الكفيلة بحماية الحياة الشخصية أي بالجوانب التي لا تتعلق بالجوانب ذات الصلة بالمسؤوليات العامة أو الجانب العام من الشخصية .

والقانون الدولي في مجال حرية التعبير واضح . فالشرعة الدولية لحقوق الإنسان تربط بشكل كبير بين هذا الحق وما يترتب عليه من التزامات كما هو الشأن في المادة ١٩ من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية» في

فقرتيها الأولى والثانية على:

«١ـ لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة .

٢ـ لكل إنسان حق في حرية التعبير ، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود ، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها» .

والفقرة الثالثة من نفس المادة تؤكد أيضا ما يلي:

«تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة . وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم .

ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة» .

بالإضافة لذلك فإن الفقرة الثانية من المادة ٢٠ تؤكد على أنه: «تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف» .

والمادة ١٩ أيضا تؤكد على حق الدول في إصدار قوانين لحماية الآداب العامة ، وهو ما يتعارض مع الاعتقاد السائد أن الصورة الدولية لحقوق الإنسان تدعو للانحلال ، ولإباحة الزنى رغم أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد أن «الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع ، ولها حق

التمتع بحماية المجتمع والدولة» .

كما تنص المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه «لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو في شؤون أسرته أو مسكنه أو مراسلاته ، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته . ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات» .

وفي كل الحالات ينبغي أن تبقى للقضاء الكلمة النهائية في تقرير ما إذا كانت ممارسة بعض الحريات مضرة بحريات الآخرين . ونقصد بذلك أن يكون القضاء المرجع الوحيد في تقرير ما إذا كان الصحفي قد اخترق الحياة الخاصة واعتدى عليها أو ارتكب جريمة من جرائم النشر ، ونقصد بذلك القضاء المستقل ، والقضاء المتخصص نظرا لخصوصية جرائم النشر وتداخل الحق في الخبر والتباسه مع قضية القذف .

وفي كل الحالات ينبغي أن تبقى للضوابط الأخلاقية والمهنية في حالة الصحافة الكلمة الأولى ، فسلطة هذه الضوابط ينبغي أن تكون أكبر من سلطة الضوابط القانونية إذ هي التي من شأنها أن تضمن التوفيق الخلاق بين قيمة الحرية وقيمة المسؤولية .

*****

في مقاومة ثقافة التطبيع (٣/١)

﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ ﴾ [المائدة:٥١] .

التطبيع الثقافي من أخطر أنواع التطبيع لأنه محاولة لاختراق الإرادة ومسح الذاكرة ، وقطع الصلة بين الأجيال وضرب تضامنها التاريخي في حمل أعباء الرسالة وفي مواصلة الكفاح من أجل إنجاز الأهداف وتحقيق المثل العليا . التطبيع الثقافي أخطر من التطبيع السياسي لأن هذا الأخير قد يكون انكسارا ظرفيا من الحكام أمام إرادة خصوم الأمة في حين أن التطبيع الثقافي هو محاولة تسلل إلى الفكر والوجدان من أجل إعادة صياغتهما .

التطبيع الثقافي أخطر لأنه محاولة لقلب المفاهيم وذلك يؤدي إلى خيانة للعقيدة والتاريخ والحضارة والثقافة والتنكر للانتماء والانسلاخ عن الهوية والاستعداد للذوبان المطلق في هويات أخرى والانخراط في مشاريع تستهدف الأمة والإنسان والأرض والكيان . التطبيع الثقافي تسويغ «معرفي» وفكري لمصافحة خصومنا الملوثة أيديهم بدمائنا ولتبادل المودة مع المسؤولين عن جراحنا ونزيفنا . التطبيع الثقافي مسكن يخدر عقولنا وأحاسيسنا حتى نكف عن التألم ، وحتى يتغير شعورنا فنرى في جلادنا منقذنا ومخلصنا ، ونقبل أن يصبح لعصابات السفاحين موطئ قدم في أراضينا ونرضى أن نلتحف السماء وننام في العراء من أجل أن يسكن سارقنا في حينا ويدفأ في بيتنا ودارنا .

التطبيع استعداد لنسيان تاريخ كامل من الإجرام في حق أمتنا وهو تسويغ

لإلقاء يد التعاون إلى أعداء ديننا وعقيدتنا الذين أخرجونا من ديارنا وذبحوا شيوخنا ونساءنا في دير ياسين . . . وغيره من معاقلنا ، وأحرقوا أقصانا وداسوا بيت مقدسنا . التطبيع استعداد كي نسلم لمن ذبحونا وقتلونا وبسطوا ولا يزالون أيديهم وألسنتهم بالسوء إلينا . ودون شك فإن التطبيع لم يفعل فعله إلا حينما تغير شيء جوهري فينا: وحينما لم نعد نحن هم نحن ، أي حينما تنكرنا لهويتنا وديننا ولم تعد قضية عشرات الأجيال من المسلمين الذين سبقونا هي قضيتنا .

والتطبيع لم يكن ممكنا إلا بفعل الاختراق فينا أي حينما أصبح كثير منا يسمون بأسمائنا لكن قلوبهم ليست قلوبنا وقبلتهم ليست هي قبلتنا . لم يكن التطبيع ممكنا في صفنا إلا عندما ظهر فينا من لم يعد يكترث بنداء الله في قرآننا الذي يحذرنا من خصومنا كما في قوله تعالى :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١﴾ إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُواْ لَكُمْ أَعْدَآءً وَيَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّواْ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة:١، ٢] .

التطبيع بهذا المعنى انتقال من ضفتنا إلى الضفة الأخرى ، أن نتنكر للدين والهوية والتاريخ والحضارة ، إذ لا شيء من ذلك قد أصبح له أثر في تحديد تصورات ومواقف الذين يهرولون نحو خصومنا وإنما هي الهزيمة النفسية التي تحدد تلك التصورات في المواقف والرغبة في أن ينالوا رضى وعطف من

حذرنا ربنا من أن نواليهم ونسارع فيهم . ولذلك يصدق فيهم قوله تعالى :

﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُوا۟ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَـٰدِمِينَ ﴾ [المائدة:٥٢]

وهي آية رأينا لها بالأمس مصداقا في عملاء بني صهيون من عملاء الكيان الصهيوني وعناصر جيش لحد إذ جاء الله بالفتح وأصبحوا على موالاتهم لبني صهيون نادمين .

*****

في مقاومة التطبيع الثقافي (٣/٢)

عادة ما ينصرف الذهن عند الحديث عن ثقافة التطبيع إلى ما ينتجه نفر من «المثقفين البائسين» من دعوة للتصالح مع الكيان الصهيوني ، وشتى المحاولات الرامية إلى مسح الذاكرة العربية والإسلامية الموشومة بسكين الغدر الصهيوني الذي عمل في الجسد العربي والاسلامي تقطيعا وتجريحا . مسحها من ذلك التاريخ المكتوب بالدم العربي والاسلامي عن طريق رفع دعاوي « السلام» وبناء منطقة « شرق أوسطية» هكذا يقول المصطلح التطبيعي- تتكامل فيها «العبقرية اليهودية» بـ« المال العربي» حتى يعم «الرخاء» شعوب المنطقة ، وتقوم « الجنة» على أرضها .

ولدعاة ثقافة التطبيع صلة نسب قوية مع بعض أدعياء «الحداثة» و«العقلانية» وممن يسمون أنفسهم بـ«الليبراليين الجدد» إذ يصور هؤلاء خطابات المقاومة على أنها خطابات عدمية و«ظلامية» و«رجعية» لا تجيد التحليل الموضوعي للواقع الملموس ، ولا تأخذ بعين الاعتبار تغير موازين القوى ، ولا تستطيع أن تربط الجسور مع « قوى السلام» داخل الكيان الصهيوني .

و«التطبيع السياسي» الذي سبق إليه حكام المنطقة ، ليس سوى صورة من صور التطبيع ، وربما قد لايكون هو الجانب الأخطر في القضية بدليل أن توقيع اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني لم يترتب عنها تطبيع أو اختراق صهيوني على أرض مصر العروبة والإسلام . فقد بقيت المقاومة

الشعبية قائمة ، والسفارة الصهيونية في القاهرة محاصرة معزولة . ومن هنا كانت المحاولات القائمة على قدم وساق من أجل التطبيع الثقافي أخطر في مداها ونتائجها إن قدر لها أن تنتج وتدمر .

وتنبغي الإشارة إلى أن عمليات التطبيع الثقافي ليست وليدة العقدين الأخيرين ، ولا هي عملية ثقافية مواكبة للتطبيع السياسي الذي بدأت خطواته منذ كامب ديفيد وتلاحقت خلال مدريد وأوسلو ووادي عربة ، ولا يمكن حصرها فقط في تلك الأنشطة الثقافية التي تناسلت والزيارات التي تكاثرت في اتجاه الكيان الصهيوني ومنه إلى الدول العربية من لدن بعض الرموز والأسماء « الثقافية» .

إن عمليات التطبيع الثقافي سابقة على التطبيع السياسي من الناحية الزمنية ثم هي أيضا مواكبة له ولاحقة عليه .

وتهمنا هنا بالدرجة الأولى العمليات التحضيرية لمختلف أشكال التطبيع الذي نشاهده اليوم . وهذا يدفعنا إلى الحديث عن صلة ثقافة التطبيع بثقافة الاختراق والبحث في عمليات الاختراق الثقافي التي ترتبت عن الاستعمار الغربي للعالم الإسلامي وما تولد عنها من ظهور نخب ثقافية موالية لمفاهيم الغرب وتصوراته ومناهجه وقيمه المعرفية والحضارية . والدور الذي قامت به هذه الأخيرة في توهين عرى العقيدة والتشكيك في صلاحية أحكام الشريعة لهذا الزمان ، أي التشكيك في أن يكون الإسلام أساسا لبناء حضاري متكامل ، والدعوة إلى تحويل الإسلام إلى شأن فردي محصور في قضايا التعبد الفردي وتوهين المفاهيم الحضارية الإسلامية المنبثقة من القرآن حول طبيعة قضية

فلسطين ، وطبيعة الصراع الدائر حول القدس ، وتوهين مفهوم الانتماء الإسلامي الواسع ، وإحلال مفاهيم الانتماء الوطني الضيق والدولة القطرية المصنوعة بيد الغرب وعلى عينه ، وجعلها قضية عربية ، ثم جعلها قضية إسلامية ثم جعلها بعد ذلك قضية فلسطينية ، ثم جعلها قضية للسلطة الفلسطينية تملك أن تعقد وتبرم وتتفاوض وتتنازل وتفوت حقوق التاريخ والمستقبل ، والشعب والأمة والعقيدة والحضارة ، ينبغي البحث في ذلك كله وغيره مما يضيق المجال عن عده وسرده عن الجذور العميقة للتطبيع السياسي .

إذا أخذنا تلك الحقائق كلها بعين الاعتبار فهمنا لماذا كانت أضعف الحلقات التي نفذ منها التطبيع إلى أمتنا هي الحلقات التي مر منها الاختراق الثقافي . ولماذا كان «بعض من اليساريين» و«التقدميين» و«المناضلين» العرب من أول المهرولين في اتجاه تل أبيب ، ولماذا كان الصوت الإسلامي ممثلا في حماس والجهاد الإسلامي ، والمقاومة الإسلامية في جنوب لبنان من أكثر الأصوات التي لا تزال تقاوم واقع التطبيع وثقافة التطبيع .

*****

في مقاومة التطبيع الثقافي (٣/٣)

الأمازيغ الأحرار والأمازيغاوية المتصهينة .

بكل صفاقة وجرأة شكا بعض المتطرفين المحسوبين على الحركة الأمازيغية إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بلادهم وسعوا في الوشاية بها والاستعداء عليها بـ«تل أبيب» في فلسطين المحتلة [١] .

وبكل وقاحة تفاخر أولئك المتطرفون بأنهم استحقوا الدعوة من تلك المنظمة نظرا لـ«خطاب التسامح والتعايش السلمي الذي يؤطر الحركة الأمازيغية بالمغرب بخلاف العديد من الحركات والتيارات السياسية المتواجدة في المنطقة كالقوميين العرب» .

وبين أعتاب هذه المنظمة التي عقدت اجتماعها تحت شعار باطل هو التسامح ونبذ العنصرية ونشر ثقافة الحوار والاحترام المتبادل والتفاهم ، حرصت بعض الوجوه الأمازيغاوية المتصهينة على دغدغة عواطف بعض الأوروبيين المسكونين بعقدة الذنب التي أفلحت الدعاية الصهيونية في ترسيخها في الضمير الأوروبي تجاه اليهود ، فركزت في مداخلاتها خلال أوراش الندوة على ما سمته بـ«التمييز الذي يطال الهوية والإنسان الأمازيغي واليهودي في الإعلام ، وأشكال الميز والعنصرية التي تتعرض لها المرأة الأمازيغية واليهودية في المغرب ، وكذا حرمانها من اعتلاء بعض المسؤوليات في الدولة ، دون أن ينسوا رفع شكايتهم ضد دولتهم لدى سفراء الدول

(١) نشر هذا المقال بتاريخ ٣ يناير ٢٠٠٨.

الحاضرة في العديد من الجلسات التي عقدت على هامش اللقاء . كما لم ينسوا إطلاق تحذيرات من مخاطر ما سموه مظاهر العنصرية والتمييز تجاه الأمازيغ وغيرهم من الشعوب ، وأن الكتب الدراسية التي أنتجتها وزارة التربية الوطنية حبلى بها .

وبطبيعة الحال فقد حظي أعضاء الوفد المغربي ب «شرف» استقبال من «جنابة» وزيرة الخارجية الصهيونية في مقر وزارتها بالقدس وحظوا بضيافتها في حفل عشاء .

محاولة تماهي هؤلاء مع اليهودي المضطهد في تاريخ أوروبا ـ مع العلم أن اليهود لم يعيشوا في تاريخهم أوضاعا أحسن من تلك التي عاشوها في ظل الحضارة الإسلامية ـ ودغدغة مشاعر الأوروبيين باستخدام مصطلحات التسامح ونبذ العنصرية ونشر الحوار ، والاستظلال بمظلة ندوة تلك هي شعاراتها ، لا يمكن أن تجعلنا ننخدع بالتماسيح المتباكية ، وبالثعالب الماكرة خاصة مع استحضار نوعية المضيف ودار الضيافة ، وحقيقة علاقته بلغة السلام والتسامح ونبذ العنصرية والتمييز . كما لا يمكن أن تجعلنا ننخدع ببريقها ونذهل عن أنه يوجد بينها وبين الحقيقة ما بين السماء والأرض . وكان يكفي أن يطل هؤلاء وهم معلقين بين السماء والأرض من شرفة الطائرة وهي تستعد للهبوط كي يلمحوا جدار الفصل العنصري وقبة الصخرة التي تضرب فيها أشعة الشمس ، فتعكس في عين الرائي مأساة الاحتلال والمعاناة من أبشع رصيد من الكراهية في تاريخ الإنسانية .

إن لقاء يدعي تعزيز الحوار والتسامح ، في استضافة كيان بني منذ اليوم

الأول على الإجرام والقتل والتهجير الجماعي الذي قامت به عصابات الهاجاناه ، وعلى اغتصاب أرض وتهجير شعب بكامله ، ليستوطن على تلك الأرض شواذ الآفاق بناء على أساطير من قبيل شعب الله المختار ، وعلى خطاب تنضح كلماته بكل توابل العنصرية والكراهية والتمييز ، وعلى فكر ديني موغل في التطرف والحقد واستحلال دماء « الأميين» ، والتأكيد أنه ليس على اليهود المتصهينين في الأميين سبيل . إن لقاء من قبيل هذا وفي استضافة دولة هي تلك جدير بأن يقاطع وأن يحذر من أغراضه وأهدافه .

وبما أن الطيور على أمثالها تقع ، فمن الطبيعي أن يهرع عتاة الأمازيغاويين ـ وهم يلتقون في الجوهر مع الرؤية الصهيونية العرقية الشوفينية ـ لطلب رضى إسرائيل . من الطبيعي أن يقع ذلك ، ولم لا وهم يلتقون في الجوهر مع تلك الرؤية التي تتحدث هي الأخرى عن هوية ثقافية عرقية خالصة .

طبيعي أن يستخدموا خطاب التسامح والأولى أن نصفه بخطاب التماسح (من التمساح أي البكاء أثناء الإجرام) .

طبيعي أن يتبجحوا بخطاب الحداثة والديمقراطية وأن يدعوا وصلا بها وهي لا تشهد لهم بذلك ، تماما كما تتبجح إسرائيل بكونها واحة الديمقراطية في صحراء الاستبداد وجزيرة الحضارة في محيط الهمجية .

لكن الأكثر إثارة للاستغراب هو أن تنظم منظمة الأمن والتعاون ندوة تحت الشعارات المذكورة في ضيافة أكبر دولة إرهابية في العالم . ومع هذا الاستغراب نقول إن غسيل الدماغ الذي أفلحت فيه الحركة الصهيونية لدى كثير من الأوساط الأوربية لن يفلح في عالمنا العربي والإسلامي أن يجعل من

الأفاعي السامة والثعالب الخادعة حمائم سلام أو من الذئاب حملانا وديعة .

وإذا كانت ذاكرة الأمازيغاويين على غرار بعض الأوروبيين ملساء ، فإن الشعوب العربية ترى بأعينها كل يوم مآسي الشعب الفلسطيني وتسمع في كل يوم أنات مرضاه وزفرات أياماه وأنين ثكالاه .

وعلى الحركة الأمازيغية الوطنية ومناضليها الصادقين أن يتخذوا موقفا واضحا وصريحا من هذا التماهي ، ومن هذه الأمازيغاوية المتصهينة التي هي أبعد ما تكون عن الأمازيغ الأحرار بعد السماء عن الأرض .

*****